جامعة الأزهر
كلية البنات الأزهرية
بطيبة

المجلة العلمية

من مظاهر تأثّر النحويين بمنهج المحدِّثين في نقد الرواية اللغوية : قضية الوضع وأثرها على الشاهد الشعري.

إعداد
د . عبد المؤمن محمود أحمد محمد الليثي
أستاذ اللغويات المشارك بجامعتي الجوف والأزهر

ملخص البحث باللغة العربية

عنوان البحث: من مظاهر تأثّر النحويين بمنهج المحدِّثين في نقد الرواية اللغوية : قضية الوضع وأثرها على الشاهد الشعري.

أهميته: يعكس هذا البحث مدى التفاعل بين النحو وغيره من العلوم الإسلامية، ومنها علم الحديث ، فإذا كان علماء العربية قد تأثروا بمنهج الفقهاء والأصوليين فيما يتعلق بأمر القياس والعلة، فقد تأثروا أكثر ما يتعلق في أمر السماع بمنهج المحدِّثين، حيث اختطوا لأنفسهم منهجا نقديا لتوثيق الرواية اللغوية سندها ومتنها ، يشبه منهج المحدِّثين ، وإن لم يكن مثله تماما، فجعلوا يُصَحِّحون نسبة الشعر إلي قائله، ويحتاطون في اختيار الشواهد اللغوية والنحوية؛ من حيث فصاحة الشاهد وما يلزمها من إطار زماني ومكاني؛ وذلك ضمانا لصحة القاعدة ، أو لتحقيق الاجتهاد، وقد ظهر كل ذلك في جهد النحاة.

وقد كان لنتيجة تأثرهم بمنهج المحدّثين أن ظهرت بعض الظواهر التي تتعلق بالسند والمتن،كنسبة البيت إلى أكثر من قائل، ونسبة الشاهد لشاعر معيّن مع عدم وجوده في ديوانه، وعدم معرفة قائل النص، وهو ما يعرف بمجهول القائل،وما يعرف بصنعة الشاهد ووضعه،أو تغييره وتحريفه، وتعدّد روايته، وكل هذا أثّر على الشاهد ، مِنْ حيثُ قبولُه وردُّه ،وقوّتُه وضعفُه، حيث أصبحت هذه الظواهر التي أفرزها التأثر بالمنهج الحديثي مثارا للطعن في كثير من الشواهد النحوية ؛ لاتصافها بصفات تَحْرِمُها الثقة وتمنعها من الحجيّة.

والاهتمام بالصنعة والوضع لم يكن مقصورا على الشاهد النحوي فحسب ، بل

شملت قضية الوضع والانتحال الشعر العربي بجملته، وأصبحت من أهم القضايا الأدبية التي شغلت أذهان الباحثين العرب والمستشرقين، وانقسمت آراؤهم حيالها ، بين متّهمٍ للشعر الجاهلي بالوضع والانتحال ، ومدافع عنه.

من هنا جاء هذا البحث الذي تصدّر بتمهيد تعرضتُ فيه لمظاهر تأثر النحويين بمنهج المحدّثين ، وأثر هذا على الدرس النحوي ، ومدى ملائمة هذا المنهج للرواية اللغوية.

ثم جاء الفصل الأول بعنوان (الشواهد الموضوعة وموقف النحويين من الاستشهاد بها)،وفيه تعرضت لمفهوم الوضع،ونشأته،وأسبابه، ودلائله،وثَبْتٍ بالشواهد المتهمة بالوضع عند سيبويه وغيره ، وموقف النحويين من الاستشهاد بهذه الأبيات.

ثم جاء الفصل الثاني، كتقويم لهذه الظاهرة ، فكان بعنوان (الشواهد الموضوعة في ميزان النقد)، وفيه : وقفة متأنية مع شُبَهِ الوضع ومعالمه، ودراسة تطبيقية للشواهد المتهمة بالوضع ،وعلى رأسها شواهد سيبويه التي اتُّهِمَ بعضُها بذلك، وخَلَصْتُ من خلال ذلك إلى صحة الاستشهاد بهذه الشواهد؛ لِوْهَي شُبَهِها.

ثم جاءت خاتمة البحث،وضمنتها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وفوائد، والتى من أهمها أنه إذا كان لا يسعني القول بأن شواهد النحو لم تكن خالية من شواهد موضوعة أو متهمة بالصنعة، غير أن المبالغة والتهويل في شأنها أمر لا نقبله البتة، ولا يصح أن نرمي نحاتنا – وما هم عليه من الوُفور والجلال– بخَلْق الشواهد وصناعتها لبناء قاعدة أو توجيه حجة ؛ بناء على شواهد ، تدور حولها تُهَمٌ، يمكن تفنيدها ، كما جاء في طيّات هذا البحث.

Influence of Hadith scholars' approach on Arab grammarians in linguistic authentication Evidence fabrication and its effects on grammar evidences and examples

The research illustrates the interaction between Arabic grammar and other Arabic sciences particularly Hadith science. It discusses the influence of Hadith approaches regarding to the causes and standards of measurement. The research shows that Arab grammarians were influenced by Hadith scholars regarding to oral narration and they have developed a special critical approach to document and authenticate the Arabic oral narration which seems to be identical to the Hadith scholar's approach. The Arab grammarians give a great concern to original poet and selecting the linguistic and grammar evidences and examples regarding to the originality of the evidence and its author and that is clearly appeared in the efforts of Arab grammarians.

As a result of the influence of Hadith scholars methodology, the Arab grammarian developed a system of tellers biographical evaluation as obviously noticed in works of Abu Tayyib Al- Lughawi, al-Zabidi, al-Anbari and others.

There are some phenomena related to the narrator(s) and the text (s) such as misreference of poetry verses to a certain poet in spite the fact that it was not mentioned in the poet's poems or works referring to what so called " anonymous author" and

evidence extraction, fabrication, changing, alteration or multiple narrators and the impacts of these factors on evidence approval, rejection, validity or weakness which leads to use these phenomena to attack many of Arab grammar evidences that are described as discredited or unjustifiable evidences.

The research begins with an instruction explaining importance and value of the topic, selection reasons and research plan. Then a preface entitled: Influence of Hadith scholars' approaches on Arab grammarians and its impact linguistic narration.

The first chapter entitled: fabricated evidences and views of Arab grammarians. The second chapter was entitled: Criticism of fabricated evidences .

The research ends with a conclusion includes the results and recommendations. It shows that Hadith scholars' approaches were not suitable to be applied on Arabic linguistic narration and the claimed fabricated evidences were ineffective and Arab grammarians did not need to fabricate any of these linguistic evidence and there is no harm in using such evidences as examples.

مقدمة البحث

الحمد لله وكفى،والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى،ولا سيما النبي المصطفى.

وبعد ، فغير خافٍ أن العلوم العربية نشأت لخدمة الدين، فاهتمامهم بأحكامه حفّز على تدوين الفقه والحديث ، ثم نشأت العلوم المتعلقة بهما، وعنايتهم بالقرآن الكريم صَرَفهم إلى الاهتمام بقراءاته وتفاسيره وتاريخه، وذلك حَمَلهم على ضبط اللغة وإحكام قواعدها، فكان علم النحو.

وقد كان من الطبعى أن تتفاعل هذه العلوم ، ويعاون بعضها بعضا ، ويظهر بينها وجوه التأثير والتأثر ؛ إذ إن هدفها واحد.

وإذا كان علماء العربية قد تأثروا بمنهج الفقهاء والأصوليين فيما يتعلق بأمر القياس والعلة، فقد تأثروا أكثر ما يتعلق في أمر السماع بمنهج المحدِّثين، حيث اختطوا لأنفسهم منهجا نقديا لتوثيق الرواية اللغوية سندها ومتنها ، يشبه منهج المحدِّثين ، وإن لم يكن مثله تماما، فجعلوا يُصَحِّحون نسبة الشعر إلي قائله، ويحتاطون في اختيار الشواهد اللغوية والنحوية؛ من حيث فصاحة الشاهد وما يلزمها من إطار زماني ومكاني؛ وذلك ضمانا لصحة القاعدة ، أو لتحقيق الاجتهاد، وقد ظهر كل ذلك في جهد النحاة.

وقد كان لنتيجة تأثرهم بمنهج المحدّثين أن ظهر عندهم ما يعرف بتعديل الرواة وتجريحهم ، كما نراه واضحا في كتب طبقات النحويين واللغويين عند أبي الطيب

اللغوي ، والزبيدي ، والأنباري ، وغيرهم.

كما ظهرت بعض الظواهر التي تتعلق بالسند والمتن ،كنسبة البيت إلى أكثر من قائل، ونسبة الشاهد لشاعر معيّن مع عدم وجوده في ديوانه، وعدم معرفة قائل النص، وهو ما يعرف بمجهول القائل،وما يعرف بصنعة الشاهد ووضعه،أو تغييره وتحريفه، وتعدّد روايته، وكل هذا أثّر على الشاهد ، مِنْ حيثُ قبولُه وردُّه ،وقوّتُه وضعفُه، حيث أصبحت هذه الظواهر التي أفرزها التأثر بالمنهج الحديثي مثارا للطعن في كثير من الشواهد النحوية ؛ لاتصافها بصفات تَحْرِمُها الثقة وتمنعها من الحجيّة.

وقد اخترت من هذه الظواهر ما يتعلق بوضع البيت وصُّنعِه ، وأثر ذلك على الاستشهاد ، وعَرْضِ ذلك في ميزان النقد.

والاهتمام بالصنعة والوضع لم يكن مقصورا على الشاهد النحوي فحسب ، بل شملت قضية الوضع والانتحال الشعر العربي بجملته، وأصبحت من أهم القضايا الأدبية التي شغلت أذهان الباحثين العرب والمستشرقين، وانقسمت آراؤهم حيالها، بين متّهمٍ للشعر الجاهلي بالوضع والانتحال ، ومدافع عنه.

كما دفعني لاختيارها ما يلي:

– هذه الظاهرة أُراها من أهم الظواهر التي تتعلق بالشاهد النحوي، إذ يمكن أن يندرج تحتها ظواهر أخرى،كـــ(الشواهد المتعددة النسبة ، والمجهولة القائل، وذات الرواية المتعددة، والشواهد المحرّفة) ؛ لأن كل هذا يمكن أن يُعَدُّ من معالم الوضع

ودلائله،كما أني–فيما أعلم– لم أجد لها دراسة نحوية مستقلة[١]، بخلاف غيرها ، من تعدد الرواية ، وتغيير الأبيات ، وجهالة القائل.

– ذَبُّ التهمة عن النحويين ، الذين اتهمهم بعض المُحْدَثِين بأنهم تعمّدوا وضع الشواهد وتحريفها ؛ خدمة لقواعدهم ، ونصرة لآرائهم.

وإذا كان لا يسعني القول بأن شواهد النحو خالية من شواهد موضوعة أو متهمة بالصنعة، غير أن المبالغة والتهويل في شأنها أمر لا نقبله البتة، ولا يصح أن نرمي نحاتنا – وما هم عليه من الوُفور والجلال– بخَلْق الشواهد وصناعتها لبناء قاعدة أو توجيه حجة ؛ بناء على شواهد ، تدور حولها تُهَمٌ، يمكن تفنيدها،ربما كان للعصبية البلدية بين البصريين والكوفيين والخصومات الشخصية–أثر في افتعالها، وكيف يُقبل قول بعضهم :" ... إذ دفعت القواعد بعض علماء النحو إلى البحث عما يؤيدون به آراءهم، وترتب على ذلك نحل الشواهد، بل طلبُ نحلِها من أصحاب اللغة، فالرأي أولا والبحث عما يؤيده من النصوص ثانيا ،فإن لم يكن

(١)هناك دراسات سابقة تتعلق بالشاهد الشعري، لكنها لم تتناول ظاهرة الشواهد الموضوعة بشكل مستقل ، أقربها مما اطلعت عليه (الشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليلية. رسالة دكتوراه. محمود محمد السيد عثمان. جامعة الأزهر. كلية اللغة العربية – الزقازيق. ١٤٢٩–٢٠٠٨)اقتصر الباحث فيها على موقف النحويين وبخاصة البصريون من استشهاد الكوفيين بالشواهد الموضوعة فيما لا يتجاوز وريقات، دون التعرض بالتفصيل والتحليل لدلائل الوضع وشبهه، وغير ذلك ، مما تعرضت له هذه الدراسة.
كما تعرض الدكتور خالد عبد الكريم جمعة للشواهد الموضوعة في كتابه الماتع (شواهد الشعر في كتاب سيبويه)، لكنه قصر الحديث عن شواهد سيبويه فحسب.

موجودا فليُخترَع، وإن لم يكن ثابتا فليُزيَّف ،أو يُطلب عند من يلبي الطلب من الشعراء والأعراب الفصحاء ، وهذا عكس لمهمة الدارس الذي ينبغي أن يضع النصوص أولا والقواعد ثانيا ، ولكن هذا ما حدث!!!"(١).

وقول مَنْ قال:" ... فإذا قصر الشعر الصحيح الفصيح عن هدفهم، ووقف دون مطلبهم لجئوا إلى تغيير بعض الأبيات لتخدم قاعدتهم وتُلَبِّى حاجتهم، والشعر كلام البشر فلا يحول دون النظر فيه مَحْظُور ديني، ولا يمنع من تغييره قَانُون بَشَرِى؛ ولذلك كان الشعر مجالاً لغرضهم ، وحَلَبة لسبقهم، وميداناً فسيحاً لاجتهادهم"(٢).

وهذا كلام يدعو إلى الدهشة؛ إذ إن تعميم الحكم بالتغيير على كل النحويين لا ينبغي أن يكون، كما لا يصح تعميم الاتهام بالوضع على شواهد النحو بصفة عامة، فالأبيات التي نُسب الوضع فيها للنحويين في كتب الأقدمين قليلة–إذا ما قوررنت بالصحيح الثابت عنهم– وردت في نُتَفٍ متفرقة في كتب مختلفة، تحملها أخبار ، بعضها قابل للتأويل، وبعضها بسبب العصبية القبلية والمنافسة الشخصية ، وبعضها لا يؤثر في سلامة القاعدة وصحتها؛ لوجود شواهد غيرها في الباب، وإذا كان التغيير والتحريف والوضع لا يمنع منه قانون بشرى فإن قانون الله كان رائدهم، فهم الذين قاموا بجمع النصوص بَجِدٍّ وإخلاص، واحتاطوا فيمن يأخذون

(١)الدكتور محمد عيد في كتابه الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص:٥٠، وانظر : المعايير النقدية في ردّ شواهد النحو الشعرية . ص:٢٩٠.

(٢)أستاذنا الدكتور على فاخر في كتابه تغيير النحويين للشواهد. ص: ٣٩، ٤٠.

عنه؛ ليتوصلوا من خلال ذلك إلى القواعد التي تخدم الدين واللغة[١].

من هنا جاء هذا البحث بعنوان(من مظاهر تأثّر النحويين بمنهج المحدِّثين في نقد الرواية اللغوية: قضية الوضع وأثرها علي الشاهد النحوي).

وقد جاء البحث في مقدمة ، وضحت خلالها أهمية الموضوع ، ودوافع اختياره، وخطة معالجته.

ثم جاء التمهيد بعنوان (تأثر النحويين بمنهج المحدّثين ،وأثر ذلك على الرواية اللغوية) تعرضت فيه لمظاهر تأثر النحويين بمنهج المحدّثين ، وأثر هذا على الدرس النحوي ، ومدى ملائمة هذا المنهج للرواية اللغوية.

ثم جاء الفصل الأول بعنوان (الشواهد الموضوعة وموقف النحويين من الاستشهاد بها)،وفيه تعرضت لمفهوم الوضع،ونشأته،وأسبابه، ودلائله،وثَبْتٍ بالشواهد المتهمة بالوضع عند سيبويه وغيره ، وموقف النحويين من الاستشهاد بهذه الأبيات.

ثم جاء الفصل الثاني، كتقويم لهذه الظاهرة ، فكان بعنوان (الشواهد الموضوعة في ميزان النقد)، وفيه : وقفة متأنية مع شُبَهِ الوضع ومعالمه، ودراسة تطبيقية للشواهد المتهمة بالوضع ،وعلى رأسها شواهد سيبويه التي اتُّهِمَ بعضُها بذلك، وخَلَصْتُ من خلال ذلك إلى صحة الاستشهاد بهذه الشواهد؛ لِوْهَي شُبَهِها.

ثم جاءت خاتمة البحث ،وضمنتها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وفوائد.

وبعدُ ، فقد حاولتُ خلال هذه الدراسة جاهدًا دراسة قضية الوضع دراسة نحوية، بعيدا عن دراستها كقضية أدبية ، كما حاولت الذبّ عن النحويين الذين

(١)انظر: الرواية الشعرية وأثرها في الخلاف النحوي والصرفي. ص: ١٢٠.

اتُّهموا بوضع الشواهد خدمةً لقواعدهم ،ثم تعرضت لبيان موقف النحويين من الاستشهاد بها.

ولا أزعم أني استقصيت كلّ شواهدها ، لكني اجتهدت ألا أترك شاهدا وُصِف بالوضع والصُّنع إلا عرّجت عليه، فإن وُفِّقت، فإنه لا يَتوفّق عبدٌ حتى يوفَّقَه اللهُ، وإن أخطأت، فحسبي ما ذكرتُ، فجزى الله خيرا مَن أعان تلك المحاولة على تسديد نَظْرة، أو تصويب خَطْرة، والشكر أولاً وآخرًا للمنعِم المتفضِّل على ما أعطى وأجزل، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين.

تمهيد في:

(تأثر النحويين بمنهج المُحَدِّثين ،وأثر ذلك على الرواية اللغوية).

يظهر التأثير والتأثر بين النحويين والمُحدِّثين في تلك الضوابط التي راعاها كلٌّ منهما فيما يتعلق بالمادة المروية عند كلٍّ منهما، فَثمَّ تشابه بين منهج اللغويين ، والمنهج الذي سلكه المُحَدِّثون في الرواية.

فالمحدِّثون– ولهم فضل السبق– وضعوا ضوابط لرواية الحديث؛ بسبب تطرق الفساد إلي سنده ومتنه مع بداية تدوين الحديث؛ليحصل العلماء في النهاية علي أحاديث صحيحة النسبة إلي رسول الله ــ ﷺ ــ قد صَدَرَتْ منه حقا، فتشددوا في الإسناد والتزموه، كما تتبعوا رواة الحديث بالتعديل والتجريح، وكان كل ذلك ضرورةً أَمْلَتْها ظروف العصر والتحرز الديني في رواية السنة(١).

وأما النحويون ، فنظرا لضخامة المادة المروية ، وكثرة تنوعها ، وكثرة مَنْ نَقَلَها ، وما عَرَضَ لبعضها من الخلط والفساد مثلما عَرَضَ لغيرها من الأمور احتاطوا في قبول ما يسمعون من الشعر ، فما كان منهم إلا أن ارتضوا لأنفسهم منهجا نقديا لتوثيق النصوص يشبه منهج المُحَدِّثين ، وإن لم يكن مثله تماما، فجعلوا يُصَحِّحون نسبة الشعر إلي قائله، ويحتاطون في اختيار الشواهد اللغوية والنحوية؛ من حيث فصاحة الشاهد وما يلزمها من إطار زماني ومكاني ، واختلاف رواياته، وصنعته، وجهالة قائله وأثرها في قبول الشاهد و رَدِّه؛ وذلك ضمانا لصحة القاعدة أو

(١) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة . ص: ٦٩.

لتحقيق الاجتهاد، وقد ظهر كل ذلك في جهد النحاة[١].

يقول الرافعي: "أما في الأدب فلم تكن الرواية عِلمًا متميِّزًا، وإنما يجرون عليه ما يناسبه من علوم الحديث"[٢].

وتتمثل معالم هذا المنهج اللغوي الذي يشبه منهج المُحَدِّثين في مظهرين:

الأول– شروط تتعلق بناقل الرواية.

الثاني– في طُرُق الرواية.

أما عن الأول، فيتعلق بالشروط التي راعاها النحويون واللغويون في ناقل المتن أو النص لمعرفة مَنْ تُرَدُّ روايته ومن تُقبَل ، فقد أخذوا فيها بقواعد علماء الحديث فى المصطلح ، وإن تساهلوا فى بعض ما يتشدد فيه علماء الحديث نظراً لحرمته وكونه ديناً .

وهذه الشروط التي اشترطها اللغويون في ناقل اللغة تتلخص في ثلاثة: العدالة، والضبط، والسماع حسًّا.

قال السيوطي:"لا تلزمُ اللغةُ إلا بخمس شرائط:

أحدها– ثبوت ذلك عن العرب بسنَدٍ صحيح يُوجِبُ العملَ.

والثاني– عدالةُ الناقلين كما تُعْتَبَرُ عدالتُهم في الشَّرعيات.

والثالث– أن يكون النقلُ عَمّن قولُه حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة مثل قحطان ومعدّ وعدنان ، فأما إذا نقلوا عمَّن بعدَهم ، بعدَ فَسَادِ لسانهم واختلاف

(١) انظر : الأصول . د / تمام حسان. ص:٩٠.

(٢) تاريخ آداب العرب ٢٠٣/١.

المُوَلَّدِين ، فلاَ...

والرابع– أن يكون الناقل قد سَمِعَ منهم حِسّاً ، وأمَّا بغيره فلا.

والخامس–أن يُسمع من الناقل حسّاً "[١].

وقال ابن فارس: "وتؤخذ سماعاً من الرُّواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون....فَلْيَتَحرّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة. فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد مَا بلغنا"[٢].

ولأن اللغة تؤخذ سماعًا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، والأصل في الكلام أن يكون معزوًّا إلى قائله منسوبًا إليه باسمه، لكن قد يُعدَل عن هذا الأصل ، فيقول النحوي أو اللغوي: حدثني ثقة. ولا يذكر اسمه.وهو ما يسمى بالتعديل المبهم ،أو التعديل على الإيهام.

وقد اختُلف في حكمه، فقيل: يُقبل قولُه، وقيل: لا يُقبل، وقد وقع هذا القول كثيرًا من سيبويه في كتابه، فكان يقول: حدثني ثقة[٣]. يريد به أبا زيد الأنصاري،أو شيخه الخليل ،أوغيرهما[٤].

كما يُقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه فى النقل غيره؛ لأن الموافقة لا تخلو من إما أن تُشترَط لحصول العلم أو لغلبة الظن، بطل أن يقال لحصول

(١)المزهر في علوم اللغة ١/ ٤٨.

(٢)الصاحبي في فقه اللغة العربية. ص: ٣٤.

(٣)انظر: الكتاب٢/ ٣، ٢٤٤/ ١٣٧.

(٤)انظر: المزهر في علوم اللغة ١/ ١١١.

العلم؛ لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين، فوجب أن يكون لغلبة الظن، وإذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة(١).

والعدالة هنا تُخرج الفاسق، فلا تُقبل روايته ، لكن العدالة هنا ليست كالعدالة التي عند أهل الحديث تماما،ولذا قبلوا في اللغة نقل أهل الأهواء والمبتدعين ممن لا تكون بدعتهم حاملة لهم علي الكذب، وذلك لأن المُبْتدع إذا لم تكن بدعتهُ حاملةً له على الكذب ، فالظاهرُ صِدْقُه(٢).

كما اعْتُمِد فى العربية على أشعار العرب،وهم كُفَّار؛لبُعْدِ التَّدْلِيس فيها،وكذلك لم أرهم توقَّوا أشعار المجانين من العرب؛ بل رَوَوْها واحتَجُّوا بها؛ وكتب أئمة اللغة والنحو مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن الملوح العامري مجنون ليلى(٣).

وبناء على اشتراطهم العدالة اختلفوا في قبول المُرسَل الذي انقطع سنده، والمجهول الذي لم يعرف ناقله ، كما سيأتى بيانه.

أما المظهر الثاني ، فيتعلق بطُرُق الرواية التي تتمثل في نوعين:

١- طُرُق الإسناد.

٢- طُرُق الأخذ والتحمل.

والتي تكفل ببيانها الأنباري في كتابيه (لمع الأدلة والإغراب) ، وتوسّع السيوطي في كتابه (المزهر) بما نقله عن الأنباري وغيره ، والتي من خلال ذكرها ظهر جليا

(١)انظر: لمع الأدلة . ص: ٨٥.

(٢)انظر: لمع الأدلة . ص: ٨٥-٨٧.

(٣)انظر :المزهر في علوم اللغة ١٠٨/١-١٠٩.

تأثر اللغويين بالمحدّثين،بلهَ سيطرة منهج المحدّثين على اللغويين،حيث ظهور الاصطلاحا الحديثية،كـــ(المتواتر،والآحاد،والمرسل المنقطع،والمجهول ناقله،والسماع من لفظ الشيخ ،والمكاتبة،والإجازة، والوجادة ،وغير ذلك) .

فقد تحدث الأنباري عن طرق الإسناد،فَقَسَّم النقل قسمين : متواتر ، وآحاد. فالمتواتر، كلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم.

وأكثر العلماء علي أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النَّقَلة إلي حدٍّ لا يجوز فيه علي مثلهم الاتفاق علي الكذب، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب؛ فإنهم انتهوا إلي حدٍّ يستحيل علي مثلهم فيه الاتفاق علي الكذب.

والآحاد ، وهو ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به.

واختلفوا في إفادته، فذهب الأكثرون إلي أنه يفيد الظن، وزعم بعضهم أنه يفيد العلم، وليس بصحيح؛ لتطرق الاحتمال فيه، وزعم بعضهم أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن، إذ لو رأينا من يعرف بالوقار حافيا حاسرا باكيا خلف جنازة يقول: " فقدت حميما"، علمنا صدقه ضرورة(١).

كما قسموا الإسناد بحسب الاتصال والانفصال ،إلى متصل ،ومنفصل.

فالمتصل ، ويطلق عليه المسند: وهو ما اتصل سنده من رواته إلى منتهاه، كأن

(١)انظر :المزهر في علوم اللغة ١/١٠٨-١٠٩.

يقول الراوي : حدثنا فلان عن فلان، ولا خلاف في قبول السند المتصل، بل هو الغاية.

والمنفصل غير المتصل الذي انقطع سنده ، ويقال له المُرسَل. فإن سقط واحد فقط من رواته ، قيل له: المنقطع، وإن سقط أكثر من واحد ، قيل له: المُعْضل(١).

وإن اتصل الإسناد ولم يعرف المسند إليه ، قيل له : مجهول.

واختلفوا في قبول المرسل والمجهول:

قال أبو البركات بن الأنباري: " اعلم أن المُرْسل هو الذي انقطع سنَدُه نحو أن يَرْوِيَ ابنُ دريد عن أبي زيد. والمجهول: هو الذى لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري : حدثنى رجل عن ابن الأعرابي.

وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول؛ لأن العَدالة شرطٌ في قبول النَّقْل ، والجهل بالناقل وانقطاعُ سَنَد النَّقْل يوجبان الجَهْل بالعَدَالة ، فإن من لم يُذْكَر اسمه أو ذُكر اسمه ولم يُعرف، لم تُعرَف عدالته فلا يُقبل نقله.

وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول ؛ لأن الإرسال صدر ممّن لو أَسند لَقُبِل، ولم يَتهم فى إسناده. فكذلك فى إرساله فإن التهمة لو تطـــرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده، وإذا لم يُتهم فى إسناده فكذلك لم يتهم فى إرساله. وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم فى نقله؛ لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف(٢).

---

(١) انظر: لمع الأدلة. ص: ٨٣-٨٤.

(٢) لمع الأدلة / ٩٠: ٩٢ .

ـــوأما عن طرق الأخذ والتحمل"والمراد بها: الاصطلاحات التي تثبت بها اللغة لمن يأخذها وتصح روايته عند الأداء، وهي أيضًا من أوضاع المُحَدِّثين، ولهم فيها كلام مستفيض، وعندهم لها علامات خاصة بالأسانيد والصيغ.

وطُرُق الأخذ في اللغة ستٌّ، نذكرها توفية للفائدة، وهي:

١- السماع من لفظ الشيخ أو العربي، ولها صيغ تتفاوت بحسب منزلة الرواية، فأعلاها أن يقول: أملي عليّ فلانٌ، ويليها: سمعت فلانًا، ويلي ذلك أن يقول: حدثني أو حدثنا فلان ثم أخبرني أو أخبرنا فلان، ثم قال لي فلان، ثم قال فلان "بدون الإضافة إلى نفسه"، ومثله زعم فلان؛ ويلي ذلك قول الراوي : عن فلان، ومثلها : إن فلانًا قال، وهذا في اللغة والخبر، أما في الشعر فيقال: أنشدني وأنشدنا، وقد تستعمل فيه بعض تلك الاصطلاحات أيضًا.

٢- القراءة على الشيخ، ويقول عند الرواية: قرأت على فلان.

٣-السماع على الشيخ بقراءة غيره، ويقول عند الرواية: قرأ عليّ فلان وأنا أسمع، أو أخبرني قراءةً عليه وأنا أسمع.

٤- الإجازة: وهي في رواية الكتب، والأشعار المدونة، وتكون الإجازة بكتاب معيّن أو بغير معيّن، كقول الشيخ: أجزتك بجميع مسموعاتي ومروياتي.

٥- المكاتبة: وذلك أن يكتب الراوية الثقة إلى غيره أبياتًا أو خبرًا ، فيَروِي ذلك عنه.

٦- الوِجادة: وهي أن يسوق ما يرويه على أنه وجده في كتاب؛ وهذا هو أضعف وجوه الأخذ؛ لأنه لا ضمان فيه لعهدة المرويّ، وإنما اضطروا إليه حين

كثرت الكتب.

هذه هي طرق الرواية، وكان الرواة إلى آخر القرن الرابع يبالغون في بيانها، ويقرنون كل خبر بطريقته؛ انتفاء من الظِنّة، وقيامًا بحقوق العلم، وحياطة لهذا الأدب الذي اصطلحوا عليه؛ ثم ضعف الأمر في القرن الخامس، ثم صار العلم كله "وِجادة" وعاد أول هذا الأمر آخره(١).

كل هذا يشير بغير عناء إلى سيطرة المحدِّثين على اللغويين ؛ إذ أفاد الأخيرون منهم ما استخدموه في ضبط رواة اللغة.

وقد كان لنتيجة تأثرهم بمنهج المحدّثين ما يلي:

١-ظهر عندهم ما يعرف بتعديل الرواة وتجريحهم ، كما نراه واضحا في كتب طبقات النحويين واللغويين ،وعلى رأسها مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، فهو كتاب يصدق عليه بحق معنى الجرح والتعديل ، حيث اهتم بتوثيق الرواة وتضعيفهم. وبيّن مراتب رواة اللغة من حيث القبول والرفض، أو التوثيق وعدمه(٢).

فهو يقول عن حمّاد:" وحمّاد الرواية مع ذلك عند البصريين غير ثقة ولا مأمون"(٣).ويقول عن أبي عمرو الشيباني: "ومن أعلم الكوفيين باللغة وأحفظهم

(١) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي١/٢٠٨.

(٢)انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة . ص:٧٢.

(٣)انظر: مراتب النحويين. ص:٨٦.

وأكثرهم أخذا عن ثقات الأعراب أبو عمرو الشيباني"[١]. ويقول عن أبي زيد : "وهو من رجال الحديث ، ثقة عندهم مأمون ، وكذلك حاله في اللغة"[٢].

٢-نتج عن تأثرهم بمنهج المحدّثين أيضا أن ظهرت بعض الظواهر التي تتعلق بالمتن والسند، كـــ:

أ-نسبة المتن إلى أكثر من قائل، وهي ظاهرة واضحة في الشواهد الشعرية، "وربما كانت هذه الظاهرة سببا في عدم تصريح سيبويه بنسبة بعض الشواهد إلي أصحابها، إلا أنها لم تُثِر مدخلا للطعن في هذه النصوص؛ حيث تنتهي في تعدادها إلي شعراء عصور الاحتجاج"[٣].

ب-ونسبة الشاهد لشاعر معيّن مع عدم وجوده في ديوانه، ولا يُعَدُّ ذلك أيضا مطعنا في صحة الاستشهاد به، ومردّ هذه الظاهرة أن الوسائل التي كان يعتمد عليها العلماء لم تكن كافية، حيث لم يكن شعر شعراء عصور الاحتجاج قد تمّ تدوينه، فكانت ذاكرة الرواة والدارسين هي التي يُعَوَّل عليها إلي أن كانت أماليهم وكتبهم، فلا عجب أن يُنسب البيت الواحد لأكثر من شاعر، أو أن ينسب البيت لشاعر معيّن ثم لا يوجد في ديوانه [٤].

جـــ-عدم معرفة قائل النص، وهو ما يعرف بمجهول القائل.

---

(١)انظر: مراتب النحويين. ص:١١١.

(٢)انظر: مراتب النحويين. ص: ٥٥.

(٣) انظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي. ص:٢٥٢.

(٤) انظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي. ص:٢٥٢.

د–كما ظهر ما يعرف بصنعة الشاهد ووضعه ، وكل هذا أثّر على الشاهد من حيث قبوله وردّه ،وقوته وضعفه.

٣–تحديد إطار زماني ومكاني لقبول المرويّ.

كان من مظاهر تأثرهم بالمنهج الحديثي أن دقق علماء العربية النظر فيما يأخذون عنهم، فلم يأخذوا إلا عن قوم اطمأنوا إلى فصاحتهم، ووثقوا بصفاء لغتهم، وخلوص عربيتهم، ويدل على ذلك قول سيبويه في (الكتاب): "وسمعنا الثقة من العرب يقول: يا حَرْمَل. يريد يا حَرْمَلَة"(١).وقوله: "وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات"(٢).

ونلحظ في كلام سيبويه أنه ينقل عن الثقات من العرب، والثقات هم الذين لم يعرض لكلامهم ما يمنع من أخذه والاحتجاج به، ومن أجل ذلك وجدنا ابن جني لا يثق بكل أعرابي، وإن كان أكثر كلامه مقبولًا، لا سبيل إلى الطعن في فصاحته، بل يدعو إلى الاطمئنان إلى أن لغته ليس فيها ما يقدح في فصاحتها، أو ينال منها، أو يغضُّ من شأنها ، فيقول –رحمه الله تعالى–: لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا وإن نحن آنسنَا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يُفسد ذلك، ويَقدح فيه، ويَنال ويَغُضّ منه"(٣).

(١) الكتاب ٢/٢٤٤.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٥.

(٣) الخصائص ٢/٧، وانظر أيضا : أصول النحو– مناهج جامعة المدينة (١/ ١٠٥).

وبناء عليه قاموا بتحديد إطار زماني ومكاني لفصاحة المتن (الشاهد) ، فقسموا من يحتجّ بهم من الشعراء إلى أربع طبقات:

الأولى–الشُّعَرَاء الجاهليون ، وهم قبل الْإِسْلَام ، كـــ(امرئ الْقَيْس والأعشى).

الثَّانِيَة–المخضرمون وهم الَّذين أدركوا الْجَاهِلِيَّة وَالْإِسْلَام كـــ(لبيد وَحسان).

الثَّالِثَة–المتقدِّمون ، وَيُقَال لَهُم : الإسلاميُّون ، وهم الَّذين كَانُوا فِي صدر الْإِسْلَام ، كـــ(جرير والفرزدق).

الرَّابِعَة– الْمُوَلَّدون ، وَيُقَال لَهُم : الْمُحْدَثون ،وهم من بعدهمْ إِلَى زَمَاننَا كـــ(بشار بن برد وَأبي نواس).

فالطبقتان الأُوْلَيان يُستشهد بشعرهما إِجْمَاعًا ، وَأما الثَّالِثَة فَالصَّحِيح صِحَة الاستشهاد بكلامها ، وَأما الرَّابِعَة فَالصَّحِيح أَنه لَا يستشهد بكلامها مُطلقًا ، وَقيل: يستشهد بِكَلَام من يوثق بِهِ مِنْهُم(١).

لكن السؤال الآن ، هل كان استخدام منهج الْمُحَدّثين ملائما للرواية اللغوية؟ بمعنى : هل كان من الضرورى في اللغة استخدام منهج الْمُحَدِّثين فيما يتعلق بضوابط الرواية؟.

والحق أقول: إن الاعتداد بالنصوص المروية ألجأ النحاة إلي اصطناع منهج الْمُحَدِّثين في نقد النصوص وتوثيق نسبة الكلام إلي قائله ، لكنه لم يكن من الضرورى استخدام هذا المنهج في رواية اللغة ؛ لأن هذا المنهج إن صحّ الأخذ به في توثيق الحديث النبوي الذي تُؤخذ من نصوصه أحكام شرعية في العبادات

(١) انظر: خزانة الأدب١/٥–٦.

والمعاملات، والعقائد، وآداب السلوك الإسلامي ، فإن النصوص المستعملة في استخراج القواعد لم تكن تتطلب كل هذا ؛ لتنوع مصادرها ، بخلاف الحديث فإن مصدره واحد وهو النبي –صلي الله عليه وسلم–أما مادة اللغة –غير الحديث– فتختلف مصادرها باختلاف عشرات الألوف من الشعراء والأعراب الذين التقي بهم الرواة ، فالتزام ضوابط الرواة من السماع والتلقي أمر فيه تكلّفٌ[١].

كما أنه بسبب هذه الضوابط الصارمة حُرِمْنَا شواهد كثيرة لشعراء عرفوا باسم (المُوَلَّدين)بسبب تحديد الإطار الزماني والمكاني، مع أنها–أو بعضها– لا تقل فصاحة عن زمن الاحتجاج،حيث كان التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار، وقد كان الأصمعي يقول :"بشار خاتمة الشعراء ،ولولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم"[٢].

وبسبب هذه الضوابط تزعزعت الثقة في شواهد كثيرة بسبب اتصافها ببعض الصفات تَحْرِمُه الثقة وتُبْعِدُه عن الحُجّيّة،كاختلاف روايتها ، أو تعدد نسبتها، أو جهالة قائليها ،أو اتهامها بالوضع والصنعة.

وعلى كلٍّ فإن هذا الجهد الذي بذله علماؤنا ، لا نستطيع إلا أن نقف أمامه إجلالا وعرفانا ، لأنه كان وسيلة مفيدة للتأكد من تناقل رواية النصوص بين العلماء أنفسهم المتأخر منهم عن المتقدم، كما كان دليلا على مدى تحريهم الدقة واحتياطهم فى الرواية، فجزاهم الله عن العربية وأهلها خير الجزاء.

---

(١)انظر: الأصول. د تمام حسان . ص:١١١، والاستشهاد والاحتجاج باللغة . ص:٢٣٣.
(٢) انظر: الأغاني٢/٢٣.

الفصل الأول :

(الشواهد الموضوعة ، وموقف النحويين من الاستشهاد بها).

وفيه مبحثان:

الأول– الشاهد الموضوع: حقيقته ، ونشأته.

وفيه الحديث عن :

مفهوم(الموضوع،والمصنوع)،ونشأة الوضع ،ودواعيه، ودلائله، وثَبْتٍ بالشواهد النحوية المتهمة بالوضع في كتاب سيبويه وغيره.

الثاني– موقف النحويين من الاستشهاد بالأبيات الموضوعة أو المصنوعة.

المبحث الأول

الشاهد الموضوع، حقيقته ونشأته.

أولا-مفهومه.

الْمَوْضُوع لُغَة : اسْم مفعول من وضَعَ الشَّيْء يَضَعهُ –بِالْفَتْح– وضعًا: حطّه وأسقطه، والضَّعةُ والضِّعةُ: خِلاف الرِّفْعةِ فِي القَدْرِ ، وَقَالَ الْحَافِظ ابْن دحْيَة: الْمَوْضُوع الْمُلْصَق ، يقال: وَضَع فلَان على فلَان كَذَا : ألصقه بِهِ[١].

والصُّنع والوضع هنا بمعنى واحد، وهو هنا يدور حول الكذب والاختلاق، جاء في اللسان:" ووضَعَ الشيءَ وَضْعاً: اخْتَلَقَه"[٢].

والمراد بالموضوع في اصطلاح المحدِّثين: الكذب المختلق المصنوع[٣]،مَأْخُوذ من الْمَعْنى اللغوي الأول؛ لِأَن رتبته أَن يكون مطّرَحًا مُلْقًى لَا يسْتَحق الرّفْع أصلا، أَو من الْمَعْنى اللغوي الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ مُلْصَقٌ بالنبي صلى الله عليه وسلم[٤].

وهو لا يبعد هنا كثيرا ،فالمصنوع أو الموضوع هو ذلك الشعر الذي يصوغه أحد الرواة مماثلا لشعر شاعر قديم ، ثم يزعم أنه له[٥].

---

(١) انظر: لسان العرب٨/٣٩٦-٣٩٧(و ض ع)، وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/ ٥).

(٢) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٢٣).

(٣) لسان العرب (٨/ ٣٩٧) ، وانظر: تاج العروس (٢٢/ ٣٤٠).

(٤) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/ ٥).

(٥) انظر: المعايير النقدية في ردّ شواهد النحو الشعرية (ص:٢٧٧).

وقيل المراد بالموضوع أو المصنوع: ما كان كذبا مُصْمتا، أو صدقا مشوبا ببعض التلبيس(١).

ومعناه أن العرب لم تقله، وهو يختلف عن المُوَلَّد ، والفرق بينهما أن المصنوع يُورده صاحبه على أنه عربي فصيح، بخلاف المُوَلَّد الذي أحْدثه المُوَلَّدون مِمَّن لا يُحْتجُّ بألفاظهم(٢).

ثانيا- نشأة الوضع.

تعود بداية الوضع إلى عصر صدر الإسلام؛ إذ لم يكن من سبب للعرب في الجاهلية يبعثهم على وضع الشعر ونحله على هذا الوجه الذى عُرِفَ بعدُ، فشعراؤهم متوافرون، وهم لا يطلبون بالشعر إلا المحامد والمعايير، وقصارى ما يكون من ذلك أن يتزيد شاعرهم فى المعنى ويكذب فيه إذا هو حاول غرضا أو أراغ معنىً ، مِمّا تلك سبيله، ولم يكن ذلك إلا فى الأخبار التى تُلحَق بالتاريخ. فلما جاء الإسلام، اشتغلوا عن الشعر بالجهاد والغزو حينًا من الزمن، فلما راجعوا روايته بعد ذلك وقد أخذ منهم السَّيف والخَيْف، وذَهَب كثير من الشعر وتاريخ الوقائع بذهاب رواته، صنعت القبائل الأشعار ونسبتها إلى غير أهلها، تتكثّر بها وتعتاض عما فقدته؛ وكان في العرب قوم آخرون قلّت وقائعهم وأشعارهم، فأرادوا أن يلحقوا بذوي الكثرة من ذلك، وإنما العزة للكاثر؛ فقالوا على ألسن شعرائهم ما لم يقولوه ، وأَخَذَه عنهم الرواة. وكانت قريش من أولى القبائل في

(١) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي(١/ ٣٤٣).

(٢) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٢٤٢).

الوضع ، حيث وضعوا على حسّان أشعارا كثيرة لا تليق به ولا تجوز عليه، ثم نَحَتِ القبائل الأخرى نحوها من بعد.

فلما كانت الرواية العلمية فى القرن الثاني، وشّمر الرواة فى طلب الشعر للشاهد والمثل، كثر الوضع فى أشعار العرب. خاصة فى شعر الشواهد لحاجة العلماء إلى الشواهد فى تفسير الغريب ومسائل النحو، وغيره من العلوم(١).

ثالثا- دواعي الوضع.

كان من دواعي وضع الشعر –بصفة عامة– التكسب بالشعر، أو تأييد السياسة ،أو المسامرة عند الملوك، أو بدافع العصبية القبلية، أو نصرة المذهب ، أو الاتساع في الرواية(٢).

وقد ذكر بعضهم أن من دواعي الوضع حاجة العلماء إلى الشواهد –وهو النوع الذي يدخل فيه أكثر الموضوع(٣)– سواء فيما يتعلق بتفسير الغريب من اللغة، كما زعموا أن المبرد ورد (الدِّيْنَوَر) زائرا لعيسى بن ماهان، فأول ما دخل عليه وقضى سلامه، قال له عيسى: أيها الشيخ، ما الشاة المُجَثّمة التي نهي النبي– صلى الله عليه وسلم– عن أكل لحمها؟ فقال: هي الشاة القليلة اللَّجَبَةُ. فقال: هل من شاهد؟ قال نعم، قول الراجز:

لم يبق من آل الجُعَيْد نَسَمَهْ ... إلا عنيزٌ لَجِبَة مُجَثَّمَهْ

(١)انظر: تاريخ آداب العرب (٢٢٩/١).

(٢)انظر: الاقتراح. (ص: ١٠٢)،والاستشهاد والاحتجاج باللغة (ص:٣٩).

(٣)انظر : تاريخ آداب العرب(٢٢٩/١).

فإذا بالحاجب يستأذن لأبي حنيفة الدِّيْنَوَرِيّ، فلما دخل ، قال له: أيها الشيخ: ما الشاة المُجَثّمة التي نُهينا عن أكل لحمها؟ فقال: هي التي جَثَمَتْ علي رُكَبِها وذُبِحت من خلف قفاها. فقال: كيف تقول؟ وهذا شيخ العراق ــ يعني المبرد ــ يقول: هي مثل اللَّجَبَةُ، وهي القليلة اللبن، وأنشده ما أنشد. فقال أبوحنيفة: أيمان البيعة[١] تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه الشيخ أو قرأه، وإن كان الإنشاد إلا لساعته هذه. فقال المبرد: صدق الشيخ أبو حنيفة؛ فإنني أَنِفْتُ أن أَرِدَ عليك من العراق وذكري ما قد شاع، فأول ما تسألني عنه لا أعرفه. فاستحسن منه هذا الإقرار وتَرَكَ البُهْتَ"[٢].

أو فيما يتعلق بمسائل النحو ، كما روي عن المازني قال:" زعم أبو يحيي اللاحقي أن سيبويه سأله: هل تُعَدِّي العرب فَعِلًا؟ قال: فوضعت له هذا البيت:

حَذِرٌ أمورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا ليسَ مُنْجِيَهُ منَ الأَقْدَارِ[٣].

وعملتُه له ونسبتُه إلى العرب ، وَأَثْبَتَه في كتابه[٤].

أو فيما يتعلق بالتفسير المذهبي ، كتلك الأشعار التي وَلَّدها بعض المعتزلة

---

(١)"أَيْمَانُ الْبَيْعَةِ" البيعة: المبايعة، أي: يحلف بها عند المبايعة والأمر المهم، وهي التي رتبها الحجّاج بن يوسف أيمانًا تشتمل عَلَى أُمُورٍ مُغَلَّظَةٍ مِنْ طَلَاقٍ ، وَعِتْقٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.انظر: المصباح المنير١/٦٩.

(٢) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة. ص: ٧٨ ، ومعجم الأدباء١/٢٦٠.

(٣)البيت من الكامل مرويٌّ عن اللاحقي، الشاهد فيه إعمال صيغة المبالغة (حذِر) وهو على (فعِل) عمل الفعل.انظره في الكتاب ١/ ١١٣، وسيأتي الحديث عنه.

(٤) انظر: المقاصد النحوية ٣/١٤٢٧.

والمتكلمين للاستشهاد بها على مذاهبهم، وكان رواية الشعر فيهم يومئذ عامة. قال ابن قتيبة : "وفسروا القرآن بأعجب تفسير يريدون أن يَرُدُّوه إلى مذاهبهم ويجعلوا التأويل على نَحْلِهم، فقال فريق منهم في قوله تعالى: "وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ"(١)، أي: علمه، وجاءوا على ذلك بشاهد لا يُعرَف، وهو قول الشاعر:

وَلَا بِكُرْسِئ عِلْمِ اللَّهِ مَخْلُوقُ(٢)

كَأَنَّهُ عِنْدَهُمْ: وَلَا يَعْلَمُ عِلْمَ اللَّهِ مَخْلُوق.والكرسي غير مَهْمُوز، و"بكرسئ" مَهْمُوزٌ، يَسْتَوْحِشُونَ أَنْ يَجْعَلُوا لِلَّهِ تَعَالَى كُرْسِيًّا"(٣).

ونقل الجاحظ في "الحيوان" أنهم يدفعون أن الرُّجوم كانت حُجّة للنبي صلى الله عليه وسلم، واحتجوا على ذلك بأن عرب الجاهلية رأت الرُّجوم، ووضعوا أشعارًا في ذلك ، منها ما نسبوه لأوس بن حجر، وهو قوله:

فانقضّ كالدّرّيّ من متحدرّ ... لَمْعَ العقيقةِ جُنْحَ ليلٍ مُظْلِمِ

قال الجاحظ: "فخبرني أبو إسحاق أن هذا البيت في أبيات أُخَر لأسامة صاحب روح بن همام ، وهو الذي كان ولّدها،فإن اتّهمت خبر أبي إسحاق فسمّ الشّاعر، وهات القصيدة، فإنّه لا يقبل في مثل هذا إلّا بيت صحيح صحيح الجوهر، من قصيدة، صحيحة لشاعر معروف. وإلّا فإن كلّ من يقول الشّعر يستطيع أن يقول

(١) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره : مَا لِي بِأَمْرِكَ كُرْسِيٌّ أُكَاتِمُهُ، لا أعلم قائله، انظره في البحر المحيط٢/ ٦١٣، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/ ٥٤٥.

(٣) تأويل مختلف الحديث. ص: ١١٩.

خمسين بيتا كل بيت منها أجود من هذا البيت"[١].

وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على أن الشواهد المصنوعة لم تكن قاصرة على مسائل النحو فحسب.

وربما كان الداعي للوضع إرادة اللبس والتعنيت ، أي : إرادة المشقة والفساد والخطأ، كما قال الخليل :"إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللَّبس والتَّعنيت"[٢].

والخليل يحتاط لما أدخله النحارير–وهم العلماء ذوو الفطانة والبصر كحمّادٍ وأمثاله–على الناس واللغة بكلمة (ربما) التي تفيد في رأي النحاة وفي رأي الخليل التقليل الواضح في العبارة[٣].

رابعا-دلائل الوضع.

إذا كان المُحَدِّثون في كتبهم وضعوا أمارات يُعرَفُ بها الحديث الموضوع، فإن هناك معالم يُستدل بها أيضا على الشواهد المصنوعة تشابهت في بعضها بما وضعه المُحَدِّثون ، وهذه المعالم يمكن تلخيصها في الآتي[٤]:

١- شواهد يبدو عليها الصنعة من نَظْمِها اللغوي.

حيث يرد فيها ما يدل على الصنعة والتكلف، سواء من حيث رصف ألفاظه،أو

(١)الحيوان ٤٦١/٦، وانظر: تاريخ آداب العرب٢٣٢/١.

(٢) انظر: الصاحبي في فقه اللغة. ص:٣٤.

(٣) انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص: ٣٩.

(٤)انظر في معرفة المصنوع: المزهر١٣٥/١، والاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص:١٦٨.

أفكاره،أو معانيه التي يبدو فيها التفكك والاضطراب، وعدم الترابط بين شطري البيت الواحد، فلا يؤديان معنى متماسكا، وقد تتنافر الأبيات في مضمونها الكلي بسبب ما فيها من الانتقالات الفجائية بين معانيها ، وربما اختل البناء العروضي للأبيات وغير ذلك، وهذا يجعله بعيدا عن الأصالة قريبا من الصنعة(١).

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في تعليق بعض النحويين على قول الشاعر:

فلا واللَّه لَا يُلْفِي أُنَاسٌ ... فَتى حَتَّاكَ يا ابنَ أَبِي زِيَادِ (٢).

وهو شاهد تمسك به المبرد والكوفيون على أن (حتى) يجر الضمير حملا على (إلى)؛ لأن معناهما واحد، وهو انتهاء الغاية، فجر بها المضمر كما يجر بـــ (إلى). وحكمها في الكلام إذا كانت جارة أن لا تجر إلا الظاهر(٣).

وأجاب بعضهم عن البيت بأنه شاذ أو ضرورة ، أما أبو حيان فذهب إلي أنه مصنوع من ركاكة معناه وعدم وضوحه ، فقال : "وانتهاء الْغَايَة فِي (حتاك) لَا أفهمهُ ، وَلَا أَدْرِي مَا عَنَى بحتاك، ولعله مصنوع"(٤).

وكذا أيضا تعليق السهيلي على بيت حسان:

---

(١)انظر:المعيار في التخطئة والتصويب. ص: ٢٠٤.

(٢)من الوافر،بلا نسبة، والشاهد: "حتاك" فإن الأصل فيه أن يجر المظهر، وهنا جر المضمر ؛ ضرورة.انظر: ارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤، والمقاصد النحوية ٢٤٥٥/٥.

(٣)انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل١١/ ٢٤٧، ومغني اللبيب (ص: ١٦٦)، وهمع الهوامع ٤٢٤/٢. ولم أقف عليه في كتابي المبرد المقتضب والكامل.

(٤)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل١١/ ٢٤٧.

على أنيابها أو طعم غضٍّ ... من التُّفاح هصَّره اجتناء [١].

بقوله :" وهذا البيت موضوع، لَا يشبه شعر حسان وَلَا لَفظه"[٢].

وربما دعا السهيلي إلى هذا أنه يردّ على مَنْ جَعَل(على أنيابها) خبر (كأنّ) في البيت الذي قبله:

كأَن سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ... يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ[٣].

وَقد أنكر ذلك، وجعل خبر (كَأَن) فِي هَذَا الْبَيْت مَحْذُوفا ، تَقْدِيره: (كَأَن فِي فِيهَا). وَمثلُ هذا المحذوف فِي النكرات حَسَنٌ ، كَقَوْلِه:

إِنّ محلّا وَإِنّ مرتحلاً..... [٤].

وكقول الآخر:

.....وَلَكِن زنجياً عَظِيمَ المشَافِر[٥].

---

(١)من الوافر، انظر: الدّيوان ١٧/١ ، وهصّره: أماله. والاجتناء: أَخذ التَّمْر من الشّجر.

(٢)الروض الأنف ٢٥٢/٧.

(٣)من الوافر لحسان في ديوانه ١٧/١، وهو شاهد لسيبويه على جعل اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة في قوله (يكون مزاجَها عسلٌ وماءٌ). انظر: الكتاب ٤٩/١.

(٤)صدر بيت من المنسرح ، وعجزه : وإنّ في السّفر إذ مضوا مهلا ،وهو في الكتاب (٢/ ١٤١)، والمقتضب (٤/ ١٣٠)، وديوان الأعشى (٥٥) ، والشاهد قوله: (إن محلّا وإن مرتحلا) حيث حُذف خبر «إن» مع تنكير اسمها.

(٥)عجز بيت من الطويل ،وصدره: فلو كنتَ ضَبّيًا عرفتَ قَرابَتي، وهو للفرزدق في ديوانه (٤٨١)، والكتاب (٢/ ١٣٦)، برفع (زنجي) ونصبها، والنصب أكثر في كلام العرب،

ثم قال:" وَزعم بَعضهم أَن بعده بَيْتا فِيهِ الْخَبَر ، وَهُوَ :

على أنيابها .....الْبَيْت.

وَهُوَ مَصْنُوع لَا يشبه شعر حسان وَلَا لَفظه"(١).

وكذا تعليق الشهاب الخفاجي على تلك الأبيات التي قيل : إنها من وضع خلف الأحمر ، واستُدل بها على صوغ العدد على (فُعَال ومَفْعَل) فيما جاوز الأربعة:

ومشى القومُ إلى القو ... مِ أُحادا وإثنى

وثلاثًا ورباعًا ... وخماسًا فاطّعنّا

وسُداسًا وسُباعًا ... وثُمانًا فاجتَلَدْنا

وتُساعًا وعُشارًا ... فأَصبنا وأُصِبْنا

لا ترى إلا كَمِيًّا ... قاتلاً منهم وَمِنّا(٢).

فيقول :" هذه الأبيات موضوعة ورائحة الوضع تفوح منها، وكان "خلف الأحمر" مُتَّهَمًا بالوضع"(٣).

والحق معه ،فهذه الأبيات ليست من الشعر في شيء، فلا روح فيها ، ولا معنى

جعل تقديره في الرفع: ولكنك زنجي، وتقديره في النصب: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. وانظر:شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٣).

(١)انظر: الروض الأنف ٢٥٢/٧ ،وخزانة الأدب٢٢٨/٩.

(٢)الأبيات من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في : درة الغواص ص ١٧٧؛ والمزهر في علوم اللغة ١/ ١٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠١، خزانة الأدب ١/ ١٧٠.

(٣)شرح درة الغواص للخفاجي. ص: ٥٣٣.

جميلا تَضُمُّه ، وليس بها من خيال الشعراء قليل أو كثير ، بل لا فكرة بها أصلا[١].

فهو إنتاج ذهني لا وجداني، وهو من تكلف الصنعة لا من انسياب الإحساس ، هو نظم العلماء لا شعر الشعراء،جاءت معانيه ساذجة وألفاظه مرصوصة رصًّا ، مقصودا بها توالي الصيغ من الأعداد على وزن (فُعال)، وتلك غايته[٢].

ولا يَستدل بهذا المَعْلَم على الوضع إلا مَنْ له علمٌ بالشعر وصفاته وخصائصه، فللشِّعر صناعة وثقافة يعرفُها أهلُ العلم كسائر أصناف العلم والصناعات[٣].

وربما لَحِقَ بهذا بعض الشواهد المصنوعة لغاية تعليمية ،كتدريب المبتدئين وامتحانهم، وغير ذلك ،كما قال ابن الشجري معلقا على قول القائل:

إنّ هندُ المليحةُ الحسناءَ ... وأىَ من أضمرت لخلٍّ وَفَاء[٤].

"وهذا البيت والذى قبله من الأبيات المصنوعة لرياضة المبتدئين، لا تزال

---

(١)انظر :المعيار في التخطئة والتصويب. ص: ٢٠٣.

(٢)انظر :الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص:٤٩.

(٣)انظر :المزهر في علوم اللغة١/١٣٦.

(٤)من الخفيف،في أمالى ابن الشجرى ٢/٣٩-٤٠،والجنى الداني(٤٠١)،ومغني اللبيب (٢٧)،وأصل "إن": إِين، حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد و"هند" منادى، و"المليحة" نعت له على اللفظ ، و"الحسناء" نعت له على المحل، و"وأى" مصدر مبين للنوع، أي عِدِنّ يا هند وَعْدَ امرأة أضمرت وفاء لخلها. وهو من ألغاز المُوَلَّدين المحدثين، كما صرح ابن عدلان في الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب. ص: ١٦.

تُداوِلُها أَلْسُنُ المُمتحِنين"[١].

٢- نسبة بعض الشواهد إلى شعراء لا وجود لهم أصلا ، أو شُكَّ في وجودهم.

قد يكون الشعر في ذاته سليما لغويا ، لكنه منسوب لشعراء ليس لهم وجود أصلا، فربما يكون من وضع الرواة، وربما بُني على هذا الشاهد قاعدة نحوية.

ومن ذلك –مثلا– تلك الأشعار التي نُسبت إلى مجنون بني عامر(مجنون ليلي)، فقد كان الأصمعي ينكر وجوده ويراه اسما بلا مسمى،ونُقِل عنه قوله:"رجلان ما عُرِفَا في الدنيا قطُّ إلا بالاسم (مجنون) مجنون بني عامر ، وابن القرّيّة، فإنهما وَضَعَهما الرواة، وجاء عن ابن الأعرابي انه ذَكَر عن جماعة من بني عامر أنهم سُئِلوا عن المجنون فلم يعرفوه، وذكروا أنّ هذا الشعر كلَّه مؤلّفٌ عليه[٢].

ونُقِل عن الجاحظ قولُه :" ما ترك الناس شعرا، مجهول القائل، فيه ذكر ليلى إلا نسبوه إلى المجنون"[٣].

وذكر العيني عن العُتْبِي عن عوانة أنه قال: المجنون اسم مستعار لا حقيقة له في بني عامر أصلًا ، ولا نسب، قيل: فمَن قال هذه الأشعار؟ فقال: فتى من بني أمية.ونَقَل عن الأصمعي أيضا: أُلقي على المجنون من الشعر، وأضيف إليه أكثر مما

---

(١)الأمالي الشجرية ٣٩/٢.

(٢)انظر:الأغاني١٦١/١-١٦٣،وخزانة الأدب٢٢٩/٤،والاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٧٠.

(٣)انظر: الأعلام ٢٠٨/٥.

قاله هو(١).

ومن الشواهد التي نُسبت إلى المجنون ، واستشهد بها النحاة على إثبات قاعدة:

بَكيتُ إلى سِرْبِ القَطَا إذْ مَرَرْنَ بِي ... فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالبُكَاءِ جَدِيرُ

أَسِرْبَ القَطَا هَل مَنْ يُعيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَويتُ أَطِيرُ(٢).

والاستشهاد فيه:على إطلاق "مَنْ" على غير العاقل في قوله: "هَلْ مَنْ يُعير جَنَاحَهَ"؛ وذلك لأنه لما نادى سرب القطا؛ كما يُنادَى العاقل وطلب منها إعارة الجناح لأجل الطيران نحو محبوبه، الذي هو متشوق إليه وباكٍ لأجله، نَزَّلَهَا منزلة العقلاء ، ويروى: هل ما يعير جناحه، فحينئذ لا شاهد فيه(٣).

كما نُسبَ إليه أيضا:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُولى كُنَّ قَبلَهَا ... وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبلُ(٤).

على استعمال (الأُلى) لجمع الإناث ، فأوقع "الأُلى" مكان "اللائي" "أي: حب اللائي"، بدليل عود ضمير المؤنث عليها ،و(الألى) وإن كان يستعمل للجمع مطلقا

(١)انظر : المقاصد النحوية ١/٣٤٠.

(٢)من الطويل ، نسب لمجنون ليلي في ديوانه ١٠٦،،وللعباس بن الأحنف في ديوانه ١٦٨، وتخليص الشواهد. ص: ١٤١، والتصريح ١/١٥٥، والمقاصد النحوية ١/٣٩٦.

(٣)انظر: المقاصد النحوية ١/٣٩٧.

(٤)من الطويل، في ديوانه (١٧٠)، والشاهد في المقاصد النحوية ١/٣٩٥، وشرح الأشموني١/١٣٠.

عاقلا كان أو غيره ، مذكرًا أو مؤنثا ، غير أن استعماله لجماعة الأناث قليل[١].

كما نُسِبَ إليه أيضا:

ونُبِّئتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ ... إليّ فهلّا نَفْسُ ليلى شَفيعُها[٢].

كشاهد على إيلاء حروفِ التحضيض جملةً اسمية، والأصل أن يليها الفعل لاختصاصها به، لذا وصفه ابن مالك بأنه شاذ نادر، ويمكن تخريجه على إضمار كان الشأنية، وجعل الجملة المذكورة خبرها، والتقدير: فهلا كان الأمر أو الشأن نفس ليلى شفيعها[٣].

واستشهد سيبويه ببيت لمجنون بني عامر–ولم أجد للمجنون غيره في شواهد سيبويه– على أنه يجوز الترخيم على لغة من ينتظر في غير (مالك، وحارث ، وعامر)؛ لأنه تخفيف، من غير إخلال، وإن كان في تلك الأسماء أكثر لكثرة هذه الأسماء في الاستعمال؛ لأن العرب تسمي بها أكثر[٤].

قال سيبويه[٥]:" وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر. فمن ذلك قول الشاعر...وقال مجنون بني عامر:

---

(١)انظر: التصريح ١/١٥٤.

(٢)من الطَّويل، وقد اختلف في قائله، فقيل: قيس بن الملوح الملقب بالمجنون، ويقال: ابن الدمينة، وقيل: الصمة بن عبد الله القشيري. انظر:المقاصد النحوية (٣/ ١٣٣٢).

(٣)انظر: شرح التسهيل ٤/١١٤.

(٤)انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٢٨٥).

(٥)الكتاب٢/٢٥٣.

ألا يا ليلَ إن خُيِّرتِ فينا ... بنفسي فانظري أين الخيار" [١].

أراد : يا ليلى.

ونسبه ابن السيرافي في شرح أبياته للبخترى الجعدي، ثم قال:"والشعر منسوب في الكتاب إلى مجنون بني عامر"[٢].

٣- طَعْنُ كثير من العلماء في الشواهد واتهامها الصنعة.

يعدّ هذا من أظهر المعالم التي يُستدل بها على الوضع، وأكثر ما يظهر هذا بين البصريين والكوفيين، حيث كان للتنافس بينهما أثر كبير في توثيق الرواة وتضعيفهم ، وظهور الوضع واتهام كثير من الشواهد به ، لا سيما عند البصريين إزاء شواهد الكوفيين التي تتعارض مع قواعدهم، ومن ثَمّ كثيرا ما اتهم البصريون الكوفيين بتلك التهمة، وهي صُنْعُ الأشعار والاعتماد علي الشواهد الموضوعة، وعدم التدقيق فيما يروونه، وأوسعوا رواتهم كحمّاد ،وأبي عمرو اللغوي الزاهد المعروف بغلام ثعلب ،والمفضل الضبي، وأبي عمرو الشيباني تجريحا، ربما بِحُكْمِ العصبية التى استعرت نارها بين الفريقين.

قال أبو حاتم: "ولّما قَدِم الأصمعى من بغداد دخلت إليه، فسألته عمّن بها من رواة الكوفة. قال: رواة غير منقّحين، أنشدونى أربعين قصيدة لأبى دؤاد الإيادى

(١)البيت من الوافر، وهو للمجنون في ديوانه ص ٩٦؛ والكتاب ٢/ ٢٥٣؛ والأغاني ٢/ ١٥؛ وللبخترى الجعدي في شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ١/ ١٦،ولسان العرب ١١/ ١٥٥، ١٥٦ (ح ظ ل).

(٢)شرح أبيات سيبويه٢/١٦.

قالها خلف الأحمر، وهم قوم تعجبهم كثرة الرواية، إليها يِرْجِعون، وبها يفتخرون(١).

وقال أبو الطيب اللغوي: "قال الأصمعي: أخبرنا شعبة قلت للطِّرِمَّاح: أين نشأت؟ قال: بالسواد، والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيّن فى دواوينهم"(٢).

وهكذا تتوالي الأوصاف على الكوفيين ، فيُقال عنهم : (روايتهم مصنوعة، وينسبون الشعر إلى غير أهله ، ويتجوزون في الرواية، وعلمهم مختلط بلا حجج)، وغير ذلك(٣)، فلا غرو أن تُرَدَّ شواهدهم التي تتعارض وأحكام البصريين وقواعدهم بأنها مصنوعة، كما سيأتى بيان ذلك عند الحديث عن موقف النحويين.

ولم يقف الكوفيون من البصريين موقف الساكت عن هذه الاتهامات غير المُبالي بها، فقد بادلوهم اتهاما باتهام، وخصومة بخصومة، ونقدا بنقد، فقد اتهموا رواتهم كالأصمعي ، وأبي عبيدة، واللاحقي، وقطرب، وغيرهم. بالوضع.

فقد كان ابن الأعرابى "يزعم أن الأصمعى وأبا عبيدة لا يحسنان قليلا ولا كثيرا"(٤).

كما سلك الكوفيون لذم الأصمعى مسالك غريبة، وتوسلوا لذلك بروايات

---

(١)انظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء (ص: ٣٢٠).

(٢)مراتب النحويين . ص: ١١٩.

(٣)انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة . ص: ٧٨.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٢٨٢/٥.

زعموها عن ابن أخيه، إذ يحكى أبو رياش ــ وهو كوفى ــ فى إسناد ساقه إلى ابن أخى الأصمعى أنه سئل عن عمه فقال: "هو جالس يكذب على العرب"(١).

فإذا كان بالكوفة رواة اتُهموا بالوضع والانتحال ، ففى البصرة أيضا رواة اتُهموا بذلك أيضا. لكن لّما كان الشعر بالكوفة أكثر منه بالبصرة ، وقد سبقت البصرة في ذلك ، كانت التهمة أوضح فى جانب الكوفيين، وكان نصيبهم من التجريح أكثر، ويتخذ ابن جنى من الاتهامات المتبادلة بين البصريين والكوفيين دليلا على مدى تحريهم الدقة وتشددهم فى الرواية، وأنه أول دليل على كرم هذا الأمر، ونزاهة هذا العلم، ألا ترى أنه إذا سبقت إلى أحدهم ظِنّة، أو توجهت نحوه شبهة، سُبّ بها، وبَرِئَ إلى الله منه لمكانها (٢).

ولم يقف الأمر عند حد التنافس بين علماء البلدين والرواية فيهما، بل حدث أيضا بين علماء ينتسبون إلى مذهب واحد ،وبلد واحد،كما فعل المبرد مع بعض شواهد سيبويه التي لا تتفق مع مذهبه فاتَّهمّ بعضا منها بالوضع. كما سيأتى الحديث عنها بالتفصيل.

٤-إعتراف وإقرار من الواضع بالوضع ، كإقرار (خلف الأحمر) بأنه وضع شواهد الكوفيين ، في تلك الرواية التي أوردها أبو الطيب اللغوي :"قرأ عليه أهل الكوفة أشعارهم، وكانوا يقصدونه لما مات حمّاد، فلما تقرّأ ونَسَكَ، خرج إلى أهل الكوفة، فعرّفهم الأشعار التى قد أدخلها فى أشعار الناس، فقالوا له: أنت كنت

(١) انظر: التنبيهات على أغاليط الرواة . ص: ٢٥٠.
(٢) الخصائص٣/٣١٢.

عندنا فى ذلك الوقت أوثق منك الساعة، فبقى ذلك فى دواوينهم إلى اليوم"[١].

فهذه الرواية –على ما فيها من الغرابة التي لا يصدقها عقل والتي يظهر فيها هوى أبي الطيب البصري– تقرر صراحة أن خلفا الأحمر صانعٌ للشعر مفسدٌ للرواية، لكن منبع ذلك ومصبّه كوفي، فهو شعر مصنوع أخذه عن حمّاد الكوفي، وأعطاه الكوفيين، فهم أحق به؛ لأنهم أهله، وعلى الرغم من إقراره لهم بعد ذلك بوضعه وفساده، فقد أقاموا عليه عَمْدا وعِنادا، فكأنما وجدوا فيه ضالتهم من الشعر المصنوع، أليس هذا غريبا؟![٢].

ومنه إقرار أبي عمرو بن العلاء، قال: ما زدت في شعر العرب إلا بيتًا واحدًا، يعني ما يروى للأعشى من قوله:

وَأَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرَتْ ... مِنَ الحَوَادِثِ إِلاَّ الشَّيْبَ وَالصَّلَعَا[٣].

وهو من أبيات الشواهد [٤].

٥- جهالة القائل.

ربما دعت جهالة القائل أن يُوصف البيت بالوضع ، بدليل أن شواهد سيبويه الخمسين المجهولة القائل وُصمت بالوضع، فقد جاء في الاقتراح نقلا عن الشيخ عز

(١)مراتب النحويين . ص: ٥٩–٦٠.

(٢)انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص: ٧٩، والخلاف بين النحويين. ص: ١١٦.

(٣)من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٥١؛أورده ابن الخباز على استعمال (أنكر) و(نَكِرَ) . انظر : توجيه اللمع (ص: ٢٩٦) ، ولسان العرب ٥/ ٢٣٣ (ن ك ر).

(٤) انظر : وفيات الأعيان٣/٤٦٨،وتاريخ آداب العرب ٢٣٧/١.

الدين بن عبد السلام قوله : "وقد وضع المُوَلَّدون أشعارا ودسّوها على الأئمة فاحتجوا بها ظنًّا أنها للعرب وذكر أن في (كتاب سيبويه) منها خمسين بيتا ، وأن منها قول القائل[١]:

أَعْرِفُ منهَا الأنفَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنخِرَيْن أَشبهَا ظَبْيَانَا[٢].

وبالرجوع إلى هذا الشاهد في بعض مظانه نجد ابن عصفور في المقرب يقول:"فأما قوله:

أَعْرِفُ منهَا الجِيدَ وَالْعَيْنَانَا

فمصنوع"[٣].

غير أنه في شرح الجمل يقول بعد أن أورد البيت: وهذا البيت لا حجة فيه؛ لأنه لا يعرف قائله"[٤].

فكأن الجهل بالقائل جعله يُتهَمُ بالوضع والصنعة.

ومما يدل على تلازم الوصفين –أعنى جهالة القائل والقول بالوضع– أنه جُمِع بينهما في ردّ بعض الأبيات، فمن ذلك مثلا:

---

(١) الاقتراح . ص: ١٠١.

(٢) من الرجز، نسبه أبو زيد نقلا عن المفضل لرجل من بني ضبة،والاستشهاد فيه:"والعينانا" حيث فتح الشاعر نون التثنية والقياس كسرها،وقد قيل: الاستشهاد فيه في قوله: "ظبيانا" حيث أُدُّعِي أن "ظبيانا" تثنية ظبي، وإليه مال الهروي، وفيه استشهاد آخر وهو إجراء المثني بالألف في حال النصب. انظر :المقاصد النحوية ٢٢٦/١.

(٣) المقرب ٤٧/٢.

(٤) شرح الجمل ١٥٢/١.

أنشد الفراء، كما نُقِل عنه[١]:

فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تساويُ عَنْزِي غيرَ خَمْسِ دراهِمِ[٢].

على أن "تساوي" أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء لضرورة الوزن، ولم يذكر قائله، لذا قال أبو حيان: لا يعرف قائله، بل لعله مصنوع" [٣].

وعقب أبو حيان أيضا على قول الشاعر :

فما والَ ولا واحَ ... ولا واسَ أَبُو هِندِ[٤].

بقوله:" وما استُدل به قيل مصنوع، ولا يعلم قائل البيت الذي استُدل به"[٥].

كما عقّب أيضا على بيت أنشده الفراء:

وكأنّها بَين النّساء سَبيكَةٌ ... تَمْشِي بسُدَّة بَيْتِها فَتعِيُّ[١].

(١) انظر: المقاصد النحوية ٢٦٤/١ ،ولم أقف عليه في معاني القرآن للفراء.

(٢)البيت من الطويل، نسبه العيني في المقاصد النحوية ١/ ٢٦٤ لرجل من الأعراب ، وكذا البغدادي في خزانة الأدب ٨/ ٢٨٢.

(٣)هذا ما نقله العيني ٢٦٤/١-٢٦٥ عن أبي حيان ، وقد أورد أبو حيان البيت في الارتشاف٢٣٧٨/٥، ولم يعلق عليه بمثل هذا ،ولعله في كتبه الاخرى التي لم أقف عليه.

(٤)من الهزج ،بلا نسبه في الممتع. ص: ٣٦٠،وارتشاف الضرب ١/ ٤،١٨٦/٢١٥٦. واستدل به البغداديون على استعمال فعل من (ويح، ويل ،ويس) فهي منصوبة بأفعال من لفظها(وال، وواح، وواس). انظر : التذييل والتكميل١٦٦/٧، والتصريح٥٠٠/١.

(٥)ارتشاف الضرب٢١٥٦/٤، وانظر : التصريح ٥٠٠/١.

قال :" والبيت الذي أنشده الفراء لا يعرف قائله، بل لعله مصنوع، وإذ ثبت كان شاذًا لا يعتد به"(٢).

وقد انضم هنا مع جهالة القائل وصف آخر هو القول بالشذوذ ،وذلك لأن القياس يَنفيه ويُسقطه، وكلام العرب على خلافه–كما سيأتى بيانه–فكأن القول بالشذوذ،وجهالة القائل ،والطعن فيه– دلائل على القول بالوضع.

وعقب العيني على قول الشاعر:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لحَاجَتنَا ... أَو عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ(٣).

بقوله:" أقول: قائل هذا البيت مجهول ، وقيل إنه مصنوع"(٤).

وكذا عقّب على قول القائل :

جَزَى رَبه عني عَدِيّ بنَ حَاتِمٍ ... جزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وقَد فَعَلْ(٥).

---

(١)من الكامل ،بلا نسبة في معاني القرآن ٤١٢/١، وهمع الهوامع ١١٤/١ نُسِبَ في تاج العروس (عيى) للحطيئة، ولم يرد في شرح ديوانه لابن السكيت،وسدة البيت: فناؤه، الشاهد فيه قوله: "فتعيّ" حيث أدغم عين الفعل ولامه وهما الياءان وهذا شاذ.

(٢)التذييل والتكميل ٢٠١/١.

(٣) من البسيط، وقد اختُلف في قائله ، فقيل هو لجابر بن رألان ، أو لجرير ، أو لتأبط شرًّا ، أو هو مصنوع، وانظره في الكتاب١/ ١٧١، والمقتضب ٤/ ١٥١. والاستشهاد به في قوله: "أو عبدَ ربّ" فإنه منصوب بفعل مضمر تقديره: أو تبعث عبد ربّ.

(٤)المقاصد النحوية ١٤٣٨/٣.

(٥)من الطويل ، واختُلف في قائله ، فقد نسب للنابغة الذبياني، ولأبي الأسود الدؤلي ، ولغيرهما، والشاهد في قوله: "جزى ربُّه" حيث احتج به الأخفش وجماعة من المتأخرين

بقوله :" وقد قيل إِن قَائِله لم يعلم ، حَتَّى قَالَ ابْن كيسَان : أَحْسبهُ مُوَلَّدًا مصنوعا"(١).

وعقب البغدادي– وقبله العيني– على شاهد الكوفيين جواز توكيد النكرة:

..... قدْ صرّتْ البكرةُ يومًا أَجْمَعًا(٢).

بقوله ": وَهَذَا الْبَيْت مَجْهُول لَا يعرف قَائِله ، حَتَّى قَالَ جمَاعَة من الْبَصرِيين: إِنَّه مَصْنُوع"(٣).

كما عقب أيضا على شاهد المبرد:

عليه مِن اللُّؤْمِ سِرْوَالةٌ ... فليسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ(٤).

بقوله:" أَقُول هَذَا الْبَيْت قيل مَصْنُوع ، وَقيل قائلة مَجْهُول"(٥).

وعقب أيضا على شاهد الكوفيين جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف

على صحة تقديم الفاعل مع التباسه بضمير المفعول ، والجمهور على المنع . وانظره في الخصائص١/ ٢٩٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٥٠،وشرح الأشمونى ١/ ٤١٠.

(١)المقاصد النحوية ٢/٩٤٩.

(٢)من الرّجز ، ولا يعلم على قائله، و صرّت: صوّتت. والبكرة: ما يستقى عليها الماء من البئر، والبيت في: الإنصاف ٢/٤٥٤، والمقاصد النّحويّة ٤/١٥٨٣، والهمع٣/١٧٠.

(٣)خزانة الأدب ١/١٨١ ،وانظر:المقاصد النحوية ٤/١٥٨٣.

(٤)من المتقارب، مجهول القائل، من شواهد المقتضب ٣/٣٤٦،وشرح المفصل لابن يعيش١/ ١٨٢، والمقاصد النحوية٤/ ١٨٣٠،واستشهد به المبرد على أَن (السَّرَاوِيل) عَرَبِيّ ،وَهُوَ جمع (سروالة)سُمِّيَ به المفرد، وعليه فيُصرف نكرة ويُمنع معرفة.

(٥)خزانة الأدب ١/٢٣٣.

والجار والمجرور:

تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شَفَتْ غَلَائِلَ عبدُ القَيْسِ منها صُدُورِهَا[١].

حيث قال:وَهَذَا الْبَيْت مَصْنُوع وقائله مَجْهُول "[٢].

كل هذا يدل على أن جهالة القائل كان له أثر في رمي البيت بالصنعة.

٦- الشواهد المتعددة النسبة.

يمثل تعدد نسبة الأبيات إلى قائليها نقطة ضعف واحتمال أن تكون موضوعة ، أو غير موثّقة ، أو محرّفة المتن، كقول الشاعر :

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلِقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[٣]

حيث استشهد به سيبويه ، وابن مضاء ، وابن يعيش ، وابن مالك، ونسبوه للأخطل[٤].

بينما استشهد به ابن هشام ، وخالد الأزهرى ، والسيوطى[٥]، ونسبوه لأبى

---

(١)من الطويل، بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٣٥٠؛ وفيه الفصل بين المتضايفين (غلائل صدورها) ، وهو قبيح جدا عند البصريين.انظر: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٢٤٢.

(٢)خزانة الأدب ٤/٤١٣.

(٣)من الكامل،لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤؛والشاهد فيه: "وتأتيَ" حيث جاءت الواو دالة على المعيّه وقبلها نهي، ونُصب الفعل المضارع بعدها بـــ"أَن" مضمرة ،ولا يمكن أن نسمي ما بعدها مفعولا معه ؛ لأنه فعل وليس باسم.

(٤)انظر: الكتاب ٣/٤٢، والرد على النحاة . ص: ١٢٧، وشرح المفصل٤/٢٣٦ ، وشرح التسهيل ٤/٣٦ .

(٥) انظر: شرح شذور الذهب.ص: ٣٠٩، والتصريح ٢/٣٧٦، وهمع الهوامع٣/٣٩٣.

الأسود الدؤلى ، وهو موجود فى ديوانه بالرواية نفسها [١].

واستشهد الفراء بالرواية نفسها ،وكذا المبرد ، وابن الحاجب ،والمالقى، والمرادى، وابن عقيل[٢] ،ولم ينسبه أحد منهم ؛ ربما لذيوعه.

ومثل ذلك أيضا : نسب سيبويه البيت الآتي للمرار الأسدي:

لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أنّنى ... لحقت فلم أَنْكُلْ عن الضْربِ مِسْمَعَا[٣].

وعلّق ابن السيرافي عليه قائلا:" وجدت في هذا الباب البيت منسوبا إلى المرار، ورأيته في شعر مالك بن زُغْبَة الباهلي، وكانت بنو ضبيعة قد أغارت على باهلة، فلحقتهم باهلة وهزمتهم"[٤].

وابن السيرافي مسبوق في هذا بالجرمي ، فقد نقل العيني أن الجرمي نسبه في (المدخل المسمى بالفرج) لمالك بن زُغْبَة الباهلي[٥].

وهذا المَعْلَم على الوضع مُحتَمَل وليس بقاطع؛ لأن هذه الظاهرة- تعدد النسبة- ترجع إلى أن نسبة الأبيات إلى قائليها جاءت متأخرة نوعا ما عن الجهود

---

(١)ديوان أبي الأسود الدؤلى. صـ ٤٠٤.

(٢)انظر:معاني القرآن١/٣٤،والمقتضب٤/٣٧١،وأمالي ابن الحاجب٤/١٣٦، ورصف المبانى .ص: ٤٨٦، والجنى الدانى.ص: ١٥٧.وابن عقيل ٤/١٥.

(٣)من الطويل، قيل: للمرار الأسدي، وقيل: لمالك بن زغبة الباهلي، واستشهد به سيبويه على أن المصدر المعرف باللام وهو قوله: "الضرب" قد عَمِل عَمَل فعله ونصب مسمعًا،انظر: الكتاب١/ ١٩٣، والمقتضب١/ ١٤،وشرح الكتاب للسيرافي٢/ ٤٨.

(٤)شرح أبيات سيبويه ١/٤٦.

(٥)انظر : المقاصد النحوية ٣/١٠٣٦.

الأولى في استقراء اللغة، فقصرت الوسائل التي بين أيدي العلماء عن نسبة حاسمة إلى قائليها، فتعددت فيها الأقوال ، ولم يُثر ذلك مدخلا للطعن بينهم في هذه الشواهد ما دامت الأقوال في نسبة الشاهد الواحد ترجع إلى العصر الموثَّق وما نقل منه عن الشعراء والأعراب(١).

وهذا الشاهد الذي معنا دليل على قصر الوسائل التي بين أيدي العلماء ، فقد تيسر للجرمي في القرن الثالث وابن السيرافي في القرن الرابع الاطلاع على شعر مالك بن زُغْبَة مما لم يتهيأ لسيبويه مثله في القرن الثاني.

٧- الشواهد ذات الوجوه المتعددة.

من الظواهر المنتشرة فى شواهد النحو تعدد رواية البيت ، فكثيرا ما يلقى المطالع في كتب النحو الشاهد يروى بروايات متعددة،وكل واحدة من هذه الروايات قد تُثبت قاعدة وقد تنفيها، وقد تؤيد رأيا وقد تعارضه، والغالب أن تَرِدَ هذه الروايات منسوبة إلى مجهول، كأن يقال مثلا (وقد رُوى البيت)، (ويُروى البيت)، أو (ويُنشد هكذا)(٢)،وهذا التعدد والاختلاف ربما يمثل نقطة احتمال أن تكون بعض روايات البيت موضوعة ،وربما كان الشاهد فيها.

من ذلك مثلا قول امرئ القيس:

فأَقْبَلتُ زَحْفاً علَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فثَوْبٌ لبست وثَوْبٌ أَجُرّْ(٣).

(١)انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص: ١٦٢.

(٢)انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص: ١٦٣.

(٣) من المتقارب، لامرئ القيس في ديوانه (١٥٩).

حيث رواه سيبويه والأكثرون برفع (ثوب)[١]، وشاهده: الابتداء بالنكرة؛ لأنها في موضع التفصيل والتنويع، وهو من جملة المخصصات المعدودة، ورواية الديوان (ثوبا) بالنصب ،وكذا رواه ابن ولاد في الانتصار ،وأردف بعده :" وخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله منصوبا، وسمعنا بعض ذلك منصوبا من الرواة[٢].

وعليه فلا شاهد، وبرغم أن سيبويه رواه بالرفع ، لكنه يضعّف الرفعَ ويرى أن الوجه الأكثر الأعرف النصبُ، ؛ لأنّ النصب لا يكسر البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء ،أي : فثوب نسيته وثوب أجره؛إذ لا يحسُنُ فى الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال فى الأوّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز فى الشعر، وهو ضعيفٌ فى الكلام[٣].

ومثل ذلك بيت هني بن أحمر الكناني، وهو من شواهد سيبويه :

عجبٌ لتِلْك قَضِيَّة وإقامتي ... فِيكُم على تِلْكَ الْقَضِيَّة أعجب[٤].

---

(١)انظر:الكتاب١/٨٦، وشرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٨٠، ومغني اللبيب ص: ٦١٤،وشرح ابن عقيل ١/ ٢١٩،وتمهيد القواعد ٢/ ٩٢٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٣٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٦٣٤، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٩، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٣.

(٢)الانتصار لسيبويه على المبرد ص: ٥٧-٥٨. وانظر: الديوان ١٥٩.

(٣) انظر: الكتاب١/٨٥-٨٦.

(٤)من الكامل، لهني بن أحمر في الكتاب ٣١٩/١ ، ولضمرة بن جابر في الدرر اللوامع١/ ٤١٦،ولرؤبة في شرح المفصل ١/ ٢٨١، وبلا نسبة في الأشموني ١١٤/١.

حيث حكاه يونس عن رؤبة مرفوعا،واستشهد به سيبويه على أَنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزِيَادَة الْمُبَالغَة فِي الدَّوَام والثبوت، على إضمارٍ مُبْتَدأ أَي: أَمْرِي عجب ،أو على الابتداء ،وإنما جاز وهو نكرة ؛ لأن فيه معنى التعجب(١).

ورُوى: (عجبا) بِالنّصب ، على أَنه مصدر نَائِب عَن (أعجب)(٢).

وغيرذلك كثير مما تعددت وجوهه ؛ لتعدد روايته...

ولم يكن للنحاة موقف محدّد من الشواهد المختلفة فى روايتها ، فبعضهم يرى الاستشهاد أحياناً عند تعدد الرواية ، بدعوى أن روايته هى الصحيحة ، ومن ثَمَّ فلا يصح الاستشهاد بما خالفها ، وأكثر النحاة يتعاملون مع كل رواية وكأنها شاهد مستقل ، فإذا كانت للبيت روايتان أو ثلاث استشهدوا بكل رواياته ، وقد يقع ذلك فى الباب الواحد، وقد يقع فى أبواب متفرقة ، وقد تكون إحدى الروايتين متناقضة مع الأخرى رَادّةً لها ،أى : أنهم قد يستشهدون بالروايتين على الشيء ونقيضه ، كالجواز والمنع ، كاستشهادهم بقول امرئ القيس:

تَنَوَّرْتَها من أذْرِعاتٍ وأهُلها بيثرِبَ أدْنى دارِها نَظَرٌ عَالِي(٣).

حيث رووا (أذرعات) بالفتح، والكسر، والجر مع التنوين، مستشهدين برواية

(١)انظر : الكتاب ٣١٩/١ ، والتصريح ٥٨/٢ ،وخزانة الأدب ٣٤/٢

(٢)انظر : خزانة الأدب ٣٥/٢.

(٣)من الطويل ، لامرىء القيس فى ديوانه ص: ٣١، والكتاب ٢٣٣/٣، والمقتضب٣٣٣/٣، ٣٨/٤، والأصول في النحو١٠٦/٢ وشرح الأشمونى ١/ ٧١.

التنوين على صرف العلم المسمى بجمع المؤنث السالم ، وبرواية الكسر على منع العلم المُسَمَّى بجمع المؤنث السالم من الصرف وجرّه بالكسرة، وبرواية الفتح على منع العلم المسمى بجمع المؤنث السالم من الصرف وإعرابه إعراب ما لا ينصرف فيُجَرَّ بالفتحة، وهكذا قامت كل رواية عندهم مقام شاهد مستقل(١).

وهذا الاختلاف والتعدد في رواية البيت ربما يكون مرجعه إلى تغيير الشعراء أنفسهم للرواية ، روى المرزبانى عن الأصمعى"قال : قال عيسى بن عمر: كنت فى يوم من أيامى أقرأ على ذى الرمة شيئاً من شعره ، فقال لى : أصلحْ هذا الحرف"(٢).

كما أشار إلى ذلك السيوطى بقوله :" كثيراً ما تُروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد فى بعض دون بعض ، وقد سئلت عن ذلك قديماً ، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا"(٣).

فالشاعر قد يعدّل بيتاً قاله ،أو يغيّر بعض ألفاظه لعلة ما ، كما فعل النابغة، وقد كانوا يعيبون عليه وقوعه في الإقواء في قوله :

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائحٌ أوْ مُغْتَدِى عَجْلانَ ذا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوّدِ

(١) انظر : حاشية الصبان ١/ ١٣٩ ،وأثر الرواية الشفهية للشعر الجاهلى فى تعديل الحكم اللغوى. ص:٣٣.

(٢) الموشح . ص: ٢٣١.

(٣) الاقتراح . ص: ١٣٢.

زَعَمَ البوارحُ أنَّ رِحْلَتَنا غَداً وبذاكِ خَبرنا الغُدَافُ الأسْوَدُ[١]

فلما عيب عليه انتبه فلم يَعُد فيه، ونقل المرزبانى فى الموشح أنه غيّره ، فقال :

وبذاك تَنْعَابُ الغرابِ الأسود[٢].

واحتمال أن يكون هذا الاختلاف والتعدد من تغيير الرواة للشعر ، فقد كان للرواة دور كبير فى تعدد الروايات ، فقد غيّروا بعض ما رووه بوضع لفظ مكان لفظ ، ووضع بيت أو شطر من بيت مكان آخر، كما يقول ابن طباطبا:"ورُبَّما وَقَعَ الخَللُ فِي الشَّعر من جِهَةِ الرُّواةِ والنَّاقلينَ لَهُ فَيَسمَعونَ الشَّعرَ على جِهَتِهِ ويؤُدُّونَهُ على غَيرِهَا سَهْواً، وَلَا يَتَذَكّرون حَقِيقةَ مَا سَمِعُوهُ مِنْهُ [٣].

ويقول ابن هشام:" كانت العرب ينشد بعضُهم شعرَ بعضٍ... وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فُطر عليها، ومن هنا تكثّرتِ الرواياتُ في بعضِ الأبيات"[٤].

ومن ذلك مثلا :

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبقلَ إبقالها[٥].

---

(١)من الكامل ،في ديوانه. ص:٨٩.والشاهد النحوي في (إن رحلتنا غدا) حيث روي الظرف(غدا) بالرفع على الخبرية وبالنصب على الظرفية؛ وهو جائز ؛ لأنه ظرف زمان وقع الحدث في بعضه. انظر: شرح التسهيل ٣٢١/١، وهمع الهوامع٣٧٧/١.

(٢) انظر: الموشح . ص: ٣٨-٣٩، وطبقات فحول الشعراء ٥٦/١.

(٣)عيار الشعر . ص: ٢٠٩-٢١٠ ، وانظر: العمدة في صناعة الشعر ٢٣٥/٢.

(٤)تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. ص:٤٨٥.

(٥)من المتقارب، لعامر بن جؤين الطائي الجاهلي ، انظره في: الكتاب ٢/ ٤٦، وشرح

والشاهد في قوله (أبقل) بإسقاط التاء مع كون الفاعل المؤنث مضمرًا متصلاً، وذلك لوجود شَرْطَيْهِ: كون التأنيث مجازيًا لا حقيقيًا، وكونه في الشعر لا في النثر، وكأنّه لما أُضطُّر حمل الأرض على الموضع أو السهل.

وعن ابن كيسان أنّ ذلك جائزٌ في النثر، وإن البيت ليس بضرورة لتمكُّنِ قائلِه مِنْ أنْ يقولَ: أبقلت، وأنْ ينقلَ كسرةَ الهمزةِ إلى التاء، ثم يحذف الهمزة.

وذكر ابن يسعون أنّ بعضَ الرواةِ رواه بالتاء وبنقل همزة (إبقالها) إلى الساكن قبله، فإن صحَّتِ الروايةُ وصحّ أنّ القائلَ ذلك هو الذي قال: ولا أرض أبقل، بالتذكير، صح لابن كيسان مُدّعاهُ، وبعضهم روى (إبقالُها)، بالرفع، فلا شاهد فيه حينئذٍ [(١)].

فالتغيير كان من الرواة الناقلين ، فبعضهم –وخاصة العلماء منهم – كانوا لا يرون بأساً فى إصلاح الشعر، حتى وُجِدَ فى تاريخ الرواية ما أطلق عليهم (الرواة المصلحون للشعر)، كما يقول خلف الأحمر:" وقد كان الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائل"[(٢)].

ونقل ثعلب عن ابن مقبل :" إنى لأرسل البيوت عُوجاً فتأتى الرواة بها قد أقامتها"[(٣)].

التسهيل ٢/ ١١٢، وتخليص الشواهد ص:٤٨٢. والمقاصد النحوية٢/٩٢٨.

(١)انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. ص:٤٨٥.

(٢)انظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه٢/ ٢٤٨، ومصادر الشعر الجاهلي: ٢٤٢.

(٣)انظر: مجالس ثعلب. ص: ٤١٣.

وربما كان مرد التغيير إلى اختلاف اللهجات، فكما يسرت القراءات على العامة من العرب نُطْق القرآن الكريم بما تستطيعه ألسنتهم ، وبما يوافق لهجاتهم ، كان من الطبعيّ أيضاً أن ينطقوا الآثار الأدبية نطقاً يوافق ألسنتهم، وما جبلوا عليه من لهجات(١).

وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله:"وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبيانى:

يَا دَارَمَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عليها سَالِفُ الأَبَدِ

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَنَاً أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إِلاَّ أَوَارِىُّ لأْياً مَا أُبَيِّنُهَا ... وَالنَّؤْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ(٢).

وأهل الحجاز ينصبون"(٣).

وربما كان التغيير في الرواية من قِبَلِ النحويين أنفسهم، وهو احتمال نص عليه بعض القدامى منهم، ومن هذا القبيل ما استُشهد به من قول جرير:

---

(١)انظر: في اللهجات العربية . د ابراهيم أنيس. ص:١٥٣.

(٢)الأبيات من البسيط، في ديوانه. ص:١٤-١٥. والأواري:جمع آريّ وهو حبل تُشدّ به الدّابة في محبسها. اللأي: البطء. النؤي: ما يحفر حول الخيمة ليمنع دخول المطر إليها. المظلومة: الفلاة التي حُفر فيها حوض لغير إقامة. الجلد: الصلبة. والشاهد فيه قوله: "الأواريّ" حيث يجوز فيه النصب على الاستثناء المنقطع على لغة الحجازيين ، والرفع على البدل في المنقطع على لغة بني تميم ، والوجهُ النصب. انظر:شرح الرماني (٤٧٥).

(٣)الكتاب ٢ / ٣٢٠ – ٣٢١.

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[١].

يعلق أبو زيد الأنصارى على هذا القول وينص على صناعة النحويين له فيقول :"وأنشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عمارة:

وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا

على غير ضرورة ، وهذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف يكون مجراه متى وقع فى شعر"[٢].

والعجب أن المبرد لم يذكر هذا في المقتضب ولا في الكامل ، كما أن رواية الديوان(وما عهد كعهدك يا أماما) التي قيل إن المبرد غيّرها.

وكذا نبّه على تغيير النحويين للشواهد على بن حمزة البصري فى تنبيهاته على أغاليط الرواة، ونص على أن ذلك من فِعْل النحوى نفسه ، ويسميه ، فيقول:"وهذا من فعل أبي العباس– يقصد المبرد– غير مستنكر ؛ لأنه ربما رَكِب هذا المذهب الذى يخالف فيه أهل العربية، واحتاج إلى نصرته فغيّر له الشعر، واحتج به"[٣].

٨- الشواهد المحرّفة.

التحريف كنوع من التغيير يتمثل في تأليف بيت للاستشهاد به،أو تأليف شطر

(١)من الوافر،في ديوانه. ص: ٥٠٢، برواية: وما عهد كعهدك يا أماما ، وقد استُشهد به على ترخيم (أمامة) على لغة الانتظار فى غير النداء للضرورة.انظر: الكتاب ٢/٢٧٠.

(٢)النوادر في اللغة. ص: ٢٠٧.

(٣)التنبيهات على أغاليط الرواة. صـ ١٠٨ – ١٠٩.

له،أو تغيير قافية البيت من أجل الشاهد،أو تغيير بعض كلمات البيت لتوافق الشاهد،أو تركيب بيت من بيتين لمراعاة ذلك أيضاً[١].

كما يقصد به التباين بين الصورة التي ورد عليها البيت في كتب النحو والصورة التي ورد عليها البيت في دواوين الشعراء وشروحها[٢]، وقد أشار إلى ذلك ابن جنى فى روايته بيت تَأَبَّطَ شَرًّا وهو :

فَأُبْتُ إِلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئباً وكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُها وَهْىَ تَصْفِرُ[٣].

حيث قال:"هكذا صحة رواية البيت ، وكذلك هو فى الشعر ، فأما رواية من لا يضبِطه : وما كنت آئبا ، ولم أك آئباً ، فَلِبُعْدِه عن ضبطه ، ويؤكد ما رويناه نحن مع وجوده فى الديوان أن المعنى عليه"[٤].

وإن كان الموجود في الديوان ليس دليلا دامغا على صِدْقه وكَذِب ما عداه ، فوجود رواية ما فى الديوان لا يُثبت بالضرورة أنها الرواية الصحيحة التى تبطل ما عداها ؛ لأن التدوين تمّ بعد الرواية ، ولذلك تردّد صدى الروايات المختلفة فى نُسَخ الدواوين[٥]، لكن هذا التباين قد يوحى بأن إحدى الصورتين موضوعة

(١)انظر : تغيير النحويين للشواهد. صـ٢٣.

(٢)انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة. صـ١٧١.

(٣)من الطويل،في ديوانه (ص:٩١)، والشاهدفي قوله: "وماكدت آيبًا" أنَّه استعمل خبر (كاد) اسمًا مفردًا وإنما قياسه الفعل ويروى: وما كنت آيبًا، فإن صح فلا استشهاد فيه ، وانظر الشاهد في الخصائص ١/ ٣٩١، والمقاصد النحوية ٢/٦٨٠، التصريح ١/ ٢٧٨.

(٤)الخصائص١/٣٩١.

(٥) انظر: لغة الشعر/٣٤٦.

محرّفة، وربما كان فيها الشاهد.

من ذلك مثلا قول عمر بن أبي ربيعة:

وطَرْفُكَ إما جئتنا فاصْرِفَنَّهُ ... كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر[١].

وهذا شاهد للكوفيين ومعهم المبرد على إثبات(كما) من حروف النصب بمعنى (كيما) [٢].

والرواية في الديوان :

وطَرْفُكَ إما جئتنا فاصْرِفَنَّهُ ... لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر[٣].

ولا شاهد فيه بناء على ذلك، لذا ذهب البصريون إلى أنه لا يثبت حرف ناصب بمحتمل قليل، ولو كانت (كما) ناصبة مثل (كيما) لكثُر ذلك في كلام العرب نظمًا ونثرًا؛ كما كثر النصب بغيرها من النواصب.

والبيت بالرواية الاولى المذكورة يحتمل أن تكون النون في قوله: "يحسبوا" حُذفت للضرورة، أو يكون الأصل فيه: (كيما) ، فحذفت الياء ضرورة؛ كما قال الفارسي[٤] ، أو أن الكاف فيه للتشبيه كُفّت بما، ودخلها معنى التعليل فنصبت،

(١)من الطويل، نسبه العيني لجميل بثينة ، وهو في ديوانه (٩٠)، تح د. حسين نصار، وهو أيضًا في ديوان عمر بن أبي ربيعة (١٢٤)، ط. دار الكتب العلمية.

(٢)انظر:الإنصاف ٢/٤٧٨م ٨١، والمقاصد النحوية ٤/١٨٩٤، وهمع الهوامع٢ /٣٧٢.

(٣)وهي الرواية التي أوردها الانباري في الإنصاف٢/٤٨٢.

(٤)نُقل ذلك عن الفارسي في التذكرة . انظر:توضيح المقاصد والمسالك٣/ ١٢٣٣.

كما قال ابن مالك، وذلك قليل(١).

واستشهد النحويون على تقديم مخصوص (نِعْمَ) لدخول الناسخ عليه بقول يزيد بن الطثرية:

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تقدير حَاجَةٍ ... أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ(٢).

والاستشهاد فيه في قوله: "كنت نعم الممارس" فإن (نعم) كلمة المدح، و"الممارس" بالرفع فاعل، والمخصوص بالمدح مقدّمٌ، وهو الضمير في (كنت)،بينما أورده المرزوقي في شرح ديوان الحماسة هكذا :

إذا أرسلوني عند تقدير حاجة ... أمارس فيها كنت عين الممارس(٣)

وعليه –إن صح ذلك– فلا شاهد.

ومنه أيضا قول امرئ القيس:

إِذا مَا غدونا قَالَ وِلْدَانُ أهلنا ... تَعَالَوْا إِلَى أَن يأتنا الصَّيْدُ نَحْطِبُ(٤).

وهو شاهد على ما حكاه الكوفيون وأبو عبيدة من إجازة الجزم بـــ(أنْ)، وإن كان قليلا.

---

(١)انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٣ ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٣٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٩٤)

(٢) من الطويل، في ديوانه (٨٤) شرح: ناصر بن سعد الرشيد، وشرح التسهيل(٣/ ١٧)، والمقاصد النحوية٤/١٥٣٠، والأشموني (٢/ ٢٩٠)والخزانة (٩/ ٣٨٨).

(٣) انظر: شرح ديوان الحماسة .ص: ١٢١٠، والاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص١٧٣.

(٤)من الطويل،لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص٣٨٩؛ وخزانة الأدب ٤/٢٩٢، وبلا نسبة في الجنى الداني. ص:٢٢٧، ومغني اللبيب. ص: ٤٥.

ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من بني ضبة[١].

والرواية في ديوانه (إلى أن يأتى الصيد)، وهى التي أوردها العيني في شرح الشواهد[٢] ، وعليه فلا شاهد.

ومنه أيضا قول كُثّير:

أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم ... فَلَنْ يَحْلَ لِلعَينَينِ بَعْدَكِ مَنْظَر[٣].

وهو شاهد على جزم الفعل (يحلى)، بـــ(لن) وقيل: إن الجزم بها لغة، وهو محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة[٤].

والرواية في الديوان (فلم يحل للعينين)، وعليه فلا شاهد.

٩- الجمع بين لغتين في بيت واحد.

جعل بعض المُحْدَثِينَ الجمع بين لغتين أو أكثر في البيت الواحد دليلا على صنع البيت ووضعه، فمن ذلك علي سبيل المثال قول الشاعر:

أَعْرِفُ منهَا الجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنخرَيْن أَشبهَا ظَبْيَانَا[٥].

الذي وصفه ابن عصفور في كتابه المقرب أنه مصنوع[٦]، حمله على ذلك أنه

---

(١)انظر: الجنى الداني. ص:٢٢٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨/ ٤١٣٦.

(٢)انظر: المقاصد النحوية ٨٨٩/٢.

(٣)من الطويل، في ديوانه. ص:٢٥٥،و(يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني – بالكسر – تحلى – بالفتح – وأما حلا الشيء فمضارعه يحلو.انظر: حاشية الصبان٤٠٨/٣.

(٤)انظر: الجنى الداني . ص: ٢٧٢، ومغني اللبيب.ص: ٣٧٥.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) المقرب ٤٧/٢.

مجهول القائل،بدليل أنه ذكر في كتابه شرح الجمل بعد أن أورد البيت: وهذا البيت لا حجة فيه ؛ لأنه لا يعرف قائله"(١).

أما بعض المُحْدَثين فقد عللوا أنه مصنوع، لأن الراجز جمع بين لغتين ، حيث جاء بالمثنى (العينانا) على لغة القصر ، وكذا (ظبيانا) على أنها مثنى ظبي) كما عند الهروي (صاحب الأزهية)(٢)، ثم عاد فاستعمل اللغة الفصحي في (منخرين) فجمع بين لغتين للعرب، ومحال أن يأتي العربي بلغتين ، فإن العربي القحّ لا ينطق بغير لغة قبيلته،وهذا مما يدل على أنه مصنوع(٣).

تلك كانت معالم الوضع التي استطعت جمعها واستخلاصها من أقوال العلماء ،وقد تشابهت في بعضها بدلائل الوضع التي ذكرها المحدّثون في كتبهم لمعرفة الحديث الموضوع؛ إذ ذكروا أن الوضع في الحديث يعرف بأُمُور ، مِنْهَا:

إِقْرَار وَاضعه بِوَضْعِهِ، وركاكة أَلْفَاظه ؛ إِذْ أَلْفَاظ النُّبُوَّة لَهَا رونق وَنور وبلاغة، وركاكة معناه أيضا.

كما وجدت تشابها في بعض أسباب الوضع بين الشعر والحديث، كما في الوضع للانتصار لمَذْهَب، أَو اتِّبَاعا لهوى بعض الرؤساء، أو قلّة الدِّين، مما يوضح

(١) شرح الجمل ١٥٢/١.

(٢) ذكر ذلك في كتابه الذخائر ،ونقله عنه العيني في المقاصد النحوية٢٢٧/١.

(٣) انظر: الشواهد والاستشهاد في النحو. عبد الجبار النايلة . ص: ١٣٧–١٣٨.نقلا عن المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية. ص:٣١٦.

شيئا من التأثر والتأثير بين منهج النحويين والمحدِّثين [١].

خامسا– ثَبْتٌ بالشواهد النحوية التي اتُّهِمَتْ بالوضع.

أولا – شواهد سيبويه.

١–هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه ... إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا[٢].

٢–ولم يَرْتِفقْ والناس مُحْتَضِرونُه ... جميعاً وأَيْدِي المُعْتَفينَ رَواهِقُهْ[٣].

٣– إذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بلَحْمٍ ... فذاكَ أَمانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ[٤].

٤–أسعدَ بنَ مالٍ ألم تَعلموا ... وذو الرأى مَهْمَا يقُل يصدُقِ[٥].

---

(١)انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة١/ ٥،والتقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث. ص:١٢١.

(٢)من الطويل، بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٨٨؛وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، واستشهد به على وَصْل الكناية في " آمرونه " و " محتضرونه " بالنون، والوجه أن يقول: " آمروه " و " محتضروه ". انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٤.

(٣)من الطويل بلا نسبة في الكتاب١٨٨/١،ويرتفق: يتكىء على مَرْفَقِه، وهي هنا كناية عن الانشغال. محتضرونه: حاضروه وشاهدوه.المعتفون: جمع المعتفى وهو طالب الإحسان. رواهقه: من يغشونه ويأتون إليه.والشاهد فيه قوله: "محتضرونه" حيث جمع بين النون والهاء، والوجه: "محتضروه، وقيل إن هذا البيت وسابقه مصنوعان.

(٤) من الوافر ،بلا نسبة في الكتاب٦١/٣، ٤٩٨/٣وقد استشهد به سيبويه في موضعين في كتابه كما سيأتي، وجلّ كتب النحويين تورده على حذف باء القسم في قوله: "فذاك أمانة الله" .انظر:الأصول في النحو٤٣٣/١،وشرح المفصل٢٤٧/٥.

(٥)من المتقارب، لطرفة بن العبد في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢؛ وليس في ديوانه، وهو لبعض العِبَادِيين في الكتاب ٢/ ٢٥٥،الشاهد فيه أنه رخم مالكا في غير النداء.

٥–حَذِرٌ أمورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا ليسَ مُنْجِيَهُ منَ الأَقْدَارِ[١].

٦–هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا ... أو عبدَ رب أخا عون بنِ مِخراقِ[٢].

٧–كَنَواحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ... وَمَسَحْتِ باللَّثَتَينِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[٣].

٨–ضعيفُ النِّكايَةِ أَعْدَاءَه ... يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ[٤].

٩–وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ ... وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ[٥].

---

(١)سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) من الكامل ، لخُفَاف بن نُدبَة السُّلَمِي في ديوانه٥٤١،والكتاب١/٢٧، ومعناه : شفتا حبيبتي كنواحي ريش الحمامة في رقتهما ولطافتهما، ولثاتها تضرب إلى السمرة فكأنها مسحت بالإثمد. والشاهد على حذفَ الياءَ من "نواحِي" ضرورة لَّما أَضافها إلى "ريشٍ" كمَا كانَ يحذفُها معَ التنوينِ. انظر: شرح أبيات سيبويه١/٢٧٧.

(٤) من المتقارب، لم أقف علي قائله. انظر : الكتاب١/ ١٩٢وخزانة الأدب ٨/ ١٢٧. والشّاهد فيه: (ضعيف النّكاية أعداءه) حيث عمل المصدر المحلّى بـــ (أل) – وهو (النّكاية) – عمل الفعل، فنصب (أعداءه) مفعولاً به.

(٥)الرجز لخلف الأحمر في الدرر اللوامع ٦/ ٢٢٧؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢٧٣؛ والمقتضب ١/ ٢٤٧؛ المنهل: المورد. الحوازق: الجماعة. الجم: معظم الماء. النقانق: صوت الضفادع.المعنى: منهل قفر لا تؤمّه الجماعات، وليس فيه إلّا الضفادع، والشاهد فيه قوله: "ولضفادي" حيث أبدلت الياء من "العين" والأصل: "ولضفادع".

ثانيا– شواهد أخرى غير شواهد سيبويه

١- لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ(١).

٢- اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ(٢).

٣- أعرف منها الجيد والعينانا ... ومنخرين أشبها ظبيانا(٣).

٤- فما والَ ولا واحَ ... ولا واسَ أَبُو هِندِ(٤).

٥- عليه مِن اللُّؤْمِ سِرْوَالةٌ ... فليسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ(٥).

٦- فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ
تساويُ عَنْزِي غيرَ خَمْسِ دراهِمِ (٦).

---

(١) من الكامل، لزُهير فى ديوانه بشرح ثعلب /٩١، واستدل به الكوفيون على أنه يجوز استعمال "مِن" لابتداء الغاية الزمنية كما يجوز أن تجيء لابتداء الغاية المكانية،انظر:الإنصاف١/٣٠٦، والمقاصد النحوية٣/ ١٢٥٠.

(٢)من المنسرح، نُسب في مراجعه لطرفة بن العبد لكنه ليس في ديوانه،"قَوْنَس الفرس" العظم الناتئ بين أذني الفرس، والاستشهاد فيه:في قوله: "اضرب" بفتح الباء، فإن أصله: اضربن بالنون الخفيفة؛ فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة، وهذا من الشاذ؛ لأن نون التأكيد لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن.انظر: المقاصد النحوية٤/ ١٨١٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤)سبق تخريجه.

(٥)سبق تخريجه.

(٦)سبق تخريجه.

٧- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ...
صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قِيْسُ عَن عَمْرو [١].

٨- قدْ صرّتْ البكرةُ يَومًا أَجْمَعا[٢].

٩- ما للجمالِ مشيُها وئيدا ... أجندلاً يحملنَ أم حديدا[٣].

١٠- وكأنها بين النساء سبيكة ... تمشى بسدة بيتها فَتُعِيّ[٤].

١١- جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم
جزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وقَد فَعَلْ[٥].

---

(١)من الطويل،لرشيد اليشكُرى–شاعر جاهلي–فى: المفضليات/ ٣١٠، والمقاصد النحوية ٤٧٠/١،وبلا نسبة فى:الخُلَل لابن السِّيد/ ٣٣٢، وشرح التسهيل ٣٨٦/٢.والشاهد قوله: "وطبت النفس" حيث استدل به الكوفيون على مجيء التمييز معرفًا.

(٢)سبق تخريجه.

(٣)من مشطور الرجز، للزباء – على المشهور – فى: أدب الكاتب / ١٧٠، والأغانى ٣١٠/١٥ ،ونسبه العينى فى المقاصد النحوية ٤٤٨/٢، إلى الخنساء، وليس فى ديوانها. والشاهد فيه (مشيها وئيدا) على رواية رفع(مشيها) حيث زعم الكوفيون أن "مشيها" فاعل لـــ "وئيدا" تقدم عليه؛ لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على عامله؛ والتقدير عندهم: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدًا مشيها؛ وأما البصريون فلا يجيزون تقدم الفاعل على عامله. وعلى روايتي النصب والجر، لا شاهد على الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة تقدم الفاعل على عامله، انظر: شرح الأشمونى ١/ ٣٨٩.

(٤)سبق تخريجه.

(٥)سبق تخريجه.

١٢- فلا واللَّه لَا يُلْفِي أُنَاسٌ ... فَتى حَتَّاكَ يا ابنَ أَبِي زِيَادِ [١].

١٣- وَمَشى الْقَوْمْ إِلَى الْقَوْمْ ... أحاد وَأثْنى
وَثَلَاثًا ورباعا ... وخماسا فاطعنا
وسداسا وسباعا ... وثمانا فاجتلدنا
وتساعا وعشارا ... فأصبنا وأصبنا
لَا ترى إِلَّا كميا ... قَاتلا مِنْهُم وَمِنَّا [٢].

١٤- تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شَفَتْ
غلائل عبد الْقَيْس مِنْهَا صدروها[٣].

١٥- أُمَّهتي خِنْدِف والياس أبي[٤].

(١)سبق تخريجه.

(٢)سبق تخريجه.

(٣)سبق تخريجه.

(٤)من مشطور الرجز، لقصي بن كلاب جد النبي صلي الله عليه وسلم يفتخر بالشجاعة والانتساب. وفي البيت شاهدان:الأول: في قوله: «أمّهتي» دلالة على أصالة الهاء حيث يريد (أمي)، الثاني: في قوله: «والياس» وصل همزة القطع للضرورة.انظره في: المقاصد النحوية٤/٢٠٨٥،والخزانة ٧/ ٣٧٩، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٠١ – ٣٠٨).

١٦- يا ليتني مِثلُك في البياض ... أبيضُ من أخت بني إبَاضِ[١].

وسوف أتعرض لدراسة هذه الشواهد تباعا في أثناء الدراسة ، كما ستأتي دراسة تطبيقية لهذه الشواهد في نهاية البحث.

(١)الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٣؛ وعلق عليه البغدادي بقوله :"وَلم أره فِي ديوانه. وَرَأَيْت فِي نَوَادِر ابْن الْأَعرَابِي وَلم ينْسبهُ إِلَى أحد"، وهو شاهد للكوفيين على استعمال أفعل التفضيل من الألوان.انظر: الإنصاف١/١٢١.

المبحث الثاني

موقف النحويين من الاستشهاد بالأبيات المصنوعة.

الشعر المصنوع عند النحويين مطروح لا يصح الاحتجاج به، ولا يُعَوَّلُ عليه في بناء القواعد،وما أكثر قولهم:"والبيت مصنوع فلا حجة فيه"(١)، وقولهم:"إنه مصنوع فلا يحتج به(٢)"، وقولهم :"هذا مصنوع على العرب لا حُجّة فيه"(٣).

وذلك مخافة أن يكون لِمُوَلَّد، كما يقول المبرد : "هذا بيت موضوع مُحْدَث"(٤)، أو لمن ليس بعربي ، كما يقول ابن السِّيد : "وهذا البيت مصنوع ليس لعربي"(٥)، أو لمن لا يوثق بفصاحته، وعليه فلا حجة فيه، كما يقول ابن سلام:" وفى الشّعْر مَصْنُوع مفتعل مَوْضُوع كثير، لَا خير فِيهِ ، وَلَا حجَّة فى عَرَبِيَّة ، وَلَا أدب يُسْتَفَاد ، وَلَا معنى يُسْتَخْرج ، وَلَا مثل يُضْرب ، وَلَا مديح رائع ، وَلَا هجاء مقذع ، وَلَا فَخر معجب ، وَلَا نسيب مستطرف"(٦).

وبناء عليه ردّ النحويون بعض الشواهد، وأسقطوا الاحتجاج بها ؛ معلِّلين أنها موضوعة على العرب ، مصنوعة ، سواء بين البصريين والكوفيين ، أو بين

(١)انظر:التصريح٢/٣٢١، وخزانة الأدب١/٢٢٣.

(٢)انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٧٢.

(٣)انظر:شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. ص: ٤٦١.

(٤)المقتضب ٢/١١٧.

(٥)الحلل في شرح أبيات الجمل. ص: ١٣١.

(٦)طبقات فحول الشعراء ١/٤.

البصريين أنفسهم، أو من غيرهم من النحويين.

ومن أمثلة ردّ البصريين رأي الكوفيين بصنعة الشاهد:

١-ذهب الكوفيون إلي أن (مِن) الخافضة تأتي لابتداء الغاية الزمانية[١]، واستدلوا بقول زهير بن أبي سلمى :

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّة الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ [٢].

فأنكر ذلك مناصرو البصريين زاعمين أن البيت مصنوع من وضع حمّاد الراوية مع بيتين لاحقين هما:

لعِبَ الدِّيَارُ بِهَا فغَيّرَهَا ... بَعدي سوَافِي المُورِ والقَطْرِ

قَفْرًا بمُنْدَفِعِ النَّحَائِبِ مِنْ ... ضَفْوَى أولات الضال والسِّدْرِ

أشار إلى هذا البغدادي بقوله :" والأبيات الثَّلَاثَة الأول قد نَسَبهَا نقاد الشّعْر إِلَى حَمَّاد الراوية ، وَقَالُوا: أول القصيدة إِنَّمَا هُوَ:

دَع ذا وَعَدِّ القَولَ فِي هَرَمٍ ... خَيرِ الكهول وسيد الحَضْرِ"[٣].

٢-والقول نفسه في توكيد النكرة، حيث أجاز الكوفيون توكيد النكرة المحدودة إذا أفادت ، والبصريون يمنعونه مطلقا[٤].

ويستشهد الكوفيون بقول القائل :

---

(١)انظر: الإنصاف ٣٠٦/١ م٥٤، وائتلاف النصرة /١٤٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣)خزانة الأدب ٤٤٤/٩، وانظر: المقاصد النحوية.١٢٥٣/٣.

(٤)انظر: الإنصاف ٣٦٩/٢ م٦٣، وائتلاف النصرة . ص:٦١.

قدْ صرّتِ البَكْرةُ يَومًا أَجْمَعا[١].

ويرُدُّ البصريون وأنصارهم البيت بردود ،منها : أنه مصنوع.

قال البغدادي:" وَهَذَا الْبَيْت مَجْهُول لَا يعرف قَائِله ، حَتَّى قَالَ جمَاعَة من الْبَصرِيين: إِنَّه مَصْنُوع"[٢].

٣- وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على عامله ، وأنشدوا في ذلك قول الزَّبَّاء:

ما للجمال مشيُها وئيدا[٣].

وقد رُدّ هذا البيت بردود ، منها : أنه مصنوع منسوب إليها[٤].

٤-وأجاز الكوفيون الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور ، مستدلين بقول القائل :

تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شَفَتْ غَلَائِلَ عبدُ القَيْسِ منها صُدُورِهَا[٥].

وقد ردّ البصريون الاستشهاد به بقولهم :" وَهَذَا الْبَيْت مَصْنُوع وقائله مَجْهُول"[٦].

٥- وأجازوا وقوع التمييز معرفة ،وأنشدوا:

---

(١)سبق تخريجه.

(٢)خزانة الأدب ١٨١/١.

(٣)سبق تخريجه.

(٤)انظر: الأغاني ٣١٠/١٥ ،وخزانة الأدب٢٩٥/٧.

(٥)سبق تخريجه.

(٦)انظر : خزانة الأدب ٤/ ٤١٣.

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قِيْسُ عَن عَمْرو[١].

نقل العيني عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع ، فحينئذ لا يحتج به[٢].

ولم يقتصر الأمر على الاتهام بالصنعة من قِبَل البصريين للكوفيين ، بل كان بين البصريين أنفسهم، كما فعل المبرد في ردّه لبعض شواهد سيبويه معلِّلا ذلك بأنها مصنوعة ، فلا حجة فيها.

جاء في (الكامل) قوله[٣]: "وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المتقنين يجيز مثل هذا في الضرورة لِمَا ذكرتُ لك من انفصال الكناية ، والبيتان اللذان رواهما سيبويه:

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه ... إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا[٤].

وأنشد:

ولم يَرْتِفقْ والناس مُحْتَضِروُنه ... جميعاً وأَيْدِي المُعْتَفينَ رَواهِقُهْ[٥]".

كما رَدَّ في(المقتضب) شاهد سيبويه على إعمال صيغة المبالغة(فَعِل) عَمَلَ الفعل:

حَذِرٌ أُمورا لا تُخافُ وآمِنٌ ... ما ليس مُنْجِيهُ من الأقدارِ[٦].

---

(١)سبق تخريجه.

(٢)انظر: المقاصد النحوية ١/٤٧٠.

(٣)الكامل في اللغة والأدب ١/٢٨٥-٢٨٦.

(٤)سبق تخريجه.

(٥)سبق تخريجه.

(٦)سبق تخريجه.

بأنه موضوع مُحْدَث(١).

والحال أيضا في بعض شواهد المبرد ، فقد استدل –فيما نُسب إليه–على أن (سراويل) عربي ، مُنِع من الصرف لكونه جمع(سروالة) ، واستدل على سماع (سروالة) بقول الشاعر :

عليهِ مِنَ اللُّؤُمِ سِرْوَالةٌ ... فَلَيسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِف(٢).

ورُدَّ عليه بأنه لم يُسمع(سروالة) ، والبيت مصنوع ، فلا حجة فيه، وإنما (سروالة) لُغَة فِي (السَّرَاوِيل) ؛ إِذْ لَيْسَ مُرَاد الشَّاعِر : عَلَيْهِ من اللؤم قِطْعَة من جُزْء السَّرَاوِيل، وإنما هو اسم مفرد أعجمي جاء على مثال (مفاعيل) فمُنِعَ الصرف؛ لوجود صيغة الجمع فيه(٣).

والحق أن ما نُسِب إلى المبرد من أنه يرى (سراويل) عربية ، ومفردها (سروالة)(٤)– إنما هو حكاية منه عن الأخفش، قال المبرد:" فَأَما سَرَاوِيل فَكَانَ– أي : الأخفش– يَقُول فِيهَا: الْعَرَب يَجْعَلهَا بَعضهم وَاحِدًا، فهى عِنْده مصروفة فى النكرَة على هَذَا الْمَذْهَب ، وَمن الْعَرَب من يَرَاهَا جمعا وَاحِدهَا سروالة ، وينشدون:

(١)المقتضب ١١٧/٢.

(٢) سبق تخريجه، وانظر : المقتضب٣/٣٤٥–٣٤٦.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك١٢٠١/٣،وخزانة الأدب ٢٣٣/١.

(٤) انظر نسبة هذا للمبرد في: شرح المفصل لابن يعيش١٨٣/١.

عَلَيْهِ من اللؤم سروالة ..." [١].

فهذا نقل المبرد عن الأخفش ؛ لأن المبرد لا يخالف سيبويه في أنه مفرد أعجمي[٢]، بدليل قوله في المقتضب:" وَكَذَلِكَ سَرَاوِيل لَا ينْصَرف عِنْد النَّحْوِيين فى معرفَة وَلَا نكرَة؛ لِأَنَّهَا وَقعت على مِثَال من الْعَرَبيَّة لَا يدْخلهُ الصّرْف، نَحْو: قناديل، ودهاليز، فَكَانَت لّما دَخلهَا الْإِعْرَاب كالعربية، فَهَذَا جملَة القَوْل فى الأعجمى الْوَاقِع على الْجِنْس"[٣].

ورَدّ ابن جني قول الشاعر:

اضرِبَ عَنكَ الهُمُومَ طارِقَها ... ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ[٤].

المستشهد به على حذف نون التوكيد الخفيفية وبقاء الفتحة قبلها في (اضربَ) بأن البيت مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به؛لضعفه وسقوطه في القياس، وذلك أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الحذف والاختصار، فإذا كان السماع والقياس جميعا يدفعان هذا التأويل، وجب إلغاؤه واطّراحه، والعدول عنه إلى غيره، مما قد كثُر استعماله، ووضَح قياسه[٥].

(١)المقتضب٣/٣٤٥-٣٤٦.
(٢)انظر: الكتاب٣/٢٢٩.
(٣)المقتضب٣/٣٢٦.
(٤)سبق تخريجه.
(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٩٧.

وكذا ردّ كثير منهم على الفراء ما ذهب إليه من جواز الإدغام معتدّا بالحركة العارضة، تقول : (لن يُحَيَّ) ، وحَمَل المرفوع والمجزوم على المنصوب[١] ، مستدلا بقوله :

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ ... تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ[٢].

بأنه لا يعرف قائله،فَلَعَلَّهُ مَصْنُوع،وإذا ثبت فهو شاذ لَا يعْتد بِهِ؛لأنه مخالف لما أجمع عليه النحاة من أن الإدغام إنما يجوز فيما كانت عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما نحو "حَيِيَ" و"عَيِيَ"، فمن أَدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة،مع جواز الفك أيضا [٣]، أما إذا كانت حركة الياء الثانية عارضة ، نحو:"لن يُحييَ، ورأيت مُحْيِيًا". لم يجز الإدغام عند الجمهور[٤]، والصحيح في البيت ألا يقال: (تعيّ)، وإنما يقال: (تعيي)، هكذا هو السماع وقياس التصريف، من جهة أن الفعل إذا كان معتل العين واللام جرت عينه مجرى الحرف الصحيح، فلم تعلّ، فلا فرق بين الياء التي هي عين الكلمة في (تعيي) وبين الدال في (تُجْدِي)، فكما أن الضمة تقدر في ياء (تُجْدِي)، فكذلك تقدر في ياء (تعيي)، لذا

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤١٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٤).
(٢) سبق تخريجه.
(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٠١/١، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٤).
(٤) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف (ص: ٢٠٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٤)، وشرح الأشموني (٤/ ١٥٨).

ردّ كثير من النحويين هذا البيت(١).

وقد انضم هنا مع جهالة القائل والوضع في ردّ البيت وصف آخر هو القول بالشذوذ ،وذلك لأن القياس يَنفيه ويُسقطه، وكلام العرب على خلافه، وإجماع القراء على الإظهار في قَوْله تعالى: "يُحْيِي وَيُمِيتُ"(٢).

قال ابن جني:" فأمَّا قول الشاعر:

وكأنَّها بين النساء.... ... الخ

فبيت شاذ، وقد طُعن في قائله ، والقياس يَنفيه ويُسقطه "(٣).

وقال الأزهري في التهذيب : " وقال أبو إسحاق: هذا غير جائز عند حذاق النحويين. وذكر أنَّ البيت الذي استشهد به الفراء ليس بمعروف. قلت: والقياس ما قال أبو إسحاق ، وكلام العرب عليه "(٤).

فكأنها كلّها– من القول بالشذوذ ،وجهالة القائل ،والطعن فيه– طريق إلى القول بالوضع، ومن ثَمَّ فلا يجوز الاحتجاج به.

وبهذا ومن خلال ما تقدم نرى أن النحويين لا يصح عندهم الاستشهاد

(١) انظر: الممتع الكبير (ص: ٣٧٠)، والتذييل والتكميل (١/ ٢٠١)، وشرح الشافية لركن الدين (٢/ ٧٥٧). وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٤).والهمع ٢١٥/١.

(٢)من الآية ١٥٧ من سورة الإعراف.

(٣)المنصف ٢٠٢٦/٢.

(٤)تهذيب اللغة ١٦٥/٣(باب العين والميم).

والاحتجاج بالأبيات الموضوعة، ولا يُعَوّل عليها في بناء القواعد واستخلاص الأحكام؛ لعدم وثوقهم في عربيتها وفصاحتها، شأنهم في ذلك شأن المُحَدِّثين في الأحاديث الموضوعة ؛ إذ تحرُم عندهم رِوَايَتها وَالْعَمَلُ بِهِا مُطلقًا إِلَّا إِذا رُوِيَ مَقْرُونا بالبيان ، كَأَن يَقُول عِنْد رِوَايَته : هَذَا بَاطِل مثلا؛ ليُحترز من شَره ، فَيجوز[1].

(١) انظر: التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث. ص١٢١.

الفصل الثاني :

(الشواهد الموضوعة في ميزان النقد).

وفيه مبحثان:

الأول :

وقفة متأنية مع شُبَه الوضع ومعالمه.

الثاني:

دراسة الشواهد المتهمة بالوضع،وعلى رأسها شواهد سيبويه.

الشواهد الموضوعة في ميزان النقد.

بعد ما تقدم لا يمكن أن ينفي الباحث وجود شواهد متهمة بالصنعة والوضع، لكن هذه الشواهد قليلة لا تمثل كثرة يُعوَّل عليها ، ولا داعي للتهويل والمبالغة في شأنها، فهي شواهد معيّنة كان للعصبية القبلية والخصومات الشخصية أثر في افتعالها.

ولا يصح لنا أن نجزم بأن النحاة والرواة الذين نقلوا عنهم قاموا بوضع هذه الشواهد أو تغييرها أو تحريفها من أجل سلامة القاعدة– كما يردد ذلك بعض المُحْدَثِين[١]– وهم الذين شافهوا الأعراب ، وتحملوا أعباء السفر والتنقل ليسمعوا منهم مباشرة للتأكد من فصاحتهم وسلامة نطقهم، وقد عقد ابن جنى في الخصائص بابا ترجم له بقوله :" باب في صدق النَّقَلة وثقة الرواة والحَمَلة ، وضّح فيه ثقة هؤلاء النحاة ورواتهم، وما هم عليه من الوُفور والجلال، وكأنهم اختيروا لهذا الأمر واصطُفوا ، فيقول:" ويكفى مِنْ بَعْدُ ما تعرِف حاله، ويُتشاهَد به من عفّة أبي عمرو بن العلاء ومَن كان معه، ومجاورا زمانه. حدثنا بعض أصحابنا – يرفعه– قال: قال أبو عمرو بن العلاء –رحمه الله: مازدت في شعر العرب إلا بيتا واحدا. يعنى ما يرويه للأعشى من قوله:

وَأَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرَتْ ... مِنَ الحَوَادِثِ إِلاَّ الشَّيْبَ وَالصَّلَعَا[٢].

أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر، والبحر الزاخر الذي هو أبو العلماء

(١) كالدكتور محمد عيد في كتابه الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص:٤٦، ١٧٦.
(٢) سبق تخريجه.

وكهفهم، وبدء الرواة وسيفهم، كيف تخلُّصه من تَبِعات هذا العلم وتحرّجه، وتراجعه فيه إلى الله وتحوّبه، حتى إنه لما زاد فيه –على سعته وانبثاقه، وترامیه وانتشاره– بيتا واحدا، وفقه الله للاعتراف به، وجعل ذلك عنوانا على توفيق ذويه وأهليه.

وهذا الأصمعى –وهو صنّاجة الرواة والنقلة، وإليه محطّ الأعباء والثقلة، ومنه تُجْنَى الفِقَر والمُلَح، وهو ريحانة كل مغتبَق ومصطبَح– كانت مشيخة القراء وأماثلهم تحضره –وهو حَدَث– لأخذ قراءة نافع عنه. ومعلوم كم قدر ما حذف من اللغة، فلم يثبته؛ لأنه لم يقو عنده؛ إذ لم يسمعه...فأما إسفاف من لا علم له، وقول من لا مُسْكَة به: إن الأصمعى كان يزيد في كلام العرب، ويفعل كذا، ويقول كذا، فكلام معفوّ عنه، غير معبوء به ولا متقوم من مثله، حتى كأنه لم يتأدّ إليه توقّفه عن تفسير القرآن وحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وتحوّبه من الكلام في الأنواء" (١).

فنسبة صنعة الشواهد للنحويين بما يوافق أقيستهم يُعَدُّ طعنًا في ثقتهم وسلبا لعدالتهم ونسبتهم إلى الكذب، ولو تطرق ذلك إليهم لسقط معظم ما احتجوا به، إذ الأمر لا يتعلق بمجرد مختلف الرواية ،بل يشمل معظم شواهدهم من مختلف الرواية ، ومختلف النسبة ، ومجهول النسبة ، لهذا قال ابن جني بعد أن أورد اعتراض المبرد على رواية سيبويه :

(١) الخصائص ٣/٣١٢.

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْما مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ[١].

ثم قال: "وأما اعترض أبي العباس هنا على الكتاب، فإنما هو على العرب لا علي صاحب الكتاب؛ لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره. وقول أبي العباس: إنما الرواية "فاليوم فاشرب"، فكأنه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تسمع ما حكيت عنهم! وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرَف؛ فقد سقطت كلفة القول معه"[٢].

ولو سلمنا جدلا أن النحاة غيّروا بعض الشواهد وصنعوها ، كما ورد ذلك على لسان الأقدمين ،كما صرح به أبو زيد– وهو يروي عن المبرد قوله في بيت (جميل بثينة) في قطع ألف الوصل :

ألاَ لاَ أَرَى إِثْنيْنِ أحْسَنَ شِيْمَةً ... عَلَى حَدَثَانِ الْدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ[٣].

وقول قيس بن الخطيم:

---

(١)من السّريع، لامرئ القيس،والدّيوان ١٢٢ – وفيه (فَالْيَوْمَ أُسْقَى) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية –و(المستحقب) : المكتسب المحتمل. و(الواغل) : الدّاخلُ على القوم يشربون ولم يُدْعَ.والشّاهدُ فيه: (أشرب) حيث سكّن (الباء) وهي لام الفعل من غير جازم للضّرورة الشّعريّة.انظر هذا البيتُ في: الكتاب ٢٠٤/٤،والخصائص ٧٤/١،والخزانة ٣٥٠/٨.

(٢)المحتسب ١٥/١.

(٣)من الطويل، لجميل بثينة وليس في ديوانه، و"الشيمة" : الطبيعة، و "حدثان الدهر": الذي يحدث فيه من النوائب والنوازل، قوله: "جمل" بضم الجيم وسكون الميم:اسم امرأة. والاستشهاد فيه:في قوله: "إثنين" حيث لم يدرج همزة الوصل فيها للضرورة، وقد علم أن همزة الوصل لا تثبت في الدرج.انظر : المقاصد النحوية٢٠٩١/٤، والخزانة ٧/ ٢٠٢.

إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنه ... بِنَثٍّ وتكثير الوشاة قمينُ[١].

وأن الرواية الأولى (ألا لا أرى خِلّين) ،وعليه فلا شاهد ، والرواية التي فيها قطع الهمزة ليست بِنَبَت ،وأن الرواية في الثانية (إذا جاوز الخِلّين سرٌّ)–فعلّق عليه أبو زيد قائلا :" وهذه أشياء ربما خطر ببال النحوى أنها تجوز على بُعْدٍ فى القياس فربما غيّر الرواية"[٢].

ويقول أيضا:" وأخبرنا أبو العباس عن المازنى عن الأصمعى أنه أنشدهم:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمانُ يَشْكُرُه.

قال : فسألته عن الرواية الأولى–وهي قوله :

من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرُها[٣]

فذكر أن النحويين صنعوها ، ولهذا نظائر"[٤].

---

(١)من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٦٢،ونثَّ الحديث ينثه نثاً إذا أفشاه، لسان العرب ٢/ ١٩٤ (ن ث ث) والشاهد على قطع همزة الوصل في (الإثنين) للضرورة. انظر: النوادر في اللغة لأبي زيد. ص: ٥٢٥، وشرح شواهد الشافية٤/١٨٣.

(٢)النوادر في اللغة . ص: ٥٢٥–٥٢٦.

(٣)صدر بيت من البسيط،عجزه : والشرُّ بالشرّ عند الله مثلان ، وقد نسبه سيبويه إلى حسّان بن ثابت، ونسبه المبرّد إلى عبد الرّحمن بن حسّان، وقيل: لكعبِ بن مالك.والشّاهدُ فيه: (من يفعل الحسنات اللهُ يشكُرها) حيث حذف الفاء الرّابطة من جواب الجزاء؛ والتّقديرُ: فاللهُ يشكُرُها؛ وهذا الحذفُ للضّرورة الشّعريّة.انظر هذا البيتُ في: الكتاب ٣/٦٥، ونوادر أبي زيد ٢٠٨، والمقتضب ٢/٧٢، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٣٥.

(٤)النوادر في اللغة . ص: ٢٠٨.

فهذا قليل ،لا ينبغي أن يُعَدّ ظاهرة تؤلف فيها الكتب، فعلي فرض وقوعها فهي من القلة أو الندرة بمكان ؛ لأن عبارة أبي زيد (وهذه أشياء ربما خطر ببال النحوى أنها تجوز على بُعْدٍ فى القياس فربما غيّر الرواية) تدل على التقليل، وأن هذا ليس من ديدن النحاة أو دأبهم، وأن تلك الشواهد لم يوردها النحاة استشهادا بها على المقيس حتى ولو على بُعْد فيه، بل أوردوها لبيان وجه المخالفة فيها للقياس والإخبار عن السماع الوارد فيه ،فقطع همزة الوصل غير مقيس وكذا حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط خاص بالضرورة ، وأبيات الضرورة لا يعتد بها في القياس.

وليس يخفى أنه لا سبيل إلى الوضع فيما يرجع من اللغة إلى الأقيسة المطردة، وإن وُضِعَ من ذلك شيء لم يجز على العلماء، وإنما الشأن في الغريب وما ينفرد به الرواية مما لا دليل على مثله إلا دعوى حامله(١).

وفضلا عن كونها قليلة ، فبعضها قابل للتأويل، وبعضها مردود من أهل التحقيق والإنصاف، كما فعل العسكري فقد ألف في هذا الشأن كتابا متميزا فى النقد، سمّاه(شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف)اهتم فيه ببيان وجه الحق فى الأبيات التى اعتراها التحريف،كل ما أحصاه مما غلط فيه النحويون لا يتجاوز خمسة أبيات(٢).

وأحسن الظن بما يقال عنه من كلام أبي زيد السابق ذكره: إن النحويين غيّروه

(١)انظر : تاريخ آداب العرب١/٢٢٤.

(٢)انظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف / ٢٠٧: ٢٠٩.

أو صنعوه، أن يقال عنه: إنه رواية أخري للشاهد ، مِن قائلِ الشعر أو راويه، وعليها بنيت القاعدة، والرواية لا تُدفع بالرواية، إذا تساويا في الصدور عن أهل الثقة. وإذا كنا نقبل تعدد الرواية في غير موطن الشاهد، فليس هناك مانع من قبول ذلك في موضع الشاهد، إذ احتمال أن يكون مَنْ غَيَّرَ في موضع الشاهد مِنْ غَيْرِ النحويين ، وليس بالضرورة أن يكون المغيِّرُ نحويا ؛ خدمةً لقواعده، حتى لا تتزعزع الثقة فيهم، إذ فتح الباب علي مصراعيه أمام هذا الاحتمال كفيل بزعزعة الثقة في كثير من قواعد النحويين، وردّ كثير من قواعدهم(١).

كما أن هذا التغيير–الذي أشير إليه من بعض القدامي و المحدثين(٢)– لا يعدّ عيبا في القاعدة التي وُضع لها الشاهد أو غيّر لها من أجل إثباتها ؛ لأن تغيير النحويين للشواهد– إن سلمنا به عَمْدًا– قد أخذ اتجاهين:

أحدهما: تغيير إلي ما يخالف القاعدة، ليُعَرِّفوك كيف يكون مجراه متى وقع في شعر،فكأنه من باب التعليم والتمرين ، كما يقول أبو زيد:"وهذا شيء يصنعه النحويون ليُعَرِّفوك كيف يكون مجراه متى وقع فى شعر"(٣).

وثانيهما: تغيير إلي ما يوافق القاعدة، وهذا قليل، وأحيانا يكون التغيير النحوي تطبيقا لوجهة نظر تفتق عنها قياسه النحوي؛ فيجيز في المسألة الواحدة وجها أو

(١)انظر : الشاهد الشعري عند الكوفيين. ص:٣٨٣.

(٢)من القدامي كأبي زيد في نوادره ،وعلى بن حمزة في تنبيهاته، ومن المُحْدَثِين الدكتور على فاخر في كتابه تغيير النحويين للشواهد.

(٣)النوادر في اللغة . ص: ٢٠٧.

أوجها مختلفة، وهو يري لكل وجه تفسيرا[١].

لعل هذا كله ينفي التهمة عن النحويين أنهم وضعوا الشواهد وصنعوها أو غيروها خدمة لقواعدهم.

أولا- وقفة مع شبه الوضع ومعالمه.

بنظرة متأنية إلى الشواهد التي أشار العلماء إلى صنعها ووضعها، والمعالم التي استُدل بها على الوضع مما سبق ذكره- نجد أن هذه التهمة ومعالمها لا تثبت عند الدراسة والتحقيق ، بل يمكن دفعها على النحو التالي:

أولا- في خَلَدي أن معظم الشواهد التي اتُهمت بالوضع والصنع أو التحريف والتغيير أمر دعت إليه الخصومة المذهبية من جانب، والمعيارية وتحكيم القياس من جانب آخر، ويمثل الخصومة المذهبية ما أُثر عن البصريين والكوفيين من رفض كل فريق منهم لما يرويه الآخر ــ وخصوصا البصريين ــ فظاهرة التعصب بين المدينتين جعلت البصريين يطعنون السماع الكوفى بالذات؛ لأن الشعر والأدب كانا من أبرز ما تتميز به الكوفة. فأرادوا أن ينتقصوا منهم فى أغلى ما يملكون[٢].

ويمثل المعيارية أبو العباس المبرد، فقد شُهر عنه ردّ الروايات ودفْعها ، إذا خالفت ما يراه من قواعد، حتي روايات سيبويه نفسه، وهو أوثق من أن يُتَّهَمَ فيما رواه، ولا كان بحمد الله مؤذنا بريبة، ولا مغموزا في روايته، وقد رَوَى عن العرب

(١)انظر: لغة الشعر /٣٣٨.

(٢)الخلاف بين النحويين/ ١١٠.

ما سَمِع[١].

ويعتمد البصريون في اتهام شواهد الكوفيين بالوضع بناء على اتهام رواتهم كحمّاد وغيره وتجريحه، فعلى سبيل المثال شاهد الكوفيين في مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان :

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّة الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[٢].

الذي أنكره بعض البصريين بأن البيت من وضع حمّاد الراوية مع بيتين لاحقين له ، وساق البغدادي في ذلك رواية رواها أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني عن جماعة أنهم كانوا في دار أمير المؤمنين المهدي بعِيساباد، وقد اجتمع فيها العلماء بأيام العرب وآدابها، وأشعارها، ولغاتها، إذ خرج بعض أصحاب الحاجب فدعا بالمفضّل الضبيّ الراوية، فدخل فمكث مليّاً.

ثم خرج ذلك الرجل بعينه فدعا بحمّاد الراوية، فمكث مليًّا ثم خرج ومعه حمّاد والمفضّل جميعًا، وقد بان في وجه حمّاد الانكسار والغم، وفي وجه المفضّل السرور والنشاط، ثم خرج الخادم معهما، فقال: يا معشر مَن حضر من أهل العلم، إن أمير المؤمنين يعلمكم أنه قد وصل حماداً الشاعر بعشرين ألف درهم لجودة شعره، وأبطل روايته، لزيادته في أشعار الناس ما ليس منها، وَوَصَل المفضل بخمسين ألف درهم لصدقه وصحة روايته. فمن أراد أن يسمع شعراً جيداً مُحدَثاً فليسمع من حمّاد، ومن أراد رواية صحيحة فليأخذها عن المفضّل. فسألنا عن السبب فأخبرنا

(١)انظر: الخصائص ٧٥/١، ولغة الشعر /٣٤٥: ٣٤٧.

(٢) سبق تخريجه.

أن المهدي قال للمفضل لما دعا به وحده: إني رأيت زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدته بأن قال:

دَعْ ذَا وَعَدِّ القَوْلَ فِي هَرَمٍ ... خَيرِ الكُهُول وَسَيِّدِ الحَضْر

ولم يتقدم قبل ذلك قول، فما الذي أمر نفسه بتركه؟ فقال له المفضل: يا أمير المؤمنين ما سمعت في هذا شيئاً إلا أني توهمته كان يفكر في قول يقوله، أو يروِّي في نفسه أن يقول شعراً، قال: عدِّ إلى مدح هرم، وقال: دع ذا، أو كان مفكِّراً في شيء من شأنه فتركه، وقال: دع ذا، أي: دع ما أنت فيه من الفكر، وعدِّ القول في هَرَم.

ثم دعا بحمّاد فسأله عن مثل ما سأل عنه المفضّل، فقال: ليس هكذا قال زهير، يا أمير المؤمنين. قال: فكيف قال؟

فأنشده:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّة الحِجْرِ .....

دَعْ ذَا وَعَدِّ القَوْلَ فِي هَرَمٍ.....

قال: فأطرق المهدي ساعة، ثم أقبل على حمّاد، فقال: قد بلغ أمير المؤمنين عنك خبرٌ لا بد من استحلافك عليه. ثم استحلفه بأيمان البيعة لَيَصْدُقَنَّه عما يسأل عنه. فحلف حمّاد له، فلمَّا توثّق منه قال له: اصدقني عن حال هذه الأبيات، ومن أضافها إلى زهير. فأقرّ له حينئذ أنه قالها. فأمر فيه، وفي المفضل بما أمر به من شَهْر أمرهما وكشْفِه"[1].

(١)انظر : الأغاني ٥/٣٩٣، خزانة الأدب٩/٤٤٤-٤٤٦.

وهذه الرواية تفوح منها رائحة الوهي،ووجه الضعف فيها أن زمانها ومكانها كانا بعد وفاة حماد، فكيف تُنسب القصة إليه؟! وذلك أن المهدى بُويع بالخلافة آخر ذى الحجة من سنة ١٥٨هـ، وحمّاد قد أدركته المنية سنة ١٥٤هـ قبل أن يتولى المهدى الخلافة بنحو ثلاث سنوات، والمهدى لم يَبْنِ داره بعيساباذ إلا بعد وفاة حمّاد بنحو تسع سنين(١).

ثم إن هناك رواة ثقات أوردوا ما يؤيد رواية حماد، فالأبيات التي أوردها حماد رواها ثقات كأبي عمرو بن العلاء(مِن حِجَج ومِن شهر) ، وأبي عبيدة (مذ حِجَج ومذ شهر)، وثعلب ، ولم يشر أحد إلى وضعها(٢).

كما أكد خلف الأحمر نسبة هذه الأبيات إلى زهير ، وجعلها سببا في تفضيله على ابنه كعب، كما أورد ابن قتيبة :" قيل لخلف الأحمر: زهير أشعر أم ابنه كعب؟ قال: لولا أبيات لزهير أكبرها الناس لقلت إنّ كعبا أشعر منه، يريد قوله:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّة الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

ولأنت أشجع من أسامة إذ ... دعى التزال ولجّ فى الذّعر

ولأنت تفرى ما خلقت وبع ... ض القوم يخلق ثمّ لا يفرى

لو كنت من شيء سوى بشر ... كنت المنوّر ليلة البدر(٣)

فإذا كان المفضّل الضبي قد جَهِلَها ، فهناك من الرواة الثقات من يعرفها ، ويبدو

(١)انظر : مصادر الشعر الجاهلي. ص:٤٤٢-٤٤٣.

(٢)انظر : شرح ديوان زهير لثعلب . ص:٩١.

(٣)الشعر والشعراء١/١٣٩.

أن المفضّل لم يكن من المُكثرين من رواية شعر زهير بدليل أن المفضليات ليس فيها شعر لزهير(١).

كل هذا يثبت رفض هذا الخبر على حمّاد وبطلانه. وقد أرجع المحققون تلك القصة وأمثالها إلي ما كان بين المدرستين من عصبية، وعلى رأس هؤلاء المحققين الدكتور ناصر الدين الأسد ، فقد جمع في كتابه (مصادر الشعر الجاهلي) كل الروايات والأخبار التى جرّحت حمّادا ونالت منه ، وناقشها خبرا خبرا، ورواية رواية، ووضح ما فيها من ضعفٍ وزيفٍ لم تخل منه، خلصَ من وراء ذلك إلى القول: "نحن إذن ــ بعد ما عرضنا هذه الأخبار وبيّنا ما فيها من زيف ــ نميل إلى أن نعد أكثر ما اتهم به حمّاد موضوعا، دعت إلى وضعه عوامل عدة، منها: هذه العصبية التى كانت متأججة بين البصرة والكوفة، ومنها: تلك المنافسات والخصومات الشخصية كالتى كانت بين المفضل وحمّاد، ومنها: العصبية السياسية، فقد كان حمّاد أُمَوِيَّ الهوى والنزعة، وكانت دولة بنى أمية قد ولّت وأقبلت دولة جديدة تناصبها العداء وتريد أن تمحو محاسنها وآثارها، وتحط من قيمة من اشتهر فيها أو نال لديها حظوة، ومنها: أن حمّادا كان ــ باعتراف الرواة ــ كثير الرواية واسع الحفظ، فكان يروى ما لا يعرفه غيره، ويحفظ ما لا يحفظون، فاتهموه بالتزيد والوضع، وقد ساعد على كيل هذا الاتهام له وتضعيفه وتجريحه أنه كان ماجنا،

(١)راجع المفضليات بتحقيق الأستاذين:أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون، وانظر: المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية . ص:٣٠٩.

مشتهرا بالشراب ، مفضوح الحال"[١].

وأثبت أن حمادا لم يكن يُعرَف بقول الشعر حتي يقوله ولم نجد مصدرا بين أيدينا يذكر أن حمادا قال شعرا أو خلّف ديوانا[٢].

فإن لم تكن هذه الأبيات لزهير فهي لغيره ، وهو لا يمنع من الاستشهاد بها ،فحمّاد عاش في عصور الاحتجاج ، وجميع هذه الفترة يحتج بشعرهم ، بل هو نفسه – أعني حمّادا– ممن يصح أن يستشهد بكلامه ، كما يقول فيه البغدادي :" فَإِنَّهُ كَانَ من أَعَاجِيب الدُّنْيَا ، ولكونه صَاحب الْبَيْت الشَّاهِد اسْتحق أَن نترجمه.وَهُوَ مِمَّن يَصح الاستشهاد بِكَلَامِهِ"[٣].

ولو فرضنا وجود شعر منحول في عصر نشأة المدرستين، أو في عصر وجود الخلاف، أي: في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، وبالطبع كان الرواة المتهمون بالنحل موجودين قبل ذلك بفترة، فماذا لو أخذنا من هذا الشعر شواهد لقواعد النحو ما دام هذا الشعر علي حدّ وصف الرواة الذين اتهموا حمّادا وخلفا بأنه شعر لا يكاد يفترق عن شعر أصحابه في الجودة والجزالة وطريقة الأداء حتى يستعصى تمييزه؟ معني هذا أنه في صحة الكلام العربي وفي دقّته، ولن تُضارَّ به قواعد النحو في شيء، وإذن لا داعي لهذا الفزع من قضية الانتحال، وبالتالي من إشاعة التشكك في قواعد النحويين – وخاصة الكوفيين– التي بُنيت على شواهد ،

(١)مصادر الشعر الجاهلي. ص: ٤٥٠.

(٢)انظر: مصادر الشعر الجاهلي. ص: ٤٤٤.

(٣)خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٩/ ٤٤٦.

يقال عنها : إنها موضوعة[١].

ولو سلمنا للبصريين بوضع البيت السابق وصنعه ، فلماذا أوردوا تأويلات أخرى للبيت بأن هناك رواية أخرى للبيت (مذ حِججٍ ومذ دَهْر)؟ أو إن صحت الرواية فعلى حذف مضاف (من مَرِّ حجج ومن مَرِّ دهر) [٢]، فلو كان البصريون مقتنعين تمام الاقتناع بالصنعة والوضع للشاهد لكان هذا الاتهام كافيا في ردّه، لذا وجدنا جماعة من العلماء يستشهدون بهذا البيت غير مبالين بهذا الاتهام ولا مشيرين إليه[٣]، وعلى رأسهم المعنيّون بجمع مسائل الخلاف ، فلم يشر أحد منهم إلى اتهام البيت بالصنعة في حين أن ميولهم إلى البصريين أكثر[٤]، وهذا دليل على صحته وسلامته من الوضع إذ من المستبعد إجماعهم على الاحتجاج بالمصنوع وسكوتهم عليه[٥].

ومن الشواهد التي استشهد بها الكوفيون ورُدَّت بأنها مصنوعة ذلك الشاهد على تعريف التمييز:

---

(١) انظر: الخلاف بين النحويين/ ١٢٨، ١٢٩.

(٢) انظر: الإنصاف ٣١٠/١ ،وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب٩/ ٤٤١.

(٣) كابن قتيبة في الشعر والشعراء١٣٩/١، والزجاجي في الجمل ١٣٩، والسيرافي في شرح الكتاب ٩٢/١، والهروي في الأزهية٢٨٣، والأنباري في أسرار العربية ٢٠١، وابن يعيش في شرح المفصل ١١٦/٣، وابن عصفور في شرح الجمل٤٨٩/١.

(٤) انظر :الإنصاف٣٠٦/١، وائتلاف النصرة. ص:١٤٢.

(٥) انظر :المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية. ص:٣١٤.

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قِيْسُ عَن عَمْرو[١].

وقد نقل العيني عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع فحينئذ لا يحتج به، وردّ عليهم بأن البيت لرشيد اليشكري يخاطب ابن عمه قيس بن مسعود اليشكري، وهو المراد من قوله: (يا قيس عن عمرو)، فقال:

"ذكر التوزري في شرح الشقراطيسية[٢] عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع فحينئذ لا يحتج به.

قلتُ: هذا ليس بصحيح، فإن قائله هو: رشيد بن شهاب اليشكري، وهو من قصيدة من الطويل، وأولها هو قوله:

من مبلغ فِتْيَانَ يَشْكُرَ أَنَّني ... أَرَى حِقْبَةً تُبْدِي أَمَاكِن للصَّبرِ
فأوصِيكمْ بالحَيّ شَيْبَانَ إنهم ... هم أهلُ أبناءِ العَظَائِمِ والفَخرِ
على أن قيْسًا قال يا قَيس بنَ خالدٍ ... لَيَشْكُرُ أحْلَى ما لَقِينَا مِنَ التّمْرِ
رأيتك ..... إلخ"[٣].

ولم يكن العيني وحده الذي حرر نسبته ، فقد نص على نسبة البيت (لرشيد

(١)سبق تخريجه.

(٢)التوزري من أهل توزر (من بلاد قسطيلة بأقصى إفريقية) ويقال له: ابن الشّبّاط: أديب متفنن له شرح على قصيدة شقراطيسية في السيرة في أربعة أجزاء كبيرة وسماها: صلة السمط وسمة المرط،عاش ما بين: (٦١٨ – ٦٨١ هـ = ١٢٢١ – ١٢٨٢ م). انظر: ترجمته في الأعلام ٦/٢٨٣.

(٣)انظر: المقاصد النحوية١/٤٧٠.

اليشكري الجاهلى) الخطيب التبريزي[١]، والشيخ خالد[٢] ، والشنقيطي[٣]، ونسبه المفضّل لراشد اليشكري[٤] ، وعليه فإن عدم معرفة التوزريّ أو غيره له لا يعني أنه مصنوع لا يحتج ، ومن ذا يستطيع أن يحيط بكل ما رُوى عن العرب؟.

ثانيا[٥]–قد يكون الطعن المباشر في الأبيات واتهامها بالصنعة والوضع مردّه إلى الغلبة في الرأى؛ إذ يؤيد صاحب الرأي رأيه ،ويدفعه ذلك أن يقف من غيره موقف الرفض له ولِمَا استشهد به عليه ، وحينئذ ينص صراحة على أن الشاهد الوارد على الرأي المخالف مخترع ومصنوع، إما لعدم سماعه للشاهد، وإما لغلبة الرأي ، وهذا يوجد كثيرا في كتب الأمالي والمجالس كمظهر من مظاهر الخلاف بين المذاهب النحوية.

من ذلك مثلا ما ذكره الزجاجي[٦] أنا أبا عثمان المازني سُئِل عن تأنيث (السّكين) ، فقال: (السكين) مذكر ولا يؤنثه فصيح، فأنشده السائل قول الشاعر الذي أنشده الفراء، –وكان الفراء يري أنها تؤنث وتذكّر–:

(١)انظر: شرح اختيارات المفضل . ص : ١٣٢٥.

(٢)انظر: التصريح ١/١٨٤،٦١٦.

(٣)انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٣٨، ١/ ٥٣٢.

(٤)انظر: المفضليات. ص: ٣١٠.

(٥) الثاني من أوجه ردّ تهمة الوضع عن الشاهد النحوي، وقد سبق ذكر (أولا).

(٦) انظر: مجالس العلماء للزجاجي (ص: ١٠١).

فَعَيّثَ فِي السّنام غَدَاةَ قُرٍّ ... بِسكيِّنٍ مُوَثّقة النِّصَابِ[١]

فقال المازني: لِمَنْ هذا ؟ ومَنْ صاحبه؟ ما أراه إلا أُخرج من الكُمّ، وأين صاحب هذا من أبي ذؤيب الهذلي حيث يقول:

يُرَى ناصِحاً فِيمَا بَدا وَإِذَا خَلا ... فَذَلِكَ سِكِّينٌ عَلَى الحَلْقِ حاذقُ[٢].

فقوله (أخرجه من الكُمّ) طعنٌ صريحٌ في البيت بأنه لم يقله أحد من الفصحاء ، وإنما هو مصنوع موضوع.

وشاركه في هذا أبو حاتم السجستاني بأن (السكين) مذكّر، وأنكر تأنيثه ، وعلّق على البيت قائلا:" وأنشدني بعض من لا يوثق بحكايته بيتا لا يعرفه أصحابنا ويتهمونه"[٣].

فالذي دعا المازني وغيره إلى إنكار البيت أنهم لم يسمعوا تأنيث السكين، كما يقول ابن الإعرابي:"لَمْ أَسمع تأْنيث السِّكِّين"[٤].

وعدم سماعهم للتأنيث ليس دليلا على الوضع ، فقد سمعه ثعلب عن الفرَّاء[٥]،ونُقِلَ عن اللحياني قوله: "السكينُ تُذكر وتؤنث". ثم قال: ولم يعرف الأصمعي في (السكين) و(السراويل) إلا تذكير (السكين)، وتأنيث (السراويل)[٦].

---

(١) من الوافر ، بلا نسبة في مجالس العلماء للزجاجي (ص: ١٠١)، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب (١/ ١٧٤). وعيثَ : أَفْسَدَ. وعَيَّثَ فِي السَّنام بِالسِّكِّينِ: أَثَّر.

(٢) من الطويل، في شرح أشعار الهذليين ص ١٥٦؛ ولسان العرب١٣/ ٢١١ (سكن).

(٣) المذكر والمؤنث للسجستاني . ص: ١٦٨-١٦٩.

(٤) انظر: لسان العرب١٣/ ٢١١(فصل السين المهملة).

(٥) انظر:المذكر والمؤنث للفراء . ص: ٨٦، ولسان العرب١٣/ ٢١١.

(السراويل)[١].

ويشهد للتأنيث قوله:

إذا مَرِضَتْ منه عناقٌ رأيتهُ ... بسكينهِ من حولها يتلهفُ

يلوذ بها عنْ عينها لا يروعُها ... كأنه عن حوبائه الموت يصرِفُ[٢].

وفِي الْحَدِيثِ:"فَجَاءَ المَلَك بسكِّين دَرَهْرَهَةٍ"،أَي : مُعْوَجَّة الرأْس[٣].

ثالثا– معظم الأبيات التي اتُّهمت بالوضع كانت بسبب جهالة القائل، فقد كان لجهالة القائل أثر في رمي البيت بالصنعة ،وقد سبق أن قلت إن أبيات سيبويه الخمسين التي جُهل قائلوها اتُّهمت بالوضع[٤]،كما ارتبط الوصفان جهالة القائل والصنع بكثير من الشواهد المتهمة بالوضع ، كما ذكر البغدادي[٥].

وأقول : إن جهالة القائل في البيت لا يقطع بأنه مصنوع، فـــظاهرة الشواهد المجهولة القائل ظاهرة قديمة لم تخل منها أقدم كتب العربية علي الإطلاق كالعين للخليل، والكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء، وغيرها، لأن نسبة الشواهد لقائليها لم يلتفت إليها اللغويون أو النحويون ابتداءً؛ لأن هدفهم الرئيس حين ذاك كان جمع تلك الشواهد، والتمعن فيها، وضم النظير إلي النظير، للوصول إلي ما

(١) انظر: المذكر والمؤنث للأنباري١/٤١٧.

(٢) من الطويل، لجميل بثينة في ديوانه ص١٣٠؛ ومقاييس اللغة ٤/ ١٦٣؛ والمذكَّر والمؤنَّث للفراء ص٨٦.والمذكَّر والمؤنَّث للأنباري ١/٤١٧.

(٣)ذكره الهروي في الغريبين في القرآن والحديث٢/ ٦٣٢،وانظر: لسان العرب١٣/ ٢١١.

(٤) انظر: الاقتراح . ص: ١٠١.

(٥) انظر: خزانة الأدب ١/١٨١.

يصبون إليه من وضع قواعدهم ، تلك المعيارية التي يجب اتباعها لانتحاء سمت كلام العرب(١).

ولو أسقطنا الاستشهاد بالأبيات المجهولة القائل لأنها مصنوعة، لأسقطنا– كما يقول ابن هشام– الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين(٢).

فإذا لزم سقوط خمسين شاهدا من كتابه انفتح خرق عظيم. كما قال ابن الطيب الفاسي تعليقا علي ما قاله ابن هشام(٣)، علما بأن بعض الباحثين أثبت مائة وثمانية شواهد مجهولة القائل في كتاب سيبويه وليست خمسين فقط ، كما ذكر الجرمي وغيره(٤).

والواجب كون الشاهد معروف القائل حال الاستشهاد به، وطُرُوُّ الجهالة بقائله بعد ذلك لقصور الهمم لا يضر في ثبوت ما ثبت حال معرفته، فسيبويه ما استدل إلا بما كان معروفا مشهور القائل في ذلك الوقت، وما قامت حجته علي مخالفيه بتلك الشواهد إلا وهي معروفة القائلين لديهم، مشهورة فيما بينهم، ثم بعد انقراض ذلك العصر، وقصور الهمم طرأت الجهالة بمن قال تلك الخمسين شاهدا،

(١) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة . ص:١٥٨.
(٢) انظر: تخليص الشواهد . ص: ٣١٥ .
(٣) انظر: فيض نشر الانشراح ٦٢٧/١.
(٤) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص:٢١٥.

فلا ينقض البنيان بعد ثبوته واستقامته[١].

وإذا كان النحاة اضطربت أقوالهم إزاء هذه الشواهد المجهولة القائل، فجاء حكمهم نظرا على خلاف منهجهم تطبيقا، فهم من جهة الحكم والتقعيد تشددوا في الرفض ، كما قال السيوطي:" "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله، صرَّح بذلك ابن الأنباري في (الإنصاف)، وكأن علة ذلك خوف أن يكون لُمَوَلَّد أو من لا يوثق بفصاحته.ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء العرب وطبقاتهم"[٢].

لكنهم من حيث التطبيق ، فقد كانوا يحتجون بالشواهد المجهولة القائل إذا وَثَقُوا فيمن صدرت عنه، كما يقول البغدادي: "الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر عن ثقة يعتمد عليه قُبِلَ، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خَلَفٌ بعد سَلَفٍ، مع أن فيها أبيات عديدة جُهِلَ قائلوها وما عيب بها ناقلوها"[٣].

وهذا يمكن أن نقوله أيضا في الشواهد المتهمة بالصنعة ، فإذا ورد الشاهد المتهم بالصنعة عند عالم ثقة ، فالراجح صحة الاستشهاد به ؛ لأنه لم يثبت عنده أنه مصنوع، ولأننا نثق بأنه لم يورده في كتابه إلا بعد تتبّع وتثبّت قاده إلى صحة الشاهد وقبوله ، ولهذا نجد المتأخرين يستدلون بالأبيات المتهمة بالصنعة؛ لأنه لم

(١)انظر: فيض نشر الانشراح ٦٢٧/١.
(٢)الاقتراح . ص:١٢٣.
(٣)خزانة الأدب ١٦/١.

يثبت عندهم صنعتها، أو لثبوتها عند عالم ثقة كسيبويه أو غيره، وقد ردّ البغدادي بهذا على الأنباري حينما طَعن في شاهد الكوفيين:

قدْ صرّتْ البكرةُ يَومًا أَجْمَعًا[١].

بأنه مجهول لا يعلم قائله ، فَرَدَّ عليه بقوله :" وَهُوَ مَبْنِيّ على الطعْن فِي روايتهم وَهَذَا لَا يجوز؛ لأَنهم ثِقَات"[٢].

وبهذا يكون الخلاف ليس في الاحتجاج بالشاهد المصنوع ، فهم متفقون على منع الاحتجاج به،وإنما يكون الخلاف حول الحكم على الشاهد، فمن اتهمه بالوضع لم يصح الاحتجاج به عنده ، ومن صحَّ عنده أجاز الاحتجاج به، فالشاهد المتهم بالوضع عند المبرد مثلا صحّ عند سيبويه،والشاهد المتهم بالوضع عند أبي عبيدة صحّ عند الأخفش ، وهكذا.

ثم إن بعض الشواهد إن كانت مجهولة القائل عند بعض السابقين ، فقد ظفر بنسبتها بعض المتأخرين، كما فعل ابن السيرافي والأعلم فيما يتعلق بشواهد سيبويه، ففي كتابيهما نسبة لعدد من شواهد سيبويه التي لم ينسبها،كما لهما فضل كبير في معرفة مجهول القائل من شواهد (الكتاب)، وكما فعل العيني والبغدادي في شواهد كثيرة في كتابهما(المقاصد النحوية، وخزانة الأدب)[٣].

---

(١)سبق تخريجه.

(٢)خزانة الأدب٥/١٧٠.

(٣)انظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص: ٢١٥، والمعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية. ٣١٩.

رابعا– مما قد يُوهم بالوضع والنحل أيضا: اختلاف الرواة فى نسبة الشعر، فتراهم ينسبون بعضه إلى أكثر من شاعر، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا، وقد سبق ذكر بعضها .

غير أننا نلحظ فى ذاك الشعر المنسوب لغير واحد أن الخلاف فى نسبته لم يخرجه عن نطاق الشعر المحتج به في زمن الاحتجاج،فصحة هذا الشعر ونسبته إلى العصر الذي قيل فيه من زمن الاحتجاج ثابتة لا شك فيها عند هؤلاء الرواة العلماء، وإن كانوا اختلفوا فى الشاعر نفسه ، وقد كان هؤلاء الرواة العلماء لطول تمرسهم بالشعر ومدارستهم إياه، يعرفون العصر الذي قيل فيه الشعر ويميزونه بمجرد سماعهم إياه ــ وإن كانوا يختلفون أحيانا فى نسبته ، أو يعجزون عن ذكر الشاعر نفسه.

ومثال ذلك ما روى من أن حمّادا أنشد بلال بن أبى بردة شعرا مدحه به، فقال بلال لذى الرمة: كيف ترى هذا الشعر؟ قال ذو الرمة: جيدا، وليس له. قال بلال لذى الرمة فمن يقوله؟ قال ذو الرمة: لا أدري، إلا أنه لم يقله. فلما قضى بلال حوائج حمّاد وأجازه قال له: أنت قلت ذلك الشعر؟ قال: لا. قال: فمن يقوله؟ قال بعض شعراء الجاهلية، وهو شعر قديم، وما يرويه غيري. قال: فمن أين عَلِمَ ذو الرمة أنه ليس من قولك؟ قال: عَرَفَ كلام أهل الجاهلية من كلام أهل الإسلام[1].

إذن فاختلاف النسبة ليست دليلا قاطعا على الوضع؛ لأنه يعود لاختلاف

(١) انظر:الأغانى ٦/ ٩٨، والشاهد الشعري عند الكوفيين. ص:٢٨٠.

المصادر التى استقى منها كل راوية منهم نسبة الشعر، فما دامت نسبة البيت إلى زمن الاستشهاد صحيحة فلا يضره تعدد النسبة واختلافه، كما لا يضره جهالة قائله.

خامسا– لا يصح لنا أن نجعل عدم معرفتنا لمعنى شاهد من الشواهد التي أثبتها علماؤنا الأوائل دليلا على أن هذا الشاهد مصنوع ، كهذا الشاهد الذي أوردته آنفا للمبرد على جرّ (حتى) للضمير :

فلا واللَّه لَا يُلْفِي أُنَاسٌ ... فَتى حَتَّاكَ يا ابنَ أَبِي زِيَادِ [(١)].

ورّده أبو حيان بناء على أن انتهاء الغاية في (حتاك) هنا لا يفهمه، ولا يدري ما عنى هنا بحتاك؟ فلعل هذا البيت مصنوع"[(٢)].

وأقول إن عدم معرفة معنى شاهد لا يعنى أنه مصنوع، فقد يخفى المعنى على شخص، لكنه لا يخفي على غيره من العلماء، وإن كنت لا أرى وجها لهذه الغرابة من أبي حيان،فمعنى البيت واضح ، والغاية فيه معروفة ، فالشاعر يقصد: أن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى ... [(٣)].

ولو سلمنا بأن الغاية في هذا البيت غير واضحة، فإنها ظاهرة في قوله[(٤)]:

---

(١)سبق تخريجه.

(٢)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل١١/ ٢٤٧.

(٣)انظر: خزانة الأدب٩/ ٤٧٥.

(٤)انظر هذا المعنى في: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحو. ٣٠٧/١.

أَتَت حتاك تقصد كل فج ... ترجي مِنْك أَنَّهَا لَا تخيب[١].

ولو أجيب عن هذا كله بأنه ضرورة، كما يقول البصريون[٢] لكان أولى، بدلا من اتهام البيت بالوضع والصنعة.

سادسا- الشواهد المتهمة بأنها مصنوعة يمكن تقسيمها قسمين:

الأول– قسم له نظائر وأشباه، ولذلك فهو بطبيعة الحال لا يضر القاعدة ولا يؤثر فيها، فوجوده كعدمه.

فعلي سبيل المثال : أكثر شواهد سيبويه التي اتُّهمت بالصنع، في الباب غيرها، فبيت خُفَاف السُّلَمِيّ المتهم بالوضع:

كَنَواحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ... وَمَسَحْتِ باللَّثَتَينِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[٣].

الذي استدلّ به على حذف الياء من (نواح) ضرورة ، واتُّهم بأنه مصنوع، أورد بعده ستة شواهد في الباب نفسه على الحذف عند الضرورة، مما لا يقبل القدح فيه.

كقول العجاج :

---

(١)من الوافر، بلا نسبة في مغني اللبيب (ص: ١٦٦)، والتصريح(١/ ٦٣٤).

(٢)انظر :ضرائر الشعر لابن عصفور . ص:٣٠٩، ومغني اللبيب. ص: ١٦٦.

(٣) سبق تخريجه.

قَوَاطِنا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي[١].

وقول القائل :

دارٌ لسُعْدى إذْهِ مِنْ هَوَاكا[٢].

فلو أسقطنا الاستشهاد ببيت (خُفَاف) لشبهة أنه موضوع، لبقيت شواهد أخرى على المسألة نفسها، فلا يضر القاعدة أنه موضوع، ولا يؤثر في سلامتها.

وكذا بيت اللاحقي الذي استدل به على إعمال صيغة المبالغة (فَعِل):

حَذِرٌ أمورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا ليسَ مُنْجِيَهُ منَ الأقْدَارِ[٣].

ففي الباب غيره مما لا يقبل القدح، كقول زيد الخيل:

أتانِي أنّهم مَزِقُونَ عِرْضِي ... جحاشُ الكِرْمِلَيْن لها فَدِيدُ[٤]

وقول لبيد العامري:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ ... بسَرَاته نَدَبٌ لها وكُلُوم[٥].

فلو أسقطنا بيت (اللاحقي) المتهم بالصنعة والوضع لبقي في المسألة غيره.

حتى في الأبيات التي استُدل بها على العدل فيما جاوز الأربعة ، ووُصفت

---

(١)من الرّجز المشطور، في الدّيوان ٤٥٣/١، والكتاب ٢٦/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩، والشّاهدُ فيه: (الحمي) على حَذْفِ الميم، فبقي (الحَمَا) فأبدل من الألِف ياء.

(٢)رجز بلا نسبة في: الكتاب ٢٧/١، الأصول في النحو٣/ ٤٦١، وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٤، والشاهدعلى أَن الأَصْل (إِذْ هِيَ)، فحذفت الْيَاء ضَرُورَة.

(٣)سبق تخريجه.

(٤)سبق تخريجه.

(٥)سبق تخريجه.

بالوضع مما سبق ذكره:

وَمَشى الْقَوْم إِلَى الْقَوْم ... أحاد وَأثْنى
وَثَلَاثًا ورباعا ... وخماسا فاطعنا
وسداسا وسباعا ... وثمانا فاجتلدنا
وتساعا وعشارا ... فأصبنا وأصبنا
لَا ترى إِلَّا كَمِيّا ... قَاتلا مِنْهُم وَمِنَّا[١].

لها نظائر في الكلام الفصيح مما لم يُتهم بالوضع، كقوله:

ضربتَ خُماسَ ضربةَ عبشمى ... أدَار سُداسَ أَن لَا يستقيما[٢].

وكذا قوله :

فَلم يَسْتَر يثُوك حَتَّى رَميْتْ ... فَوق الرِّجَال خِصالاً عُشَارا(٣).

وبناء على هذا المسموع ذهب أبو حاتم[٤]، وابن السكيت[٥]إلى أن العـــدل فى العدد على وزن فُعَال ومَفْعَل من أُحَاد إلى عُشَار.

---

(١)سبق تخريجه.

(٢) من الوافر ، لم أعرف قائله ، والشاهد فيه صوغ فعال من العدد وهو خماس وسداس، انظر: الهمع ١ /١٠٠، والدرر اللوامع ١ / ٨ .

(٣)البيت من المتقارب للكميت الأسدى ، والشاهد فيه : سماع صوغ فعال معدولا من العدد عشرة ، انظر : شرح المفصل ١ / ١٧٧ ، والخزانة ١ / ١٧٠.

(٤)انظر رأيه فى : الارتشاف ٢ / ٨٧٤ والهمع ١ / ١٠٠.

(٥)انظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٤ والهمع ١ / ١٠٠ .

وعليه ذهب الكوفيون[١] والمبرد[٢] والزجاج[٣] وابن يعيش[٤] وابن الناظم[٥] إلى أنه يقاس على ما سُمع ، فكما سُمع خماس ، يقال : سُداس، وسُباع، وثُمان، وهكذا ؛ لوضوح طريق القياس فيه.

بينما منع البصريون[٦] ، وابن عصفور[٧] القياس على هذه الألفاظ ،فلا يقال: يقال: سداس ومسدس ... كما قالوا : خُماس وعُشار ؛ لأن فيه إحداث ألفاظ لم تتكلم به العرب ،كما أنه لم يكثر فى الاستعمال كثرة توجب القياس.

وتوسط ابن جني بأن يُقاس على ما سمع من " فعال " ؛لكثرته دون "مفعل" لقلته[٨] ، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى.

ومثل هذا من وجود النظائر يقال في شواهد الكوفيين التي اهتمت بالوضع، فعلي سبيل المثال:شاهد الكوفيين في توكيد النكرة المحدودة:

..... قدْ صرّتْ البكرةُ يَومًا أَجْمَعَا[٩].

---

(١) انظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٤ وتوضيح المقاصد٤ / ١٢٩ والهمع ١ / ١٠٠.

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ٣٨٠ – ٣٨١ .

(٣) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج. ص: ٥٩ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١ / ١٧٧ .

(٥) انظر : شرح ابن الناظم ٦٤٠ .

(٦) انظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٤ وتوضيح المقاصد ٤ / ١٢٩ والهمع ١ / ١٠٠ .

(٧) انظر : شرح الجمل ٢ / ٢٢٠ .

(٨) انظر : الخصائص ٣ / ١٨٤ .

(٩)سبق تخريجه.

الذي ردّه البصريون ومناصروهم بأنه مصنوع ، في الباب شواهد أخرى غيره، وعليه فاتهامهم للبيت بأنه موضوع لا يؤثر في سلامة القاعدة وصحتها.

فقد أنشد الكوفيون قول عبد الله بن مُسْلم بن جُنْدُب الهُذَلِيّ :

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قيل ذا رَجَبٌ ... يا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ(١).

على توكيد "حول" وهو نكرة بقوله "كله"؛ فدل على جوازه.

كما أنشد الكوفيون أيضا قول الشاعر :

إذا القَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا ... يومًا جديدًا كلّهُ مُطَرَّدا(٢).

على توكيد"يومًا" وهو نكرة بقوله "كلّه".

كما أنشدوا قول القائل:

زَحَرْتَ بِهِ لَيْلَةً كلّهَا ... فجئتَ بِهِ مُؤْيِدًا خَنْفَقِيقَا(٣).

على توكيد "ليلةً" وهي نكرة بقوله: "كلها".

وأنشدوا قول الشاعر:

---

(١) من البسيط، فى: مجالس ثعلب /٤٠٧، والإنصاف ٣٦٩/٢، وائتلاف النصرة /٦١، وشرح الألفية لابن الناظم /٥٠٧، والتصريح ٥٢٠/٣، وشرح الألفية للأشمونى ٧٧/٣.

(٢)من مشطور الرجز، لم أعرف قائله، والقعود: البكر من الإبل حين يُرْكب. حفد: فعل ماض بمعنى خفَّ فى العمل وأسرع. أو هو اسم لضَرْبٍ من سَيْر الإبل. مُطَرَّد: طويل أو كامل تام.انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٢/ ٣٧٠،وخزانة الأدب ١٧٠/٥.

(٣)من المتقارب، يقال زحرت المرأة، أى: وَلَدَتْ. والمؤيد والخنفيق: الناقص المقصد، ويُسَمَّى ويُسَمَّى بهما الداهية، والبيت يضرب مثلاً للرجل يُوَلِّد الرأى والحيل حتى يأتى بالداهية. وهو من شواهد: الإنصاف٢/ ٣٧٠ ، وخزانة الأدب٥/ ١٧٠.

ثَلاثُ كلّهُنّ قَتلتُ عَمْدا ... فَاخْزَى الله رابعة تَعُودُ[١].

وغير ذلك كثير.

ومثل ذلك أيضا بيت زهير:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّة الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[٢].

شاهدهم على استعمال(مِنْ)لابتداء الغاية في الزمان،والذي اتُّهم بالصنعة وأنه من وضع حمّاد الراوية ، في الباب شواهد أخرى على إثبات قاعدتهم، فقد استشهدوا بقول النابغة الذبياني:

تُخُيِّرنَ منْ أَزْمَان يَوم حَليمَةٍ ... إلى اليوم قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التجَارِبِ[٣].

وقول الحصين الفزاري:

مِنَ الصُّبْحِ حتّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لا تَرَى... مِنَ القوم إلا خَارِجيّاً مُسُوَّما[٤].

---

(١)من الوافر، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٨٦، واستشهد بالبيت فى باب المبتدأ والخبر على حذف العائد المنصوب بالفعل، والأصل: قتلتهن، فحذف العائد، وحذفه هنا ضعيف؛ لأن المبتدأ هنا ليس (كل) ولا ما يشبهها فى العموم والافتقار. وفي ائتلاف النصرة /٦١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٥٠؛ كشاهد للكوفيين على توكيد النكرة(ثلاث).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) من الطويل، في ديوانه . ص: ٤٧، والشاهد في قوله: "من أزمان" فإن "من" هاهنا لابتداء الغاية في الزمان؛ وهو حجة على من ينكر ذلك . انظر: ائتلاف النصرة /١٤٢، والمقاصد النحوية٣/ ١٢١٦.

(٤) من الطويل، فى: المفضليات/٦٥، والشعر والشعراء ٢/٦٣٠،الخارجى من الخيل:من فاق نظراءه، المُسَوّم: المُعلَّم.(لسان العرب٢/٢٥٠)

كما استدلوا بقوله تعالى: "مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ"(١) ، وقول النبي عليه السلام "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة"(٢)، وقول بعض العرب: "من الآن إلى غد"(٣).

وهكذا دواليك ، فاتهام البيت بالصنعة لا يؤثر ولا يضر على صحة القاعدة واطرادها عند من يقول بها إذا كان في الباب شواهد أخرى، لأنه لو سقط الاستدلال بهذا البيت المتهم بالصنعة لبقيت شواهد أخرى.

والقسم الثاني– لم يُذكر معه ما يعاضده من كلام العرب مما فيه دلالة واضحة لا يرتقي إليها الاحتمال. وهذا القسم قطعا يضر القاعدة ويؤثر فيها فينقضها ويبطلها، وهو علي ما يظهر قليل الوقوع؛ إذ يستحيل في ظننا علي نحاتنا ــ وهم صيارفة الشعر وأربابه ــ أن يعمدوا إلي شاهد يعلمون أنه مصنوع أو مشكوك في سلامته لأجل استنباط حكم نحوي منه، إلا إذا جهلوا شأنه كما حدث مع سيبويه في احتجاجه ببيت اللاحقي، أو لم يقتنعوا بأنه مصنوع كما حدث مع الكوفيين في الأشعار التي رووها عن خلف الأحمر، ربما لأنهم كانوا يظنون أن (خلفا) يريد أن يفوت عليهم الاحتجاج بها؛ لأجل العصبية التي كانت بين أهل البلدين، فخلفٌ

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٢) صحيح البخاري باب الاستسقاء ، برقم(١٠١٦)٢/٢٩، وانظر الاستدلال به في : مغني اللبيب (ص: ٤٢٠)، والتصريح(١/ ٦٣٨).

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش١/ ١١، والتصريح١/ ٦٣٨.

بصريٌّ[١].

حتى الشواهد التي رُدَّت لاختلاف روايتها مما يُوحي بوضعها، يمكن القول بأن القاعدة إذا كانت ثابتة مع اختلاف الرواية، وفي الباب شواهد اخرى غير المختلف فيه، فلا يضر ذلك ولا يؤثر.

فعلي سبيل المثال: ذهبوا إلى جواز حذف حرف النفى من الأفعال التي لا تستعمل إلا مع حرف نفي، كـ (ما زَالَ وما بَرِح وما انْفَكَّ وما فَتِئ)، وهو مُرَاد. وإنما يسوغ حذفه باطراد إذا وقع جواب القسم،وذلك لأمن اللبس وزوال الإشكال[٢]، واستدلوا على ذلك بقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَالِى[٣].

أَي: لَا أَبْرَح قَاعِدا. فَـ(لا) محذوفة من جَوَاب الْقسم.

قال البغدادي: "وَرُوِيَ أَيْضا: فَقلت يَمِين الله مَا أَنا بارح ، فَلَا حذف".

فإن قيل: لا حجة للنحاة فيه،فقد روى برواية أخرى على خلاف ما استشهد به النحاة.

يجاب عن ذلك : بأن ما قاله النحاة وقعدوه ثابت ، ويكفى لثبوته الاحتجاج

(١) انظر: أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف .ص :١٤٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب. ص:٨٣٤، والتصريح١/ ٢٣٥.

(٣)من الطويل ، في ديوانه (١٤١) ، وانظره في الكتاب (٤/ ٥٠٣) ، والمقتضب (٢/ ٣٦٢)، والخصائص (٢/ ٢٨٤)، والمغني (٦٣٧)، والخزانة (٩/ ٢٣٨).

بالقول القرآنى " تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ"[١] ، فقد حذفت أداة النفى (لا) لوقوعها بعد القسم، والتقدير: تالله لاتفتؤ تذكر يوسف.

وأيضاً قد استشهد النحاة بقول امرأة سالم بن قحفان :

تزال حبالٌ مبرماتٌ أعدها ... لها ما مشي يومًا علي خُفهِ جملْ[٢].

فـ"(تزال) جواب قسم وحذف منه حرف النفى. أى لا تزال. والقسم فى بيت قبله وهو:

حَلِفْتُ يَمِيناً يَا ابْنَ قُحْفَان بالَّذِى تَكَفَّل بالأرْزَاقِ فى السَّهْلِ وَالْجَبَلْ[٣].

وغير ذلك كثير في كتب النحو، إذن فالقاعدة ثابتة بغير البيت المختلف في روايته الذي ربما يوحي الاختلاف والتعدد فيه بوضع البيت وصنعه.

لا سيما أن قول الراوي حجة ، كما أن الشاعر حجة ،والإنصاف أن الرواية – كما يقول الرضي– لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها ، وإن ثبتت هناك رواية أخرى"[٤].

والبغدادي يقول :" وَرُبمَا رُوِيَ الْبَيْت الْوَاحِد من أبياته– الضمير لسيبويه– أَو غَيرهَا على أوجه مُخْتَلفَة ، رُبمَا لَا يكون مَوضِع الشَّاهِد فِي بَعْضهَا أَو جَمِيعهَا ،

(١) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٢)من الطويل، في شرح المفصل (٤/ ٣٦٢)، وخزانة الأدب ٩/ ٢٤٥؛المعنى: أنها حلفت أنها لا تزال. تُعدُّ الحبال المبرمات لهذه الإبل مدى الحياة، لتكون جاهزة لمن يطلبها.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٩/ ٢٤٥.

(٤)شرح كافية ابن الحاجب١/٣٨.

وَلَا ضير فِي ذَلِك ؛ لِأَن الْعَرَب كَانَ بَعضهم ينشد شعره للْآخر ، فيرويه على مُقْتَضى لغته الَّتِي فطره الله عَلَيْهَا ، وبسببه تكْثر الرِّوَايَات فِي بعض الأبيات فَلَا يُوجب ذَلِك قدحا فِيهِ وَلَا غضا مِنْهُ[١].

ولما أجَاب بَعضهم عن بيت زهير السابق(لمن الديار بقنّة الحجر....) بِأَن الرِّوَايَة: (مذ حِجَج ومذ دَهْر) وَأنكروا الأولى- من حجج ومن دهر- علّق عليه البغدادي قائل:" وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء. فَإِن الْبَيْت الْوَاحِد يَأْتِي على رِوَايَات شَتَّى وَكلهَا صَحِيحَة إِذا كَانَ رواتها ثِقَات"[٢].

وإذا كان القدماء يعترفون بلغة الرواة كمصدر للغة يعتمد عليه ، فينبغي أن يؤخذ ما يصدر عنهم ، سواء أكان مصنوعا أم غير مصنوع، وقد ثبت أن الرواة كانوا يقيمون عوج الشعر، ويصلحون من أمره، حتى أطلق عليهم اسم "الرواة المصلحين للشعر[٣]. قال ابن مقبل: "إني لأرسل البيوت عوجا، فتأتي الرواة بها قد أقامتها"[٤]. وقال خلف: "وقد كانت الرواة تصلح أشعار الأوائل"[٥].

ومعني ذلك أن الشعر الذي يعتمد عليه ليس صورة واقعية للغة الشعراء أنفسهم، ولا تمثل المنطوق الدقيق لها؛ إذ للرواة فيها نصيب من التنقيح

(١)خزانة الأدب١/ ١٧.
(٢)خزانة الأدب٩/ ٤٤١.
(٣)انظر: مصادر الشعر الجاهلى /٢٤٢ .
(٤)انظر: مجالس ثعلب/٤١٣.
(٥)انظر: العمدة لابن رشيق ٢/٢٣٦.

والإصلاح، وقول الشاعر حجة ،كما أن قول الراوي حجة[١].

فلا مانع من تقبلنا لكل الروايات المختلفة لتلك الشواهد التي قيل عنها : إنها مصنوعة بشرط قبولها من البيئة اللغوية، وتداولها بينهم دون نكير، فهي بغض النظر عما تدل عليه صناعة الشواهد لا تعدو أن تكون مثل رواية من هذه الروايات المتعددة لبيت واحد، أو لا تعدو أن تكون ابتكارا جديدا في اللغة سواء وضعه الرواة أو النحاة، أو غيرهم، وهي علي أية حال لا تقل عن الأبيات التي نسبت للجن، أو لآدم –عليه السلام – أو للحيوانات، ومع ذلك يحتج بها النحاة[٢].

سابعا– لا يُعَدّ التباين بين الصورة التي ورد عليها البيت في كتب النحاة والصورة التي ورد عليها في الديوان أو شرحه دليلا على الوضع، وأقل الأحوال أن يحكم على الروايتين بأنهما وجهان فى الإنشاد، ما دامت هذه الصورة وردت عن ثقة، والرواية لا تُدفع بالرواية، إذا تساويا في الصدور عن أهل الثقة[٣].

وإنما لم يُعَدّ هذا التباين دليلا على الصنعة والوضع؛ لأنه إنما يعود إلى اعتماد النحاة في المقام الأول على الرواة الأعراب الموثوق بفصاحتهم ، فاستنبطوا القواعد بناء على لغتهم ،وليس على لغة الشعراء غالبا، إذ معتمدهم فصاحة المنقول،وكلٌّ يروى على حسب لغته، أكد ذلك سيبويه مرارا في كتابه عند إنشاده

(١)انظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي. د . محمد عبادة /٢٧٤.

(٢) انظر: لغة الشعر د. حماسة / ٣٨٤.

(٣) انظر: الرواية الشعرية وأثرها في الخلاف النحوي والصرفي. ص: ١٢٦.

للشعر، حيث يقول :" سمعناه من العرب ينشدونه..."(١)، وقوله:" سمعناه ممّن يرويه عن العرب"(٢). وقوله :" وهذا شبيهٌ رفعُه ببيتٍ سمعناه ممَّن يوثق بعربيتـــه، يَرويـــه لقومه"(٣)، وهكذا.

وقد تنبه ابن السيرافي لذلك ، فرد على من اعترض على إنشاد سيبويه لقول العجاج:

فقد رأى الرّاؤونَ غيرَ البُطَّلِ ... أنَّك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضلِ(٤).

(كشاهد على حذف الياء من (معاوية) وكان ترخيمه بحذف الهاء، فلما حذفت الهاء بقي (معاوي) ثم دخله ترخيم آخر فحذفت منه الياء فبقي (معاوِ) بواو مكسورة بعد الألف) (٥).

بأن هذا الإنشاد مخالف لما في شعر العجاج ، إذ ورد في شعره:

(فقد رأي الراؤون غيرُ البُطَّلِ أنك يا يزيدُ يا بنَ الأفحَلِ

إذ زُلزل الأقدامُ لم تَزَلْزلِ) (٦).

فَرَدّ ابن السيرافي بقوله: "فهذا الذي رأيته في ديوانه، وليس هذا بمفسد لحُجّة سيبويه، لأنه لم ينقل هذه الشواهد من الدواوين ، إنما سمعها ، والعرب بعضهم

(١) الكتاب ١ / ٨٦.

(٢) الكتاب ١/ ١٧٢.

(٣) الكتاب ١/ ٣١٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٥٠، وخزانة الأدب ٢/ ٣٧٨.

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٥.

(٦)الرجز في ديوانه .ص:٤٧.

ينشد شعر بعض، فإذا غيّر هذا عربي يحتج بقوله، صار كأنه هو القائل، وليس يجوز أن يفعل مثل هذا رجل عالم، لأن سيبويه قد لقي مَنْ قولُه حجة، ولم يأخذ من الصُحُف، فإذا سمع مَن يجوز أن يكون عنده حجة في كلامه نَقَل عنه، وإن لم يره أهلا لذلك تركه.

وقد أنكر بعض النحويين إنشاد سيبويه هذا البيت وقال: إنما هو:

إنك يا مُعاويَ ابنُ الأفضلِ

فأثبت الياء في (معاوي) ولم يحذف منه إلا الهاء، وجعل (ابن الأفضل) وصفه.

فيقال له: لو جاءت رواية بما ذكرت، لم يمتنع من قبولها. والذي يرويه سيبويه إنما تبيّنه بعد أن فَهِمَه عمن أخذه عنه، ولا ينكر جواز ما قال هذا القائل لو كانت الرواية جاءت به.

فإن قال: فأنا أنكره ، ولا أنسب سيبويه إلى تهمة ووضع رواية ، وسيبويه سمع هذا البيت يُنشَد ، فظنّ أن الياء التي هي من حروف (معاوي) منفصلة عنه وأنها الياء من (يا) ، ولا يمكنكم أن تقولوا إن الذي سمعه سيبويه يُنشِد قال لسيبويه: أنا أريد (يا معاوِ) بلا ياء، وأنادي نداء آخر فأقول: يا بن الأفضل.

قيل له: إذا كان سيبويه سمع هذا البيت يُنشَد، ولفظه يحتمل أمرين: أحدهما ما قاله سيبويه، والآخر ما زعمت، ورأينا لما قلته نظيرا في كلام، ورأينا لما قاله نظيرا، لم نعمد إلى قول سيبويه فنردّه، والشعر يحتمله. وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في الإنشاد"[(١)].

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٦-٣٩٧.

وهذا ينفي عن النحاة تعمد التحريف في الشواهد بتلك الصورة التي يظهر بها التباين بين البيت في شعر الشاعر وروايته في كتب النحويين.

وقد سبق القول أن وجودَ رواية في الديوان لا يُثْبِتُ أنها الرواية الصحيحة التي تبطل ما عداها؛ لأن التدوين تمّ بعد الرواية. ولذلك تَرَدَّدَ صدى الروايات المختلفة في نُسَخ الدواوين.

ثامنا–جعل بعض المُحْدَثِينَ الجمع بين لغتين أو أكثر في البيت الواحد دليلا على صنع البيت ووضعه–كما سبق ذكر ذلك– ففي قول الشاعر:

أَعْرِفُ منهَا الجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنخرَيْن أَشبهَا ظَبْيَانَا[١].

عللوا أنه مصنوع، لأن الراجز جمع بين لغتين ، حيث جاء بالمثنى (العينانا) على لغة القصر ، وكذا (ظبيانا) على أنها مثنى ظبي) كما عند الهروي[٢]، ثم عاد فاستعمل اللغة الفصحي في (منخرين) فجمع بين لغتين للعرب، ومحال أن يأتي العربي بلغتين ، فإن العربي القحّ لا ينطق بغير لغة قبيلته،وهذا مما يدل على أنه مصنوع[٣].

ويمكن الرد عليه بأن الشاهد صحيح،وقد رواه ثقات كأبي زيد

(١) سبق تخريجه.

(٢) ذكر ذلك في كتابه الذخائر ،ونقله عنه العيني في المقاصد النحوية١/٢٢٧.

(٣) انظر: الشواهد والاستشهاد في النحو. عبد الجبار النايلة . ص: ١٣٧–١٣٨.نقلا عن المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية. ص:٣١٦.

الأنصاري[١]،واستشهد به السيرافي، وابن جني، وابن يعيش، والمالقي[٢]، وقد نسبه أبو زيد في النوادر نقلا عن المفضل إلى رجل من بني ضبة، هلك منذ أكثر من مائة سنة[٣].

يقول الدماميني معلقا على اتهامه بالوضع: "وهذا عندي مردود، لأن أبا زيدٍ هو الثقة في ما ينقل، وقد كاد أبو علي يصلي بنوادره، وهذا البيت ثابت فيها ، فوجب اطراح قول منكره"[٤].

والجمع بين لغتين ليس دليلا على الصنع- كما يجعله المُحْدَثون-إذ ليس من المحال أن يجمع العربي بين لغتين في كلامه ،واجتماع لغتين فصاعدًا في كلام فصيح ليس نذرًا قليلًا، وإنما هو كثير في كلام الفصحاء كثرة ظاهرة حتى وصفه ابن جني بقوله "وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به" في الباب الذي عقده في الخصائص (باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا) ،وأورد تحته شواهد كثيرة[٥].

وبعد هذه الوقفة لِفَرْي شبه الصنع والوضع في الشواهد النحوية ، وإزالة معالمها ، وردّ المبالغة والتهويل من شأنها وخطرها- أرى أنه لا مانع من الاستشهاد

(١) انظر: النوادر(١٦٨) برواية : و(منخران) بدلا من (منخرين).
(٢) انظر:شرح السيرافي للكتاب (١/ ١٤٣)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ١٥٢-٣٤٠) ، وشرح المفصل(٢/ ٣٥٦)، ورصف المباني. ص:١١٧.
(٣) انظر: النوادر(١٦٨).
(٤)تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (١/ ١٩٦).
(٥)الخصائص (٢/ ٣٧١).

والاحتجاج بالأبيات التي قيل : إنها مصنوعة أو موضوعة وإثبات الأحكام بها ، لا سيما إذا كان في الباب غيرها.

ولعل وصف بعض الشواهد بأنها موضوعة أو مصنوعة لا يعنى المعنى الدقيق الذي نفهمه لكلمة الوضع والصنع أنه ليس لعربي ، وإنما قد تعنى كلمة مصنوعة : نسبته إلى غير قائله ، بمعنى أن الشعر ثابت ، لكن الراوي صرفه من شاعر لآخر، ونسبة الشعر إلى غير قائله عيب وقع فيه كثير من الرواة، بسبب الرواية الشفهية التي قد يعتريها الخطأ والنسيان .

ويمكن أن نحمل عليه قول سيبويه في بيت القائل :

أسعدَ بنَ مالٍ ألم تَعلموا ... وذو الرأى مَهْمَا يقُل يصدُقِ[١]:

"وهو مصنوع على طَرَفَة، وهو لبعض العِباديين"[٢].

وقول أبي حيان – نقلا عن أبي جعفر النحاس–في بيت القائل :

جَزَى رَبه عني عَدِيّ بنَ حَاتِمٍ ... جزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وقَد فَعَلْ[٣]:

"وهذا البيت مصنوع، نِحْلَة عمرو بن كلثوم، وقال هشام فيه: وهذا من متاع الشعر"[٤].

ومثله أيضا ما أورده السيوطي في المزهر :"في نوادر أبي أوس الأنصاري:

---

(١)سبق تخريجه.

(٢)الكتاب٢/٢٥٥

(٣)سبق تخريجه.

(٤)التذييل والتكميل٦/٢٩١.

أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة:

اضرِبَ عَنكَ الهُمُومَ طارِقَها ... ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ[١].

وقال ابنُ برِّي أيضا: هذا البيتُ مصنوعٌ على طَرفة بن العبد"[٢].

فلفظ (مصنوع) هنا معناه : مزيد ، منحول ، مختلف في نسبته، وهذه الصفة لا توجب إنكار الشعر ، فالشعر ثابت ، إنما الخلاف في قائله، وهذا لا يمنع من الاستشهاد به ؛ لأنه قيل في زمن الاحتجاج ، وجهالة القائل لا تضر، ما دامت حاله معلومة[٣].

ويبدو أن هذا الاتجاه كان معروفا عند الرواة الاوائل، فالمهم عندهم أن تثبت فصاحتة البيت ونسبته إلى الشعر الموثَّق وإن نُسِبَ إلى غير قائله خطأ أو نسيانا.

فليس كل منحول مردودا ، لا يصح الاستشهاد به، فإذا تحققت نسبته لعصر الاحتجاج أُخِذَ به ، وتلك مهمة دارس اللغة أن يتحقق من نسبة النص لعربيّ عاش في عصر الاحتجاج ، وليس مهمته معرفة صاحب النص لمعرفة خصائص شعره ، فتلك مهمة دارس الأدب لذاته.

(١)سبق تخريجه.

(٢)المزهر في علوم اللغة١/ ١٤٠.

(٣)انظر: المعايير النقدية في ردّ شواهد النحو الشعرية . ص:٢٧٧.

ثانيا- دراسة تطبيقية للشواهد النحوية التي وُصِفَتْ بالوضع.

أولا- شواهد سيبويه.

لم تسلم شواهد سيبويه من الاتهام بالوضع والصنع ،مع أن شواهده أصح الشواهد واعتمد عليها خَلَفٌ بعد سَلَفٍ وبرغم ذلك وُصِفَت بعض شواهده بالوضع والصنعة، فقد بلغ عددُ الموصوف بالوضع من شواهده الموجودة في النسخة التي بين أيدينا (بتحقيق الشيخ عبد السلام هارون) تسعة شواهد، منها ما جاء في (الكتاب) ما يشير إلى صنعته ،ومنها ما جاء في مصادر أخرى غير (الكتاب).

أما ما جاء في (الكتاب) ، ما يشير إلى صنعته ، فمنها قول الشاعر:

١-هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه ... إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا[١].

وقوله:

٢-ولم يَرْتِفقْ والناس مُحْتَضِرونُه ... جميعاً وأَيْدِي المُعْتَفينَ رَواهِقُهْ"[٢].

واستشهد بهما سيبويه على أنّه قد جمع فِي قَوْله (الآمرونه، ومحتضرونه) النُّون وَالضَّمِير ضَرُورَةً ، وقد كان ينبغي أن تحذف النون عند اتصال الضمير بالاسم للإضافة، وَصَوَابه (والآمروه، ومحتضروه) بِحَذْف نون الْجمع للإضافة ، فإنّ حكم الضَّمِير أَن يُعَاقب النُّون والتنوين ؛ لأنّه بمنزلتهما فِي الضعْف والاتصال فَهُوَ

(١)سبق تخريجه.

(٢)سبق تخريجه.

معاقب لَهما ؛ إِذْ كَانَ الْمظهر مَعَ قوّته وانفصاله يعاقبهما(١).

وقد ردّ المبرد البيتين بأنهما مصنوعان ؛ لأن هذا لا يجوز–عنده– في الكلام، معلِّلا أن الاسم إذا نُوِّنَ أو لحقته النون لم يتصل به المضمر؛ لأن المضمر لا يقوم بنفسه، فإنما يقع معاقباً للتنوين، تقول: هذا ضارب زيداً غداً، وهذا ضاربك غداً، ولا يقع التنوين ههنا، لأنه لو وقع لانفصل المضمر، وعلى هذا قول الله تعالى(٢): "إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ"(٣) ، وأولَّه على أنَّ الهاء في «الآمِرونَهُ» هاء السكت، لحقت نون الجمع، فأصله: والآمِرُونَهْ، ثم حرُكَّتَ بالضم تشبيها بهاء الضمير كما حركوها في قوله:

يا مَرْحَباهُ بِحِمارِ ناجِيَهْ ... إذا دَنا قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ(٤)

لأنه لا يُجمَع بين هذه النون وهاء الضمير(٥).

ولم يُقِم المبرد الحجة على أنهما مصنوعان سوى عدم معرفته لهما ،أو معارضتهما

---

(١)انظر: الكتاب ١/١٨٧–١٨٨، وخزانة الأدب٤/٢٦٩.

(٢)من الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٣)انظر: الكامل في اللغة والأدب ١/ ٢٨٥.

(٤)رجز بلا نسبة في التذييل والتكميل١٠/٣٤٩، وخزانة الأدب٢/٣٨٧، وناجية: اسم شخص ، والسانية: الدلو العظيمة. والشاهد فيه قوله: "مرحباه" حيث أثبت هاء السكت في الوصل وحرَّكها، وفي ذلك مخالفتان: إثبات الهاء في الوصل وتحريكها، وقد فسَّر ذلك بإجراء الوصل مجرى الوقف المختصِّ بالضَّرائر ،وفسَّر تحريكها بتشبيهها بهاء الضمير المتصل المبني في نحو "له". انظر:الممتع الكبير في التصريف . ص: ٢٦٦.

(٥)انظر: التذييل والتكميل١٠/٣٤٩.

لقاعدته، فاتهمهما بالوضع، لعله اعتمد على إشارة سيبويه له بذلك ، فقد جاء قبل هذين البيتين قول سيبويه:" وقد جاء فى الشّعر، وزعموا أنّه مصنوع"(١).

وهذه الإشارة من سيبويه بالوضع تُخرج الشاهد من دائرة الاتهام بالوضع ، وقد ذكرها لأنه يعلم أن هناك من يشك في الشاهد ويتهمه بالصنعة، غير أن هذا الاتهام لم يثبت عنده ، لذلك رواه ، وَلم يكن ليروي إِلَّا مَا سمع، ولذلك صدّر العبارة بقوله (وزعموا) والزعم مطية الكذب، أو قول انفرد به قائله.

أو ربما كان قول سيبويه (إنه مصنوع) إشارة إلى أنه لا يجوز عنده في الكلام، وإنما جاء في الشعر ضرورة ،فهو ليس حجة ؛ فضلا عن زعمهم أنه مصنوع، حتى لا يعترض عليه أحد أو يُخَطِّئه، بدليل أنه قال قبله :" واعلم أنَّ حذفَ النون والتنوينِ لازمٌ مع علامة المضمرَ غيرِ المنفصل، لأنّه لا يُتكلّم به مفرَداً حتّى يكون متّصِلا بفعلٍ قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنّه النونُ والتنوينُ فى الاسم، لأنَّهما لا يكونان إلاَّ زَوائَد ولا يكونانِ إلاّ فى أَواخر الحرُوف... وقد جاء فى الشّعر، وزعموا أنّه مصنوع"(٢).

ولذلك دفع أبو جعفر النحاس طَعْنَ المبرد ، بأن هذا لا يلزم سيبويه منه غلط ، لأنه قد قال نصاً : وزعموا أنه مصنوع . فهو عنده مصنوع لا يجوز، فكيف يلزمه منه غلط(٣).

(١)انظر: الكتاب ١/١٨٨.

(٢)انظر: الكتاب ١/١٨٧-١٨٨.

(٣)انظر دفاع أبي جعفر في: خزانة الأدب٤/٢٧٠.

وتذييل سيبويه البيت بمثل هذه العبارات المفيدة للوضع لا يدل على الوضع والصنعة عنده، وإنما تدل على أمانته في روايته لما سمع ، وأن ذلك لم يمنعه من الاستشهاد به.

وربما كانت تلك الإشارة بالوضع حادثة بعد سيبويه من زيادات نقلة الكتاب ورواته، فقد كان لبعض رواة الكتاب بعض التعليقات والشروح التي أضافوها للكتاب إما في هوامشه ،أو داخلة في صلبه مع نسبتها إلى أصحابها ، فلعل تلك الإشارة بالوضع تكون من تعليقاتهم التي لم تنسب لأحد، ومما يدل على ذلك أن هذه الإشارة بالوضع قد تأتي في بعض نُسَخ الكتاب دون بعض ، كما في البيت الذي نسبه سيبويه للأعشى:

فقلتُ ادْعِي وأدْعُو إنَّ أنْدَى ... لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ دَاعِيانِ[(١)].

حيث جاء في بعض نُسَخ الكتاب بعد قوله :"قال الأعشى، عبارة :وهو مصنوع مُوَلَّد"، ولم تأت هذه العبارة في كل نُسخ الكتاب، بدليل أن نسخة (هارون) التي معنا ليس فيها هذه العبارة، وهذا مما يثبت أن الإشارة بالوضع من زيادات الكتّاب ؛ "إذ من البعيد أن يطعن سيبويه نفسه في شواهد كتابه؛ ولو أن

(١)من الوافر،وهو للأعشى في ديوانه.ص:٤١،وقيل: للحُطيْئة،أو لربيعة بن جُشَم، وقيل: للفرزدق، أو لدثَار بن شيْبان النّمريّ. انظر: المقاصد النحوية (٤/ ١٨٧٥)واستشهد به سيبويه على نصب (وأدعوَا) بـــ (أنْ) المضمَرة وُجوبًا بعد واو المعيّة الواقعة في جواب الأمر.انظر: الكتاب ٣/٤٥، وهذه هي الرواية الجيدة، وقد روي:أدع فإن أندى ... وهذا يجوز في الضرورة على وجهين: حذف لام الأمر، وحذف الواو اجتزاء بالضمة للضرورة. انظر:شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٨٩٥).

البيت مشكوك فيه عنده لما أنشده ، وهو المعروف بدقته وضبطه وحرصه على استخدام الشواهد الصحيحة الموثقة عند العلماء"(١).

وقد تكون هذه الإشارة بالوضع نقلها سيبويه عن الرواة الذين سَمِعَ منهم، من باب نقدهم للبيت،كما يقول السيوطي نقلا عن أبي على القالي:" رُواةُ الشِّعْرِ أعقلُ من رُواة الحديث؛ لأن رُواةَ الحديث يروون مصنوعا كثيرا، ورُواة الشعر ساعةَ يُنْشِدون المصنوع ينتقدونه ويقولون: هذا مصنوع"(٢).

وعليه فاتهام شاهد سيبويه بالوضع لا اعتداد به، ولا يمنع من الاحتجاج به ؛ لأن راويه إمام ثقة مشهود له ولشواهده بالعدالة والنزاهة ،كما قال البغدادي :" وَلكَون أبياته أصح الشواهد التزمنا فِي هَذَا الشَّرْح أَن ننص على مَا وجد فِيهِ مِنْهَا بَيْتا بَيْتا ونميزها عَن غَيرهَا ليرتفع شَأْنَهَا وَيظْهر رُجْحَانَهَا"(٣).

٣–ومن إشارة سيبويه بالوضع –أيضا– قول القائل:

إذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بلَحْمٍ ... فذاكَ أَمانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ(٤).

حيث قال قبل البيت : "ويقال : وضعه النحويون"(٥).

وقد أورده سيبويه في كتابه في موضعين :

(١)انظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص:٢٢٧،٢٢٨.

(٢)المزهر١/١٣٨.

(٣) خزنة الأدب ١/١٧.

(٤) سبق تخريجه.

(٥)الكتاب٣/٦١.

الأول–في(هذا باب الجزاء)،جاء في أثناء حديثه عن عدم الجزم بـــ(إذا) ، وذلك لأن (إذا) لمعلومٍ تُيُقن وجودُه أو رُجِّح، بخلاف (إنْ) فإنما للمبهم المشكوك فيه [١].

الثاني– في (باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها) على جواز حذف حرف الجر من المقسم به (أمانة الله)، أراد: (وأمانة الله) ، جازَ حيثُ كثُر في كلامهم فحذفوه تخفيفًا كما حُذِفَ (رُبَّ) ، فلما حُذِفَ أُعمل الفعل المضمر، ولكنه لا يضمر ما يتعدى بحرف جر ، ومذهب البصريين أن المُقْسَم به إذا حذف جاره بلا عوض ولم ينو المحذوف جاز نصبه كائنا ما كان[٢].

وعبارة سيبويه (ويقال : وضعه النحويون) إشارة منه إلى أن هذا الاتهام لم يثبت عنده،لذلك رواه، حتى إنه أخبر عن وضعه بصيغة التمريض (ويقال...)، مما يدل على أنه مجرد اتهام ، لا أساس له من القطع واليقين.

٤– ومما أشار إلي وضعه أيضا قول القائل:

أسعدَ بنَ مالٍ ألم تَعلموا ... وذو الرأى مَهْمَا يقُل يصدُقِ[٣].

وقد ذكر قبله:"وهو مصنوع على طَرَفَة، وهو لبعض العِباديين"[٤].

ويلاحظ من عبارة سيبويه أن الشعر ثابت ، وإنما الاختلاف في نسبته، وهذا لا

(١)انظر: الكتاب٣/٦١.

(٢)انظر: الأصول في النحو١/٤٣٣، وشرح التسهيل٣/٢٠٠.

(٣)سبق تخريجه.

(٤)الكتاب٢/٢٥٥.

يضر بالاستشهاد ولا يقدح فيه ؛ لأن الأساس أن يكون صالحا لأن يُحْتَجَّ بشعره، من حيث التحديد الزمنى لعصر الاستشهاد، وإن اختُلف في قائله.

وقد استدل به سيبويه على ترخيم (مالك) في غير النداء للضرورة على لغة من لا ينتظر، بدليل أنه نوّنه، ومجيء المرخم للضرورة في غير النداء على لغة التمام– وهي لغة من لا ينتظر – جائز بإجماع النحاة، سواء أكان قبل الترخيم مختومًا بالهاء أم كان غير مختوم بها(١).

وأورد سيبويه مثله في الباب قول امرئ القيس :

لَنِعْمَ الْفَتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ والْخَصَرْ(٢).

أراد : ابن مالكٍ ، لكنه رخمه ضرورة ، فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء ولهذا نوّنه على لغة من لا ينتظر(٣).

كما أورد شاهدا آخر نسبه لرجل من بني مازن:

علىَّ دِماءُ البُدنِ إن لم تُفارِقِى ... أبا حردَبٍ ليلاً وأصحابَ حردَبِ(٤).

أراد (ليلى) فرخّم، وصَرف، كأنه سمّي بـ (ليل) ، وليس هذا على ترخيم (حردبة)–كما ذكر ابن السيرافي وابن منظور– لأنه في ذكر ترخيم ما ليس فيه

(١) انظر : توجيه اللمع /٣٣١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧١ ، وشرح الألفية لابن الناظم /٦٠٢ ، والمساعد ٢/ ٥٦٠.

(٢) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه / ١٤٢، والكتاب٢/٢٥٤.

(٣) انظر: الكتاب٢/٢٥٤–٢٥٥، والتصريح ٢/٢٦٦.

(٤)من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢٥٥؛ ولسان العرب ١/ ٣٠٨ (حردب)،ولمالك بن الريب في ديوانه ص ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٨.

الهاء[١].

فلا يضير القاعدة كون بيت طَرَفَة السابق مصنوعا، إن سلمنا بذلك؛ إذ لا خلاف بينهم في هذه المسألة،فهذا الوجه مُجْمَعٌ على جوازه للضرورة، وإنما الخلاف في ترخيمه في غير النداء على لغة من ينتظر، حيث أجازه سيبويه ، ومنعه المبرد[٢].

ويدل للجواز قوله:

ألا أَضْحَت حِبالُكم رِماما ... وأضحت منكَ شاسِعة أُماما[٣].

هكذا رواه سيبويه، ورواه المبرد:

وما عهدي كعهدك يا أُماما

فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه.

قال ابن مالك:" والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تُدفع إحداهما بالأخرى"[٤].

تلك كانت الشواهد الواردة في الكتاب مما أشار سيبويه إلى صناعتها ووضعها،

---

(١)انظر في تحرير الشاهد: شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٢٨٦).

(٢) انظر خلافهما في : شرح التسهيل٣/٤٣٠، والمقاصد الشافية٥/٤٦٠.

(٣)من الوافر لجرير في ديوانه ص٢٢١؛ والكتاب ٢/ ٢٧٠؛ والشاهد فيه ترخيم (أماما) على لغة من ينتظر في غير النداء ضرورة ، ولو رخم على لغة التمام ، لقيل : (أمامُ) بالرفع. انظر:المقاصد النحوية٤/١٧٥٨،وحاشية الصبان (٣/ ٢٧٤).

(٤)شرح الكافية الشافية٣/١٣٧١.

وأما ما استشهد به سيبويه ولم يشر إلي وضعه، وجاء في مصادر أخرى أنه مصنوع، فخمسة شواهد ،أشهرها:

١- حَذِرٌ أمورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا ليسَ مُنْجِيَهُ منَ الأَقْدَارِ(١).

وكانت أول إشارة بوضع هذا الشاهد على لسان المازني فيما رُوي عنه أنه قال :" سمعت اللاحقي يقول : سألني سيبويه : هل تحفظ للعرب شاهدا على إعمال (فَعِل)؟ قال: فوضعتُ له هذا البيت"(٢).

وقد عوّل المازني في ردّ البيت على ما أخبره به اللاحقي ،وأيده فيه المبرد(٣)، وكذا ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي(٤).

ورائحة الوضع تفوح من هذه الرواية التي جاءت على لسان المازني لأمور:

أولها- أن هذا البيت نُسِبَ تارة للاحقي ، ونُسِبَ -أيضًا- إلى ابن المقفع(٥) ،"والاختلاف في تسمية هذا الشاعر المُدَّعِي يوحي بأنها رواية موضوعة، ووقوع مثل هذا من سيبويه مستبعد، فإنه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله(٦).

(١)سبق تخريجه.

(٢)انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي٢/١٠٥٨-١٠٥٩، وخزانة الأدب٨/١٦٩.

(٣)المقتضب ٢/١١٧.

(٤)انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل. ص:١٣١.

(٥)انظر: شرح المفصل٤/٩١،وخزانة الأدب٨/١٧٢.

(٦)انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٧٩.

ثانيها–لم يكن سيبويه بهذه الغفلة حتى يخترصَ عليه اللاحقي،ويَقبل قولَه، وهو الذي أقرّ على نفسه بالوضع ، ولا أدرى كيف خفي هذا على المازني؟ فاللاحقي أقر على نفسه بالكذب ،وعدم النصيحة، ومَنْ كانت هذه صورته بَعُدَ في النفوس أن يسأله سيبويه عن شيء، فكيف يقبل سيبويه قوله؟ ولعله كَذَبَ في قوله: سألني سيبويه[١].

ويبدو أنها قصة موضوعة ، أراد بها صاحبها(اللاحقي) الفخر والاستعلاء ، أنه كان ممن يسألهم سيبويه ويَروِى عنهم . وإذا كان حقاً أن سيبويه سأل اللاحقى ، ونقل عنه ، فما باله لم يذكر ذلك تصريحاً أو تلميحاً كدأبه فى المواطن الأخرى؟ حتى وإن صحت ، فما هى على كل حال بضائرة سيبويه، إذ كيف يطعن في روايته بقول من أقر على نفسه بالكذب[٢].

ثالثها–عبارة اللاحقي (فوضعت له البيت) ربما يكون معناه : رويت له البيت، وليس حقيقة الوضع المعروفة، وهذا المعنى ذهب إليه أبو نصر القرطبي المجريطي في ردّه على المبرد بقوله :" فَسَبَقَ إلى محمد بن يزيد حين قال :فوضعت له هذا البيت أن شاعره اللاحقي وضعه لذلك،وهذا ضعيف في التأويل، وكيف يصلح أن ينسب اللاحقي إلى نفسه ما يضع منه ولا يَحِلّ؟ أو كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه، وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله وأخذْه عن الثقات الذين لا اختلاف

(١)انظر: البسيط في شرح الجمل١٠٥٩/٢.

(٢)انظر: شرح الجمل٥٦٣/١، وسيبويه إمام النحاة. ص:١٥١.

في علمهم وصحة نقلهم؟ وإنما أراد اللاحقي فوضعت له البيت : فرويته له"[١].

رابعها– اتهام هذا الشاهد بالصنع لم يلق قبولا من النحاة ، بل صححوا البيت ودافعوا عنه ووصفوا الروايات حوله بأنها ضعيفة شاذة ، وإنما يُحْمَل القَدْح في البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين، وتقوّل المتعنّتين ،ومن هؤلاء المنتصرين له ابن السيرافي ، وابن يعيش ،وابن عصفور ، وابن مالك ،وابن أبي الربيع[٢].

خامسها–الخلاف في هذا الشاهد يعود إلى الخلاف في أصل المسألة فسيبويه يجيز إعمال صيغة المبالغة(فَعِل)، شأنها في ذلك شأن بقية أخواتها،وحجته في ذلك السماع والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة،والمازني والمبرد يمنعان إعمال "فَعِلٌ" و"فَعِيلٌ" ويعملان الباقي؛لأن "فَعِلًا" و"فعيلًا"،بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فهما كقولك: "رجل كريم وظريف"، و"رجل عَجلٌ ولَقِنٌ"، إذا كان ذلك كالطبيعة، وحملوا ما احتجّ به من الأبيات على غير ما ذكره ، ولعل هذه الرواية بأن البيت موضوع من قبيل إبطال مذهب سيبويه[٣].

وقد جاء إعمال "فَعِل" فيما لا سبيل إلى القدح فيه، فلو سلمنا أن بيت اللاحقي موضوع ففي الباب غيره، وكما تقول العرب:(إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فعيرٌ في

(١)شرح عيون كتاب سيبويه. ص:٨١.

(٢)انظر:شرح أبيات سيبويه ٢٧٠/١،وشرح المفصل٩٢/٤،وشرح الجمل٥٦٣/١،وشرح التسهيل٨١/٣، والبسيط١٠٥٩/٢.

(٣)انظر: شرح المفصل٩١/٤، والبسيط١٠٥٨/٢–١٠٥٩، والتصريح١٦/٢.

الرِّباطِ)[١].

فمما أثبتوا به إعمال (فَعِل) –غير بيت اللاحقي– قول زيد الخيل:

أتاني أنّهم مَزِقُونَ عِرْضِي ... جحاشُ الكِرْمِلَيْن لها فَدِيدُ[٢].

قال: "مزقون عرضي" كما ترى،فنصب (عرضي) بـــ(مزقون) فأجراه مجرى "مُمَزِّقين ،وهذا مما لا يمكن فيه التأويل[٣].

وقول لبيد العامري:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ ... بسَرَاته نَدَبٌ لها وكُلُوم[٤].

فنصبَ (عضادة) على المفعول بـــ(شنج)، لا على الظرف، كما خرجه أبو عمرو بن العلاء ؛ معلِّلا أنّ شَنِجًا لا يتعدى، أي: متقبِّض في عِضادة سَمْحَجٍ.

وهذا –منه على إمامته– ضعيف ؛ لأنَّ الأسماء لا تنصب ظروفًا بقياس[٥]، وإنما هو منصوب بـــ(شَنِجٌ)، وهو لا يحتمل غيرَ هذا التأويل، وعليه معنى الشعر، لأنّه وَصَف المِسْحَل، وهو عَيْر الوحش، بالنشاط والهِياج، وشبّه ناقتَه به في هذا الحال، كأنه قال: هو لازم قوائم سمحج ، ولو كان المعنى على التفسير الآخر–أعنى النصب على الظرفية على أن (عضادة) بمعنى ناحية، على تقدير: لازم في ناحية

(١)من أمثال العرب المشهورة ، يضرب في الرضا بالحاضر وتركِ الغائب . انظر : مجمع الأمثال ١/٢٥.

(٢)سبق تخريجه.

(٣)انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي٢/١٠٥٩.

(٤)سبق تخريجه.

(٥)انظر: التذييل والتكميل١٠/٣١٦.

أتان–لَقَصَّرَ في وصف ناقته[١].

وأما ثاني شواهد سيبويه التي اتهمت بالوضع في مصادر أخرى غير (الكتاب) فقوله:

٢- هَلْ أنتَ باعثُ دِينَارٍ لحاجَتِنَا أو عَبْدَ رَبٍّ أخَا عَوْنِ ابنِ مِخْرَاقِ[٢].

واستشهد به سيبويه على نصب (عبدَ ربّ) وعطفه على موضع (دينار). والأصل: (هل أنت باعثٌ دينارا أو عبدَ رب) ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَفْهِمهُ عَمَّا سيقع، وَنصب الثَّانِي على التبعية، وَلَو جَرّه على مَا قبله كَانَ عَرَبيا جيدا مثل النصب[٣].

ويجوز أن ينصب بإضمار فعل–كما ذهب الزجاجي– كأنه قال: (هل أنت باعث دينارا أو تبعث عبد ربّ) [٤].

وكلام سيبويه يدل على هذا التقدير؛ لأنه قال قبل هذا البيت:" وَتقول فِي هَذَا الباب: هَذَا ضَارب زيدٍ وعمروٍ إِذا أشركت بَين الآخر وَالأول فِي الجَار ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي العَرَبيَّة شيءٌ يعْمل فِي حرف فَيمْتَنع أَن يُشْرك بَينه وَبَين مثله.وَإِن شِئْت نصبت على المَعْنى تضمر لَهُ ناصباً فَتقول: هَذَا ضَارب زيدٍ وعمراً ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَيضْرب عمرا أَو وضاربٌ عمرا"[٥].

---

(١)انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٤٤٢،و شرح المفصل٤/٩٣.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر :الكتاب١/١٧١، والمقتضب٤/١٥١، والأصول في النحو١/١٢٧.

(٤) انظر :الجمل ٨٨ ،وخزانة الأدب٨/٢١٦.

(٥) الكتاب١/١٦٩.

وقيل: لا يحتاج هنا إلى الإضمار؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الاستقبال، وموضع (دينار) نصبٌ ، فهو معطوف على الموضع؛ فلا يحتاج إلى تكلف إضمار، وإنما يحتاج إلى الإضمار إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي؛ لأن إضافته إضافة محضة لا ينوى بها الانفصال،فالخروج بالمسألة إلى تكلفٌ الإضمار خلافُ القاعدة، فإن الإضمار من غير حاجة إليه تكلفُ ما لا دليل عليه(١).

وهذا البيت اتُّهِم بالصنعة، نقل هذا الاتهام لنا العيني ،والبغدادي ، يقول العيني :" أقول: قائل هذا البيت مجهول ، وقيل : إنه مصنوع، وقيل: إنه لجرير الخطفي"(٢).

والبغدادي يقول:" وَالْبَيْت من أَبْيَات سِيبَوَيْهِ الْخمسين الَّتِي لم يعرف قَائِلهَا. وَقَالَ ابْن خلف: وَقيل هُوَ لجَابِر بن رألان السنبسي. وسنبس: أَبُو حَيّ من طيىء.وَنسبه غير خدمَة سِيبَوَيْهِ إِلَى جرير ، وَإِلَى تأبط شرا ، وَإِلَى أَنه مَصْنُوع. وَالله أعلم بِالْحَال"(٣).

ولا نرى في كلامهما نصا أو دليلا قاطعا استقيا منه أنه مصنوع، ويبدو أنهما رأيا تلك الحاشية في هامش الكتاب فاستقيا قولهما منها،ولكن مَنْ هذا الذي زعم أنه مصنوع ؟ وما دليله؟ لا ندري، ولذلك لا نستطيع أن نزعم أنه مصنوع

(١) انظر : المقاصد الشافية٤/٣٠٨، والمقاصد النحوية٣/١٤٣٨.

(٢) المقاصد النحوية٣/١٤٣٨.

(٣) خزانة الأدب ٨/٢١٩.

اعتمادا على زَعْمٍ ، لا ندري من هو صاحبه، ومن أين جاء بدعواه؟[١].

كما أن سيبويه لم يسمع هذا البيت أو هذه الرواية إلا عن طريق شيخه عيسى بن عمر ، حيث قال:"وزعم عيسى أنَّهم يُنشِدون هذا البيت:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا ... أو عبدَ رب أخا عون بنِ مِخراقِ"[٢].

وعيسى بن عمر ثقة فيما يقول، وثّقه العلماء من أهل الطبقات، وسيبويه اعتمد على سماعه كثيرا في الكتاب[٣].

وقد استشهد جماعة من النحويين بهذا البيت: كالمبرد ،وابن السراج ، والنحاس،والزجاجي،وابن السيرافي ،وابن السِّيد،وابن مالك،وبدر الدين ابن الناظم،والشاطبي[٤]،ولو كان اتهام البيت بالوضع صحيحا لَمَا استشهدوا به.

وثالث شواهد سيبويه التي اتهمت بالوضع قوله:

٣- كَنَواحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ... وَمَسَحْتِ باللَّثَتَينِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[٥].

وقد نسبه سيبويه إلى خُفَاف بن نُدْبَة السُّلَمِي، واستشهد به علي حذف الياء من

---

(١) انظر :شواهد الشعر في كتاب سيبويه٢٣٣-٢٣٤.

(٢) الكتاب ١٧١/١.

(٣) انظر : طبقات النحويين واللغويين. ص:٤٢، ونزهة الألباء . ص: ٢٨.

(٤) انظر على الترتيب : المقتضب ١٥١/٤، والأصول في النحو١٢٧/١ ،والجمل. ص:٨٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس. ص:٨٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٣٦١/٢،والحلل في شرح أبيات الجمل. ص:١١٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٧، وشرح ابن الناظم على الألفية ص: ٣٠٧ ،والمقاصد الشافية ٤/ ٣٠٧.

(٥) سبق تخريجه.

(نواحي) مع الإضافة، والاجتزاء عنها بالكسرة للضرورة ، كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتحة عن الألف، وحذف الياء في غير الإضافة أسهل[١].

وقد اتُّهِم هذا البيت بالصنعة،وأنه من وضع ابن المقفع، ومستند هذه التهمة أمران:

الأول – ما نقله السيرافي عن أبي محمد التّوّزيّ، حيث قال:" " وزعم أبو محمد التّوّزيّ، وهو من متقدّمي أهل اللغة من أصحاب أبي عبيدة، أنه بلغه أن ابن المقفع وضع هذا البيت"[٢].

ومثل هذا القول نقله البغدادي عن أبي العلاء المعري، حيث قال :" وقد أنشد سيبويه بيتا ينسب إلى خُفاف بن نُدْبة، ويقال : إنه مصنوع ، صنعه ابن المقفع"[٣].

الثاني– أن سيبويه نسبه لخفاف بن نُدْبة ،وهو ليس في شعره ، ذكر هذا السيرافي في تعقيبه على البيت:"ويقال: إن هذا البيت مصنوع، وما وجدته في شعر خُفاف"[٤].

فكأن عدم وجود البيت في شعر خفاف دليل من السيرافي على القول بالصنعة.

ولردِّ هذه التهمة عن شاهد الكتاب أقول:

أولا– أما نسبة وضع البيت لابن المقفع كما زعم التّوّزيّ فيما بَلَغه،فليس الأمر

---

(١) انظر: الكتاب١/٢٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي١/٢٧٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/٢٥٤.

(٣) شرح أبيات المغني ٢/٣٣٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١/٢١٦.

كما قال؛ لأن ابن المقفع لم يكن مشهورا بهذا ، وجميع ما يُنسب إلى ابن المقفع مقطوعتان أو ثلاث، بعضها في الحماسة، وليس له مقطوعة على هذا الوزن ولا على هذا الرَّويّ[١].

ثانيا– ليس معنى أن البيت لم يجده السيرافي في شعر (خفاف) أنه موضوع، فأما نسبته إلى (خفاف) فقد يكون من عمل الرواة والنقلة للكتاب ، وليس من عمل سيبويه؛ لأن سيبويه لم يكن يُعنَى في كتابه بنسبة كل الشواهد ، وأن العلماء بعده نسبوا عددا كبيرا من هذه الشواهد ، ثم تداخلت تلك الشواهد التي نسبها العلماء مع ما نسبه سيبويه حتى أصبح من العسير فصل ما نسبه سيبويه عن غيره[٢]، ولا يمتنع أن يكون لـــ(خفاف) كما ذكر من نسبه إليه. وإن كان لم يقع في شعره، فَرَبّما سقط منه بفعل الرواة، كما ينسب البيت أيضا إلى زهير[٣]؛ إذن فالشعر ثابت وإن اختُلف في نسبته،وهذا لا يمنع من الاستشهاد به؛ لأنه في عصر الاحتجاج.

ثالثا– مما يزيد الثقة بهذا الشاهد الذي جاء في الكتاب منسوبا إلى (خفاف) أن الجرمي نسبه أيضا لـــ(خفاف)[٤]، والجرمي من العلماء الثقات، كان أثبت الناس

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه١/٢٧٨.
(٢) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص:٢١٤.
(٣) شرح أبيات سيبويه١/٢٧٨.
(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٥٤.

في كتاب سيبويه، كما قيل عنه[١].

كما استشهد به بعض النحويين منسوبا لـــ(خفاف)، كالنحاس ، والأنباري، وابن الخباز، والشاطبي[٢]، وبعضهم استشهد به غير منسوب كابن السراج ، والفارسي، وابن الأثير ، وابن يعيش ، وابن هشام[٣]، ولم يشر أحد منهم إلى أنه مصنوع، وذلك مما يعزز الثقة في شاهد الكتاب، فإذا لم يصح هذا البيت عند التّوّزيّ فقد صح عند كثيرين غيره، وقد جاء البيت منسوبا لخفاف في ديوانه المطبوع[٤].

رابعا– مصدر هذه التهمة هو التّوّزي،والتّوّزي تتلمذ لأبي عبيدة ، يُكثر عنه الرواية ، ولم يكن أبو عبيدة من محبيّ سيبويه[٥]، فَرُبَّما تأثّر التّوّزيّ بشيخه، كما أن التّوّزّي ممن يقع منه الخلل في الرواية ، وهو صاحب المجلس المشهور في حضرة الخليفة الواثق حين غنّت جارية:

---

(١) انظر: إنباه الرواة٢/ ٨٢.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس(٤٢)، والإنصاف٢/ ٤٤٣، وتوجيه اللمع(٨٣)، والمقاصد الشافية٢/١٥٣.

(٣)انظر: الأصول في النحو٣/ ٤٥٦، والتعليقة١/ ٥٠،والبديع في علم العربية (٢/ ٥٢٣) ،وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٧٤) ،ومغني اللبيب (ص: ١٤٣).

(٤)ديوان خفاف بن ندبة السلمي ضمن (شعراء إسلاميون) صنعة نوري القيسى، عالم الكتب بيروت ط الثانية: ١٤٠٥.

(٥) انظر:مراتب النحويين. ص: ٩١، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص: ٢٣٠.

أَظَلُومُ إِنَّ مُصابُكُمْ رَجُلًا ... أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[١].

فَرَدّ التّوّزيّ عليها نصبها رجلا، وظنّ أنه خبر (إنّ)، وإنما هو مفعول به للمصدر (مصابكم) أي: (إصابتكم)، و(ظلمُ) في آخر البيت خبر (إنّ). فقالت الجارية: لا أقبل هذا ولا أغيّره، وقد قرأته بهذه الصورة على أعلم الناس بالبصرة أبي عثمان المازني، فأمر الواثق بإحضاره،فقال له المازنيّ للتّوّزيّ: كيف تقول: «إن ضربك زيدا ظلم»؟ فقال التوّزىّ: حسبى، وأدرك خطأه[٢].

ورابع شواهد سيبويه التي اهتمت بالوضع قوله:

٤- ضعيفُ النّكايَةِ أَعْدَاءَه ... يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ[٣].

واستشهد به سيبويه على عمل المصدر المحلّى بـــ (أل) (النّكاية)عملَ الفعل، فنصب (أعداءه) مفعولاً به، فهو يجيزه بلا قبح[٤].

ومنع ذلك الإعمال الكوفيون، والبغداديون ، وبعض البصريين كابن السراج[٥] ؛ لقلته في السماع، وضعفه عن القياس ؛ لِخُرُوجِهِ عَن شبه الْفِعْل وبُعْده عنه؛ لاقترانه بـــ(أل)، فينصب مَا بعده بإضمار مصدر منكور ، فيقدره:

---

(١) من الكامل، للحارث بن خالد في المقاصد النحوية في(٣/ ١٣٩٩)، وللعرجي في درة الغواص (٩٦)، ومغني اللبيب (٦٩٧)، والاستشهاد في قوله: "مصابكم" حيث عَمِل عَمَلَ فعله، وهو مصدر ميمي، وذلك جائز بالاتفاق.

(٢) انظر: إنباه الرواة١/ ٢٨٤.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: الكتاب١/ ١٩٢، وارتشاف الضرب٥/ ٢٢٦١.

(٥) انظر: الأصول ١٣٧/١، وارتشاف الضرب٥/ ٢٢٦١، والتصريح٢/ ٦.

ضَعِيف النكاية نكايةً أعداءه[١].

وأجازه الفارسي على قُبْحٍ؛لأنه عُرِّف تعريفاً لا ينوي به الانفصال،ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل، كاتصال المصدر المضاف، فقد باين الفعل، ألا ترى أن المصدر المعرف بالإضافة، قد ينوي بإضافته الانفصال، كما ينوي باسم الفاعل في نحو: هذا ضارب زيد غداً، فصار المصدر المضاف إليه شبيهاً ونظيراً يحمل عليه، ولا نظير لمصدر عُرّف بالألف واللام، يُحمل عليه في شَبَهِه، ويُرَدّ إليه [٢].

وفصّل ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة بين أن يكون بـــ(أل) معاقبة للضمير، فيجوز، نحو: "إنك والضرب خالدا المسيء إليه" أي: (وضربك خالدا) ، وإلا ، فلا يجوز ، نحو: "عجبت من الضرب زيدٍ عمرا" ، واختاره أبو حيان[٣].

ولم يطعن في البيت أحد ممّن خالف سيبويه في إعمال المصدر المعرّف ، سوى القيسي شارح شواهد الإيضاح حيث قال :" قائل هذا البيت مجهول، وذُكر أنه مصنوع"[٤].

والواضح من العبارة أن القيسى لم يذكر لنا مصدر هذه الدعوى، ونقلها بصيغة التمريض صيغة المبني للمجهول(ذُكِرَ)، وربما لجهالة قائله،وقد استشهد به كثير من النحاة، سواء من شرّاح الكتاب أو شرّاح شواهده،أو من غيرهم، ولم يذكروا هذه

(١) انظر: التصريح٢/ ٦، وخزانة الأدب ٨/ ١٢٨.
(٢) انظر: الإيضاح العضدي . ص: ١٦٠، إيضاح شواهد الإيضاح١/ ١٨٠.
(٣) انظر: ارتشاف الضرب٥/ ٢٢٦١ ، والمساعد٢/ ٢٣٥.والتصريح٢/ ٦.
(٤) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح١/ ١٧٧.

التهمة للبيت، مما يدل على أن القيسي تفرد به، ولا يمكن لنا أن نأخذ بقوله أمام هذا السواد الأعظم ممن استشهد بالبيت، ولم يذكر أنه مصنوع(١).

وآخر هذه الأبيات الخمسة المتهمة بالوضع قوله:

٥- وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ ... وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ(٢).

واستشهد به سيبويه على إبدال العين ياء في (لضفادى) يريد (لِضفادِع)، ضرورة ، فلو قاله لانكسر البيت، إذ كَرِهَ أن يُسكِّن العينَ في موضع الحركة، فأبدل منها ما يكون ساكنًا في حال الجرِّ، وهو الياء فاستوى وزن الشعر؛ لأنه لا يصلح في هذا الموضع من حروف المد واللين التي هي أحق بالزيادة إلا الياء، لأنه احتيج إلى حرف لا تدخله الحركة وقبله كسرة، لأنها تسكن في موضع الجر، ومع ذلك فإن الياء بالمد الذي فيها تقارب الاتصال بمخرج العين (٣).

وقد أشار الأعلم إلى أنه مصنوع ، حيث قال :" ويقال : إنه مصنوع لخلف الأحمر"(٤).

---

(١) كالسيرافي في شرح الكتاب (٢/ ٤٨)، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه١/ ٢٦٠، وأبي علي في الإيضاح:١٦٠،وابن جني في المنصف٣/٧١،والزمخشري في المفصل:٢٨١، وابن يعيش في شرح المفصل٤/ ٧٢، والعكبري في اللباب١/ ٤٥٠، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٣،وأبي حيان في التذييل والتكميل (١١/ ٨٤).

(٢)سبق تخريجه.

(٣) انظر :الكتاب ٢/ ٢٧٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني(١/٣٣٦-٣٣٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٥)،والممتع الكبير في التصريف (ص: ٢٤٩).

(٤) تحصيل عين الذهب(١/ ٣٤٤)، وانظر: النكت ١/٥٩٥.

وتابعه ابن يعيش ، فقال: وربما جاء هذا البدل في غير التضعيف، أنشد سيبويه لرجلٍ من يَشْكُرَ، وقيل: هو مصنوع لخَلَفٍ الأحمر:

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ..... إلخ"[١].

ولم يذكر الأعلم ولا ابن يعيش من أين جاءا بهذه الدعوى[٢]، وعبارتهما جاءت بصيغة التمريض (ويقال، وقيل)،وعبارة ابن يعيش مصنوع لـــ(خلف)، ربما تعنى أنه منحول بمعنى أنه لرجل من يشكر ثم نُحِلَ–نُسِبَ– لـــ(خلف) ، ويؤيد هذا ما ذكره الجاحظ أن الرواة ولّدوا أرجازا على لسان خلف الأحمر لم يقلها[٣].

واستشهد به كثير من العلماء،ولم يشيروا إلى أنه مصنوع،كالمبرد، والرماني،وابن السيرافي، والزمخشري،وابن عصفور،والرضي، وغيرهم[٤].

وبهذا ومن خلال ما تقدم ننفي تهمة الوضع عن شواهد سيبويه ، وروايتها له دليل على وثوقه بها ؛ إذ لا يروي إلا ما سمع عن العرب.

ثانيا- شواهد أخرى غير شواهد سيبويه.

أما الشواهد الأخرى التي أشار العلماء إلى وضعها وصنعها غير شواهد سيبويه ،

(١) شرح المفصل(٥/ ٣٧٩).

(٢) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص:٢٣٥.

(٣)انظر: الحيوان(٤/ ٣٤٧)، والمعايير النقدية في ردّ شواهد النحو الشعرية. ص:٢٩٨.

(٤)انظر: المقتضب (١/ ٢٤٧)، وشرح الكتاب للرماني (ص: ٣٣٦)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ٤٥)، والمفصل (ص: ٥٠٩)، والممتع الكبير(ص: ٢٤٩)، وشرح الشافية للرضي(٣/ ٢١٢).

وقد سبق ثبتها، فهي:

١- لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[١]

٢- اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[٢].

٣- أعرف منها الجيد والعينانا ... ومنخرين أشبها ظبيانا[٣].

٤- فما والَ ولا واحَ ... ولا واسَ أبُو هِندِ[٤].

٥- عليه مِن اللُّؤْمِ سِرْوَالةٌ ... فليسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ[٥].

٦- فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ

تساويُ عَنْزِي غيرَ خَمْسِ دراهِمِ[٦]

٧- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ...

صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قِيْسُ عَن عَمْرو[٧]

٨- قدْ صرّتْ البكرةُ يَومًا أَجْمَعا[٨].

---

(١)سبق تخريجه.

(٢)سبق تخريجه.

(٣)سبق تخريجه.

(٤)سبق تخريجه.

(٥)سبق تخريجه.

(٦)سبق تخريجه.

(٧)سبق تخريجه.

(٨)سبق تخريجه.

٩- ما للجمالِ مشيُها وئيدا ... أجندلاً يحملنَ أم حديدا[١].

١٠- وكأنها بين النساء سبيكة ... تمشى بسدة بيتها فَتُعِيّ[٢].

١١- جَزَى رَبه عني عَدِيّ بنَ حَاتِمٍ ...

جزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وقَد فَعَلْ[٣].

١٢- فلا واللَّه لَا يُلْفِي أُنَاسٌ ... فَتى حَتَّاكَ يا ابنَ أَبِي زِيَادِ[٤].

١٣- وَمَشى الْقَوْم إِلَى الْقَوْم ... أحاد وَأثْنى

وَثَلَاثًا ورباعا ... وخماسا فاطعنا

وسداسا وسباعا ... وثمانا فاجتلدنا

وتساعا وعشارا ... فأصبنا وأصبنا

لَا ترى إِلَّا كَمِيّا ... قَاتلا مِنْهُم وَمِنَّا[٥].

١٤- تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شَفَتْ

غلائل عبد الْقَيْس مِنْهَا صدروها[٦].

---

(١)سبق تخريجه.

(٢)سبق تخريجه.

(٣)سبق تخريجه.

(٤)سبق تخريجه.

(٥)سبق تخريجه.

(٦)سبق تخريجه.

١٥- أُمَّهتي خِنْدِف والياس أبي[١].

١٦- ياليتني مِثلُك في البياض ... أبيضُ من أخت بني إِبَاضِ[٢].

وهذه الشواهد جميعها سبق التعرض إليها والتعليق عليها في أثناء الدراسة في مواضع متفرقة ، باستثناء الشاهدين الآخيرين ، وهما:

أُمَّهَتي خِندِفُ والياسُ أَبِي.

ياليتني مِثلُك في البياض ... أبيضُ من أخت بني إِبَاضِ.

أما الأول : فأشار إلى صُنْعِه السيوطي بما نقله عن المرزوقي في شرحه علي الفصيح، حيث قال:"وقال المرزوقي في شرح الفصيح: حكى الأصمعي قال: سألت أبا عمرو عن قول الشاعر:

أُمَّهتي خِنْدِف والياس أبي

فقال: هذا مصنوع وليس بحجة"[٣].

وهو شاهد على جواز أن يكون الهاء في (أمهات) أصلية ؛ لقولهم في الواحد: "أمّهة"، حيث أظهر فيه الهاء، وهو على الأصل، وذلك لأن أصل أم: أمّهة، ولذلك يجمع على: أمّهات، وهو ما ذهب إليه أبو بكر بن السراج [٤] .

---

(١)سبق تخريجه.

(٢)سبق تخريجه.

(٣)انظر: المزهر١/١٤٢.

(٤)انظر : الأصول في النحو (٣/ ٣٣٦)، وسر الصناعة(٢/٥٦٣)، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٤٢، شرح الشافية للرضي (٤/ ٣٠٢)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٥٤٧).

والجمهور على أن الهاء في (أُمّهَات) زائدة ، ووزنه: "فُعْلَهات" ؛ تمسكا بالظاهر من أن الواحدة (أمّ)، فالهمزة فاء، والميم عين، والميم الثانية لام، والمصدر (الأمومة)، وقد قالوا : (أمّ بيّنةُ الأمومة) ، ولو كانت أصليَّةً لثَبَتَتْ في المصدر والمفرد ، وكذلك قولهم:(أُمّات)،وكل هذا يدل على الزيادة(١).

وهذه الهاء زيدت للفرق بين العاقل وغيره ، وقد غلبت "الأُمَّهات" على الأناسيّ، و"الأُمّات" على البهائم،وَلَو وُضِعَ كلٌّ وَاحِدَة فى مَوضِع الأخرى لجَاز، وَلَكِن الوجه مَا ذكرتُ لك ، كما يجوز فى شِعْرٍ أن ترده إِلَى الأَصْل، فَتَقول: كل وَاحِدَة مِنْهُمَا أمٌّ ، فَمَا جَازَ من زِيَادَة فى هَذَا أَو حَمْلٍ على الأَصْل فَهُوَ فى الآخر جَائِز، وقد جاءت "الأمهات" منهما جميعاً(٢).

ولهذا حكموا على الشاهد المستدل به على أصالة الهاء بأنه مصنوع لا حجة فيه ، وربما استُند في وضعه إلى أن هذا الرجز لقصي بن كلاب أحد أجداد النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما نسبه إليه ابن مالك وأبو حيان ، وناظر الجيش ، والعيني(٣).

وقبله:

إِنِّي لَدَى الحَرْبِ رَخِيُّ اللَّبَبِ ... عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالِ وَهَبِ

(١)انظر : المقتصب ١٦٩/٣، وإسفار الفصيح للهروي ص: ٥١٣، وأدب الكاتب ٣٤٣، واللباب للعكبري(٢/ ٢٧٥)، والممتع الكبير (ص: ١٤٩)، وإيجاز التعريف (ص: ١٠١).

(٢)انظر : المقتصب ١٦٩/٣.

(٣)انظر: شرح التسهيل٩٩/١،والتذييل والتكميل٤٥/٢،وتمهيد القواعد٣٩٥/١،والمقاصد النحوية٢٠٨٥/٤.

وبعده:

حَيْدَةُ خَالِي ولَقِيطٌ وعَلِي ... وحَاتِمُ الطائِيُّ وَهَّابُ المِئِي.

فكيف يكون حَاتِم الطَّائِي أَبَا لـــ(قصيٍّ) مَعَ أَنه بعده بِمدَّة طَوِيلَة. وقافية الرجز أَيْضا تأباه وَلَيْسَ فِي هَذَا اشْتِبَاه[١].

وهذا ليس دليلا قاطعا على الوضع ؛ لأن قوله (وحاتم الطائي وهّاب المئي) زيادة من العيني لم أقف عليها عند غيره[٢] ، لذا نقده البغدادي فيها، حيث قال:"وزعم العيني أن بعده: (وحاتم الطائي) وهو خطأ قافيةً ونسباً، وإنما هذا البيت من أبيات لامرأة من اليمن"[٣].

وأما الشاهد الثاني:

ياليتني مِثلُك في البياض ... أبيضُ من أخت بني إِبَاضِ.

وهو شاهد استدلَّ به الكوفيون على جواز التفضيل من لفظ البياض والسواد؛ لأنهما أصل الألوان، وهذا كله عند البصريين من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه؛ لأنهم لا يجيزون التفضيل من الألوان مطلقا [٤].

فلم يشر إلى وضعه إلا ابن السراج– نقلا عن المبرد– حيث قال: " هذا

(١)انظر : خزانة الأدب٧/٣٧٩.

(٢)انظر : المقاصد النحوية ٤/٢٠٨٥.

(٣)انظر : شرح شواهد الشافية٤/٣٠٤.

(٤)انظر : الإنصاف ١/١٢٠، والتبيين عن مذاهب النحويين . ص: ٢٩٣ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٤.

معمول(أي مصنوع أو موضوع) على فساد ، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه ، وإنما يركن إلي هذا ضعفة أهل النحو(يقصد بهم: الكوفيين) ومن لا حجة معه ،وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القَصّاص في الفقه "[١].

وكلامه ليس حجة على الوضع، إذ إنه تفرد به ؛ لأن الواضح أنه– لهواه البصري– ردّ البيت بهذا ؛ لأنه شاهد للكوفيين، بدليل أنه عناهم بقوله (وإنما يركن إلي هذا ضعفة أهل النحو)، يقصد بضعفة أهل النحو : الكوفيين، ومن لا حجة معه، ولو كان هذا البيت موضوعا لكان الأجدر بالإشارة إليه المعنيين بمسائل الخلاف كالأنباري والعكبري ، ولم يرد عندهما اهتمامه بالوضع، فقد خرّجاه على الشذوذ أو الضرورة التي لا يقاس عليها[٢].

وبهذا أكون قد أنهيت بحثي هذا بأن قضية الوضع وإن كان لها أثر على الشاهد النحوي عند بعض النحويين من حيث ردّ الشاهد وتضعيفه ،لكن لا يمنع هذا من الاستشهاد به والتمثيل به ،لصدوره ممن يوثق به منهم ،لا سيما أن شُبَه الوضع كلها لا تفتأ غُلّة ولا تشفي عِلّة ،ولا تثبت عند الدراسة والتحقيق ، كما وضحت آنفا ،والله أعلم بالحال.

(١)الأصول في النحو١/١٠٥.

(٢)انظر : الإنصاف ١/١٢٣، والتبيين عن مذاهب النحويين . ص: ٢٩٣.

خاتمة البحث.

من خلال النظر في هذا البحث يمكن أن نقف منه على بعض النتائج والفوائد،منها:

*– إذا كان علماء العربية قد تأثروا بمنهج الفقهاء والأصوليين فيما يتعلق بأمر القياس والعلة، فقد تأثروا أكثر ما يتعلق في أمر السماع بمنهج المحدِّثين.

*– يظهر التأثير والتأثر بين اللغويين والمُحدِّثين في تلك الضوابط التي راعاها كلٌّ منهما فيما يتعلق بالمادة المروية عند كلٍّ منهما، فَثمَّ تشابهٌ بين منهج اللغويين ، والمنهج الذي سلكه المحدثون في الرواية.

*– تتمثل معالم هذا المنهج اللغوي الذي يشبه منهج المحدِّثين في مظهرين:

الأول– شروط تتعلق بناقل الرواية، من العدالة ، والضبط ، والسماع حسًّا.

الثاني– في طرق الرواية ، من حيث : طرق الإسناد ، والأخذ والتحمل.

*– كان لنتيجة تأثر اللغويين بمنهج المحدّثين أن ظهر عندهم ما يعرف بتعديل الرواة وتجريحهم ، كما نراه واضحا في كتب طبقات النحويين واللغويين. كما ظهرت بعض الظواهر التي تتعلق بالمتن والسند،كنسبة البيت إلى أكثر من قائل، ونسبة الشاهد لشاعر معين مع عدم جوده في ديوانه، وعدم معرفة قائل النص، وهو ما يعرف بمجهول القائل،وما يعرف بصنعة الشاهد ووضعه، وكل هذا أثّر على الشاهد من حيث قبوله وردّه ،وقوته وضعفه، حيث أصبحت هذه الظواهر التي أفرزها التأثر بالمنهج الحديثي مثارا للطعن في كثير من الشواهد النحوية ؛ لاتصافها بصفات تَحْرِمُها الثقة وتمنعها من الحجية.

*-إذا كان الاعتداد بالنصوص المروية ألجأ النحاة إلي اصطناع منهج المحدّثين في نقد النصوص وتوثيق نسبة الكلام إلي قائله،فإنه لم يكن من الضرورى استخدام هذا المنهج في رواية اللغة ؛ لأن هذا المنهج إن صح الأخذ به في توثيق الحديث النبوي الذي تؤخذ من نصوصه أحكام شرعية في العبادات والمعاملات، والعقائد، وآداب السلوك الإسلامي ، فإن النصوص المستعملة في استخراج القواعد اللغوية لم تكن تتطلب كل هذا ؛ لتنوع مصادرها ، بخلاف الحديث فإن مصدره واحد ، وهو النبي -صلي الله عليه وسلم-أما مادة اللغة -غير الحديث- فتختلف مصادرها باختلاف عشرات الألوف من الشعراء والأعراب الذين التقي بهم الرواة ، فالتزام ضوابط الرواة من السماع والتلقي أمر فيه تكلف.

كما أنه بسبب هذه الضوابط الصارمة حُرِمْنَا شواهد كثيرة لشعراء عرفوا باسم (المُوَلَّدين)بسبب تحديد الإطار الزماني والمكاني، مع أنها- أو بعضها- لا تقل فصاحة عن زمن الاحتجاج، وطُعِن في شواهد كثيرة بسبب اتصافها ببعض الصفات تَحْرِمُه الثقة وتُبعده عن الحجية،كاختلاف روايتها ، أو تعدد نسبتها، أو جهالة قائليها،أو اتهامها بالوضع والصنعة.

*-إذا كان لا يسعني القول بأن شواهد النحو خالية من شواهد موضوعة أو متهمة بالصنعة، غير أن المبالغة والتهويل في شأنها أمر لا نقبله البتة، ولا يصح أن نرمي نحاتنا – وما هم عليه من الوُفور والجلال- بخلق الشواهد وصناعتها لبناء قاعدة أو توجيه حجة ؛ بناء على شواهد، تدور حولها تُهَمٌ، يمكن

تفنيدها،ربما كان للعصبية البلدية بين البصريين والكوفيين والخصومات الشخصية–أثر في افتعالها، فنسبة صنعة الشواهد للنحويين بما يوافق أقيستهم يُعَدُّ طعنًا في ثقتهم وسلبا لعدالتهم ونسبتهم إلى الكذب، ولو تطرق ذلك إليهم لسقط معظم ما احتجوا به، إذ الأمر لا يتعلق بمجرد مختلف الرواية ،بل يشمل معظم شواهدهم من مختلف الرواية ، ومختلف النسبة ، ومجهول النسبة.

*–لو سلمنا جدلا أن النحاة غيّروا بعض الشواهد وصنعوها ، كما ورد ذلك على لسان الأقدمين ،كما صرح به أبو زيد الأنصاري، فعلي فرض وقوعه فهو من القلة أو الندرة بمكان ؛ وقد ألف العسكري في هذا الشأن كتابا متميزا فى النقد، سمّاه(شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف)، اهتم فيه ببيان وجه الحق فى الأبيات التى اعتراها التحريف،كل ما أحصاه مما غلط فيه النحويون لا يتجاوز خمسة أبيات.

*– بعيدا عن المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين فإن أكثر الشواهد التي اتُهمت بالوضع لم يوردها النحاة استشهادا على المقيس حتى ولو على بُعْد فيه، بل أوردوها لبيان وجه المخالفة فيها للقياس والإخبار عن السماع الوارد فيه، وربما كان هذا سببا في اتهامها بالوضع لبُعدها عن القياس ، ألا ترى أنهم ردّوا قول الشاعر:

اضرِبَ عَنكَ الهُمُومَ طارِقَها ... ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ[1].

المستشهد به على حذف نون التوكيد الخفيفية وبقاء الفتحة قبلها في (اضربَ)

(١)سبق تخريجه.

بأن البيت مدفوع مصنوع ، ولا رواية تثبت به؛لضعفه وسقوطه في القياس، وذلك أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الحذف والاختصار، فإذا كان السماع والقياس جميعا يدفعان هذا التأويل، وجب إلغاؤه واطّراحه، والعدول عنه إلى غيره، مما قد كثُر استعماله، ووضَح قياسه(١).

وهكذا غيره، فمعظم الموضوع اقترن به الشذوذ والبعد عن القياس،إذ ليس يخفى أنه لا سبيل إلى الوضع فيما يرجع من اللغة إلى الأقيسة المطردة، وإن وُضع من ذلك شيء لم يجز على العلماء، وإنما الشأن في الغريب وما ينفرد به الرواية مما لا دليل على مثله إلا دعوى حامله(٢).

*– تغيير النحويين للشواهد–إن سلمنا به– قد أخذ اتجاهين:

أحدهما: تغيير إلي ما يخالف القاعدة، ليُعَرِّفوك كيف يكون مجراه متى وقع في شعر،فكأنه من باب التعليم والتمرين ، كما يقول أبو زيد:"وهذا شيء يصنعه النحويون ليُعَرِّفوك كيف يكون مجراه متى وقع فى شعر"(٣).

وثانيهما: تغيير إلي ما يوافق القاعدة، وهذا قليل، وأحيانا يكون التغيير النحوي تطبيقا لوجهة نظر تفتق عنها قياسه النحوي؛ فيجيز في المسألة الواحدة وجها أو أوجها مختلفة، وهو يري لكل وجه تفسيرا.

*– موقف النحويين من الشعر المصنوع واضح في كتبهم، فهو عندهم

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٩٧/١.

(٢)انظر : تاريخ آداب العرب٢٢٤/١.

(٣)النوادر في اللغة . ص: ٢٠٧.

مطروح لا يصح الاحتجاج به، ولا يعول عليه في بناء القواعد،وهذا ينفي عنهم شبهة أنهم هم الذين قاموا بوضع الشواهد خدمة لقواعدهم.

*–معظم الشواهد التي اتهمت بالوضع والصنع أو التحريف والتغيير أمر دعت إليه الخصومة المذهبية من جانب، والمعيارية وتحكيم القياس من جانب آخر، ويمثل الخصومة المذهبية ما أُثر عن البصريين والكوفيين من رفض كل فريق منهم لما يرويه الآخر ــ وخصوصا البصريين ــ فظاهرة التعصب بين المدينتين جعلت البصريين يطعنون السماع الكوفى بالذات؛ لأن الشعر والأدب كانا من أبرز ما تتميز به الكوفة. فأرادوا أن ينتقصوا منهم فى أغلى ما يملكون ، ويمثل المعيارية أبو العباس المبرد، فقد شُهر عنه ردّ الروايات ودفْعها ، إذا خالفت ما يراه من قواعد، حتي روايات سيبويه نفسه، وهو أوثق من أن يُتَّهَمَ فيما رواه، ولا كان بحمد الله مؤذنا بريبة، ولا مغموزا في روايته، وقد رَوَى عن العرب ما سَمِع.

*– كان لجهالة القائل أثر في رمي البيت بالصنعة ، فقد ارتبط الوصفان – جهالة القائل والصنع– بكثير من الشواهد المتهمة بالوضع ، كما قال البغدادي:" وَهَذَا الْبَيْت مَجْهُول لَا يعرف قَائِله ، حَتَّى قَالَ جمَاعَة من الْبَصرِيين: إِنَّه مَصْنُوع"(١).

*– جهالة القائل في البيت لا يقطع بأنه مصنوع، فظاهرة الشواهد المجهولة القائل ظاهرة قديمة لم تخل منها أقدم كتب العربية علي الإطلاق كالعين

(١) خزانة الأدب ١/١٨١.

للخليل، والكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء، وغيرها، لأن نسبة الشواهد لقائليها لم يلتفت إليها اللغويون أو النحويون ابتداءً؛ لأن هدفهم الرئيس حين ذاك كان جمع تلك الشواهد، والتمعن فيها، وضم النظير إلي النظير، للوصول إلي ما يصبون إليه من وضع قواعدهم ، المعيارية التي يجب اتباعها لانتحاء سمت كلام العرب(١).

*- لو أسقطنا الاستشهاد بالأبيات المجهولة القائل لأنها مصنوعة، لأسقطنا- كما يقول ابن هشام- الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين(٢).

*- اضطربت أقوال النحاة إزاء هذه الشواهد المجهولة القائل، فجاء حكمهم نظرا على خلاف منهجهم تطبيقا، فهم من جهة الحكم والتقعيد تشددوا في الرفض، كما قال السيوطي:" "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله، صرَّح بذلك ابن الأنباري في (الإنصاف)، وكأن علة ذلك خوف أن يكون لُمَوَلَّد أو من لا يوثق بفصاحته.ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء العرب وطبقاتهم"(٣).لكنهم من حيث التطبيق ، كانوا يحتجون بالشواهد المجهولة القائل إذا وثقوا فيمن صدرت عنه، كما يقول البغدادي: "الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر عن ثقة يعتمد عليه؛ قبل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات

(١) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة . ص:١٥٨.
(٢) انظر: تخليص الشواهد . ص: ٣١٥ .
(٣)الاقتراح . ص:١٢٣.

سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبيات عديدة جهل قائلوها وما عيب بها ناقلوها"[١].

*- مما قد يوهم بالوضع والنحل أيضا: اختلاف الرواة فى نسبة الشعر، فتراهم ينسبون بعضه إلى أكثر من شاعر، غير أننا نلحظ فى ذاك الشعر المنسوب لغير واحد أن الخلاف فى نسبته لم يخرجه عن نطاق الشعر المحتج به في زمن الاحتجاج،فصحة هذا الشعر ونسبته إلى العصر الذي قيل فيه من زمن الاحتجاج إذن ثابتة لا شك فيها عند هؤلاء الرواة العلماء، وإن كانوا اختلفوا فى الشاعر نفسه ، فاختلاف النسبة ليست دليلا قاطعا على الوضع؛، لأنه يعود لاختلاف المصادر التى استقى منها كل راوية منهم نسبة الشعر، فما دامت نسبة البيت إلى زمن الاستشهاد صحيحة فلا يضره تعدد النسبة واختلافه، كما لا يضره جهالة قائله.

*- يمكن تقسيم الشواهد المتهمة بأنها مصنوعة قسمين:

قِسْمٌ له نظائر وأشباه، ولذلك فهو بطبيعة الحال لا يضر القاعدة ولا يؤثر فيها، فوجوده كعدمه.

وقِسْمٌ لم يُذكر معه ما يعاضده من كلام العرب ، مما فيه دلالة واضحة لا يرتقي إليها الاحتمال. وهذا القسم قطعا يضر القاعدة ويؤثر فيها فينقضها ويبطلها، وهو علي ما يظهر قليل الوقوع؛ إذ يستحيل في ظننا علي نحاتنا ـــ وهم صيارفة الشعر وأربابه ـــ أن يعمدوا إلي شاهد يعلمون أنه مصنوع أو

(١)خزانة الأدب ١/١٦.

مشكوك في سلامته لأجل استنباط حكم نحوي منه، إلا إذا جهلوا شأنه كما حدث مع سيبويه في احتجاجه ببيت اللاحقي، أو لم يقتنعوا بأنه مصنوع كما حدث مع الكوفيين في الأشعار التي رووها عن خلف الأحمر، ربما لأنهم كانوا يظنون أن (خلفا) يريد أن يفوت عليهم الاحتجاج بها؛ لأجل العصبية التي كانت بين أهل البلدين، فخلفٌ بصريٌّ.

*- لا يُعَدّ التباين بين الصورة التي ورد عليها البيت في كتب النحاة والصورة التي ورد عليها في الديوان أو شرحه دليلا على الوضع، وأقل الأحوال أن يُحكم على الروايتين بأنهما وجهان فى الإنشاد، ما دامت هذه الصورة وردت عن ثقة، والرواية لا تُدفع بالرواية، إذا تساويا في الصدور عن أهل الثقة.

*- الجمع بين لغتين أو أكثر في البيت ليس دليلا على الصنع- كما يجعله بعض المُحْدَثين-إذ ليس من المحال أن يجمع العربي بين لغتين في كلامه ،واجتماع لغتين فصاعدًا في كلام فصيح ليس نذرًا قليلًا، وإنما هو كثير في كلام الفصحاء كثرة ظاهرة حتى وصفه ابن جني بقوله "وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به" في الباب الذي عقده في الخصائص (باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا) ،وأورد تحته شواهد كثيرة[١].

*- لعل وصف بعض الشواهد بأنها موضوعة أو مصنوعة لا يعنى المعنى الدقيق الذي نفهمه لكلمة الوضع والصنع أنه ليس لعربي ، وإنما قد تعنى كلمة مصنوعة نسبته إلى غير قائله ، بمعنى أن الشعر ثابت ، لكن الراوي صرفه من

(١)الخصائص (٢/ ٣٧١).

شاعر لآخر، ونسبة الشعر إلى غير قائله عيب وقع فيه كثير من الرواة، بسبب الرواية الشفهية التي قد يعتريها الخطأ والنسيان.

*- ليس كل منحول مردودا ، لا يصح الاستشهاد به، فإذا تحققت نسبته لعصر الاحتجاج أُخِذَ به ، وتلك مهمة دارس اللغة أن يتحقق من نسبة النص لعربيّ عاش في عصر الاحتجاج ، وليس مهمته معرفة صاحب النص لمعرفة خصائص شعره ، فتلك مهمة دارس الأدب لذاته.

أهمّ مصادر البحث ومراجعه.

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . الزبيدي : عبد اللطيف بن أبي بكر (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق : طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.
- أدب الكاتب . لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) — تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالى . مؤسسة الرسالة — بيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب.أبو حيان الأندلسي:أثير الدين الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د/رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة. ط ١/ ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- الأزهية فى علم الحروف . الْهَرَوِيّ - عَليّ بن مُحَمَّد أَبُو الْحسن . تحقيق الأستاذ عبد المعين الملوحى(ت٤١٥ هـ). مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الثانية. ١٤٠١هـ =١٩٨١م.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة. د/ محمد عيد. عالم الكتب ١٩٨٨.
- أسرار العربية . لأبى البركات الأنبارى(٥٧٧هـ) . تحقيق الدكتور محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقى بدمشق. ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧.
- الأصول . دراسة أبيستيمولوجية (فكرية) للفكر اللغوي عند العرب. للدكتور/ تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٢م.
- الأصول في النحو . ابن السراج : أبو بكر، محمد بن السري بن سهل

النحوي، (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م .

- أصول النحو. مناهج جامعة المدينة العالمية. ماجستير . نشر جامعة المدينة العالمية. بلا تاريخ.
- الأعلام. للزركلى(ت١٣٩٦هـ) . دار العلم للملايين – بيروت . الطبعة الخامسة. ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .
- الأغانى . للأصفهانى . تحقيق الأستاذين : علي مهنا ، وسمير جابر. دار الفكر للطباعة والنشر ـ لبنان.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لأبى البركات الأنبارى. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية . ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله. جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) دار القلم، دمشق ط١/ ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت: ٥٢١ هـ)تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة: ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة: دار عمار

الأردن، دار الجيل – بيروت.عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

- أمالي ابن الشجري. ابن الشجري: أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، (ت ٥٤٢هـ) تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة . للقفطى. تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى – القاهرة. الطبعة الأولي. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب . لابن عدلان الموصلي. تحقيق الدكتور حاتم الضامن. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الطبعة الثانية . ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥.
- الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد . تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م ٠
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.الأنباري أبو البركات، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. ط/١. ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.
- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي .دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان .الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.

- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ)تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية . الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي.ابن أبي الربيع الأشبيلي(ت : ٦٨٨هـ)تحقيق : عياد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م
- تاج العروس من جواهر القاموس. الزَّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض (المتوفى: ١٢٠٥هـ) مجموعة من المحققين، دار الهداية
- تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ) : دار الكتاب العربي.
- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)تحقيق: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي – بيروت.الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.
- تأويل مختلف الحديث: لابن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ): المكتب الاسلامي – مؤسسة الإشراق. الطبعة الثانية– ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب فى علم مجازات العرب. للأعلم الشنتمرى. تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة –

بيروت . الطبعة الثانية. ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) . تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحى. دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة الأولي. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي .الناشر: دار طيبة.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبى حيان. تحقيق الدكتور حسن هنداوى . دار القلم – دمشق. (من الجزء الاول حتى الخامس ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م). والباقي دار كنوز إشبيليا ـ الرياض.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو. خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري،(ت: ٩٠٥هـ). دار الكتب العلمية –بيروت–. ط/١ ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- التعليقة على كتاب سيبويه . لأبى على الفارسى. تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزى. مطبعة الأمانة – مصر . الطبعة الأولي. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ – ١٤٢٤ م)تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى. رسالة دكتوراة الناشر: بدون الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

- تغيير النحويين للشواهد . للدكتور/ علي محمد فاخر. دار الطباعة المحمدية بالقاهرة. الطبعة الأولي . ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث: حسن بن محمد المشاط المالكي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)تحقيق: فواز أحمد زمرلي.الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان. الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. لناظر الجيش. تحقيق/ الدكتور علي محمد فاخر، والدكتور/ جابر البراجة، وآخرين. دار السلام بالقاهرة. ط/١ ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- التنبيهات علي أغاليط الرواة في الكتب المصنفات . لعلي بن حمزة البصري. تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني. دار المعارف . ١٩٧٧م.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: ابن عراق الكناني (٩٦٣هـ) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.
- تهذيب اللغة.الأزهري: محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت .ط/١، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية

مصر العربية. الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي (٧٤٩هـ) شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجمل . للزجاجى. تحقيق الدكتور/ على توفيق حمد . مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بالأردن. الطبعة الثالثة. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م ٠
- الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي . تحقيق : د فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ -.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ): دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الحلل فى شرح أبيات الجمل . لابن السيد البطليوسى . تحقيق الدكتور مصطفى إمام. مكتبة المتنبى – القاهرة . الطبعة الأولي. ١٩٧٩م ٠
- الحيوان: عمرو بن بحر أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ): دار الكتب العلمية – بيروت.الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي :عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ) تحقيق / عبد السلام هارون .مكتبة الخانجي، القاهرة،ط/٤. ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- الخصائص.ابن جني : أبو الفتح بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار. نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة، من دون تاريخ.
- الخلاف بين النحويين ــ دراسة وتحليل وتقويم. للدكتور / السيد رزق الطويل . المكتبة الفيصلية. بمكة المكرمة. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.
- درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي الحريري (ت: ٥١٦هـ) تحقيق: عرفات مطرجي . مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع. الشنقيطي : أحمد بن الأمين (ت١٣٣١هـ) تحقيق : عبد العال سالم مكرم .بيروت،مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلى . جمع وتحقيق الشيخ محمد حسين آل ياسين . بغداد.الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م ٠
- ديوان الأعشى . المؤسسة العربية للطباعة والنشر – بيروت ٠
- ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،ط/٥. ١٩٩٠م.
- ديوان تأبط شرًّا وأخباره، تحقيق علي ذو الفقار شاكر (دار الغرب الإسلامي).
- ديوان جرير . بشرح : محمد بن حبيب، تحقيق : نعمان محمد أمين طه،

القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.

- ديوان جميل . جمع وتحقيق الدكتور/ حسين نصار. دار مصر للطباعة.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدّكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.
- ديوان خفاف بن ندبة السلمي ضمن (شعراء إسلاميون) صنعة نوري القيسى، عالم الكتب بيروت ط الثانية: ١٤٠٥؟.
- ديوان العباس بن الأحنف –تحقيق عاتكة الخزرجي. دار الكتب المصرية – القاهرة سنة ١٣٧٣هـ.
- ديوان العجاج . تحقيق الأستاذ سعدى صنادى . دار صادر – بيروت الطبعة الأولي. ١٩٩٧م ٠
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: عبدأ علي مهنا.
- ديوان كثير، تحقيق.د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١ م.
- ديوان لبيد بن ربيعة . دار صادر – بيروت ٠
- ديوان مجنون ليلى، يوسف فرحات.دار صادر بيروت.
- ديوان النابغة الذبيانى .تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف ١٩٧٧.
- ديوان يزيد بن الطثرية، شرح: ناصر بن سعد الرشيد.دون طبعة.
- الرّد عَلى النّحاة: ، ابن مَضَاء،القرطبي، أبو العباس (ت: ٥٩٢هـ)دراسة

وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا: دار الاعتصام. الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى . للمالقى . تحقيق الدكتور أحمد الخراط. دار القلم – دمشق . الطبعة الثانية. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- الرواية الشعرية وأثرها في الخلاف النحوي والصرفي. رسالة دكتوراه .د/ السيد علي السيد غنيم . بمكتبة كلية اللغة العربية بالزقازيق.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي: دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ): دار الكتب العلمية بيروت–لبنان. الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- سيبويه إمام النحاة. للأستاذ / علي النجدي ناصف. عالم الكتب بالقاهرة. الطبعة الثانية. ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- الشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليلية. رسالة دكتوراه. محمود محمد السيد عثمان . جامعة الأزهر . كلية اللغة العربية – الزقازيق. ١٤٢٩-٢٠٠٨.
- شرح أشعار الهذليين لأبى سعيد السكرى . تحقيق الأستاذ عبد الستار أحمد فراج. مكتبة دار العروبة – القاهرة .
- شرح أبيات سيبويه:ابن السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)تحقيق: الدكتور محمد

علي الريح هاشم. راجعه: طه عبد الرءوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة – مصر ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

- شرح أبيات سيبويه . النَّحَّاس: أبو جعفر (ت: ٣٣٨هـ) تحقيق د/ زهير غازي زاهد . عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية.الطبعة الأولى ١٤٠٦– ١٩٨٦.
- شرح أبيات مغنى اللبيب. للبغدادى . تحقيق الأستاذ عبد العزيز رباح، والأستاذ أحمد يوسف دقاق. مكتبة دار البيان – دمشق . الطبعة الأولي. ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .
- شرح اختيارات المفضّل، للخطيب التبريزي، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، بيروت ١٤٠٧.
- شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شُرَّاب.مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ– ٢٠٠٧ م.
- شرح ألفية ابن مالك .الأُشْمُوني: أبو الحسن، نور الدين (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك. ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ). تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

- شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم : بدر الدين، (ت ٦٨٦هـ). تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد. دار الجيل ١٩٩٨م .
- شرح التسهيل . ابن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون، دار هجر، ط ١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠ .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)تحقيق: عبد الغني الدقر. الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور . تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»): أحمد بن محمد الخفاجي المصري. تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني . دار الجيل، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي الأصفهاني (٤٢١ هـ) تحقيق: غريد الشيخ ، وضع فهارسه :إبراهيم شمس الدين . دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمي . لأبي العباس ثعلب .قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د/ حنا منصور الحتى. دار الكتاب العربي بيروت لبنان١٤٢٤-٢٠٠٤.

- شرح شافية ابن الحاجب . الرضي : محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م .
- شرح عيون كتاب سيبويه . المجريطي أبو نصر هارون (٤٠١هـ). تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف سليم. مطبعة حسان القاهرة. ط/١. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م ٠
- شرح كافية ابن الحاجب . للرضى . تحقيق الدكتور إميل يعقوب دار الكتب العلمية – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م ٠
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك . تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .مكة المكرمة – الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه :أبو الحسن علي بن عيسى الرماني [جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي .كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- شرح كتاب سيبويه . السيرافي : أبو سعيد، الحسن بن عبدالله المرزبان، (٣٦٨هـ)تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد على،دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١/٢٠٠٨.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. للعسكري. تحقيق الأستاذ عبد

العزيز أحمد. مطبعة الحلبى – مصر . الطبعة الأولي. ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م

- شرح المفصل: بابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب.الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شعر زيد الخيل الطائى. صنعة الأستاذ أحمد مختار البرزة. دار المأمون للتراث. دمشق.
- الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)الناشر: دار الحديث، القاهرة: ١٤٢٣ هـ.
- شواهد شرح الشافية . للبغدادى. منشور مع شرح الشافية للرضى ، وهو الجزء الرابع منه ٠
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه. للدكتور خالد عبد الكريم جمعة. نشر دار العروبة ـ الكويت. الطبعة الأولي ١٩٨٠م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)،الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- ضرائر الشِّعْر: ابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ) المحقق: السيد إبراهيم محمد الناشر: دار الأندلس للطباعة. الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م.
- طبقات النحويين واللغويين. للزبيدى . تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. الطبعة الثانية.
- عصور الاحتجاج في النحو العربي . للدكتور / محمد إبراهيم عبادة. دار المعارف بالقاهرة. الطبعة الأولي . ١٩٨٠م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. لابن رشيق القيرواني. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل ـ بيروت الطبعة الخامسة. ١٤٠١ه = ١٩٨١م.
- عيار الشعر: ابن طباطبا، الحسني العلوي، أبو الحسن (المتوفى: ٣٢٢هـ)المحقق: عبد العزيز بن ناصر المانع.الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.
- الغريبين في القرآن والحديث: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١ هـ)تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي.قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي.مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية.الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح . لابن الطيب الفاسي . تحقيق الدكتور / محمود يوسف فجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي. الطبعة الأولي . ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

- في اللهجات العربية.د/إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٨٤م.
- الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس المبرد(٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط ١٤١٧/٣ هـ – ١٩٩٧ م.
- الكتاب. سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة . ط/٣. ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- لسان العرب . لابن منظور، جمال الدين الأنصاري الإفريقي (٧١١هـ) دار صادر – بيروت، ط/٣ – ١٤١٤ هـ.
- لغة الشعر ــ دراسة في الضرورة الشعرية. للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف. دار الشروق. الطبعة الأولي ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة. لأبي سعيد السيرافي . تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي. دار المعارف بالقاهرة. الطبعة الثانية . ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- ما ينصرف ومالا ينصرف. للزجاج . تحقيق الدكتورة هدى قراعة. مكتبة الخانجي .الطبعة الثانية ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن : أبو عبيدة معمربن المثني، عارضه بأصوله محمد فؤاد سركين، مطبعة الخانجي، القاهرة، بدون .

- مجالس ثعلب . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. دار المعارف – مصر . الطبعة الخامسة.
- مجالس العلماء. للزجاجى. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض. الطبعة الثانية . ١٤٠٣هـ ١٠٩٣م.
- مجمع الأمثال : الميداني، النيسابوري (٥١٨هـ)تحقيق /محمد محيى الدين عبد الحميد . دار المعرفة – بيروت، لبنان.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .ابن جني(ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المذكر والمؤنث:ابن الأنباري أبو بكر، محمد بن القاسم (٣٢٨ هـ)تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. مراجعة: د. رمضان عبد التواب.الناشر: جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث. سنة النشر: ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
- المذكر والمؤنث– السجستاني أبو حاتم سهل بن محمد. تحقيق د/ حاتم صالح الضامن–دار الفكر المعاصر بيروت لبنان. الطبعة الأولى١٤١٨هـ١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث . الفراء . حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور/ رمضان عبد التواب . مكتبة دار التراث بالقاهرة. الطبعة الثانية . ١٩٨٩م.
- مراتب النحويين. لابي الطيب اللغوى. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل

إبراهيم. المكتبة العصرية صيدا بيروت١٤٣٠-٢٠٠٩.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي . المحقق: فؤاد علي منصور. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل. تحقيق الدكتور محمد كامل بركات. دار الفكر – دمشق. الطبعة الأولي. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية. للدكتور ناصر الدين الأسد. دار المعارف بمصر. الطبعة الثالثة. ١٩٦٦م.
- معانى القرآن للأخفش البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن. الفراء : (ت: ٢٠٧هـ) الجزء الأول تحقيق أحمد نجاتى ومحمد على النجار، والثاني تحقيق محمد على النجار، والثالث تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى، ومراجعة أ/ على ناصف. دار الكتب المصرية بالقاهرة - ط ٣/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- المعايير النقدية في ردّ شواهد النحو الشعرية. رسالة دكتوراه ، بريكان بن سعد الشلوى. جامعة أم القرى- السعودية ١٤٢٢-٢٠٠١.
- معجم الأدباء:ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

- المعيار بين التخطئة والتصويب. د/ عبد الفتاح سليم. مكتبة الآداب . القاهرة.١٤٣٤-٢٠١٣.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، نشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري . تحقيق: د. علي بو ملحم نشر: مكتبة الهلال بيروت. الطبعة: الأولى. دون تاريخ.
- المفضليات. للمفضل الضبى . تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر والأستاذ عبد السلام هارون. دار المعارف – مصر. ١٩٦٤م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية .الشاطبي: (ت: ٧٩٠هـ) تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي ط ١/١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين العيني(ت ٨٥٥ هـ)تحقيق: د. علي محمد فاخر. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر: دار السلام ، القاهرة – ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس،أبوالحسين (ت: ٣٩٥هـ)تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المقتضب . المبرد : أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت : ٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب.
- المقرب. علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ) – تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ط/١. ١٣٩١-١٩٧١.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور ، الناشر: مكتبة لبنان ،ط١/ ١٩٩٦.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني.ابن جني : أبو الفتح : عثمان(المتوفى ٣٩٢هـ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: المرزباني (ت: ٣٨٤هـ). تحقيق الأستاذ/ محمد علي البجاوي. القاهرة .١٩٦٥م.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء. لأبى البركات الأنبارى. تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى. مكتبة المنار – الأردن. ط٣. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- النكت فى تفسير كتاب سيبويه. للأعلم الشنتمرى. تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان. منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت الطبعة الأولي. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- النوادر في اللغة. لأبى زيد الأنصاري . تحقيق الدكتور محمد عبد القادر

أحمد. دار الشروق – بيروت. الطبعة الأولي. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م ٠

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)تحقيق: عبد الحميد هنداوي نشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)المحقق: إحسان عباس.دار صادر – بيروت.